عبد الناصر

محرر الطبقة العاملة

أبو يوسف الدويشي

تقديم

السيد حسين الشافعي

نائب رئيس الجمهورية



عبد الرحمن بكر

عبد الناصر

محرر الطبقة العاملة

محمد ابو يوسف اللمويشي

تقديم

السيد حسين الشافعي

نائب رئيس الجمهورية

عبدالرحمن بكر

الإهداء

« الى روح الزعيم الخالد جمال عبد الناصر ..
الذى ارسى دعائم العدالة الاجتماعية والكفاية والعدل
وحرر الطبقة العاملة وحقق لها العزة والكرامة
وأكد أن العمـل شرف وحق وواجب وحياة
وحقق سيطرة الشعب العامل على أدوات الانتاج
وأقام دولة قوى الشعب العاملة وتمكين ديمقراطيتها » .

عبد الرحمن بكر

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم
السيد / حسين الشافعي
نائب رئيس الجمهورية

السيد / عبد الرحمن بكر

الخبير بوزارة العمل

أحمد الله الذى هداك الى الكلمة الشريفة والى شرف الكلمة . .

انى بعد احاطتى بمحتويات كتابك « عبد الناصر محرر الطبقة العاملة » . وكذا رسالتك المرفقة ، أستطيع أن أطمئن الى الأمل العريض فى استمرار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، رغم كل التحديات والمعوقات ، فان الفكر الحر الذى أطلقته هذه الثورة من عقاله - بمثل هذا التسجيل الأمين الذى قرأته فى كتابك - قد اصبح على مستوى المسئولية التى تعبر عن اصالة هذا الشعب المعلم الذى الهم جمال عبد الناصر وصحبه رسالة الثورة ، وكان الزعيم القائد صادق الحس الثورى الوطنى حين قال : « ان هذا الجيل من أبناء مصر على موعد القدر » .

وحين قرأت صفحات كتابك احسست فيه معانى الوفاء للرجل

الذى حمل الرسالة ـ رسالة الثورة ـ بكل أعبائها ومسئولياتها ، وقاد السفينة فى بحر متلاطم ، وكان ايمانه بالله وبحقوق شعبه عليه ، هو المحرك الأول والأساسى لاعلان الثورة وتحقيق هذه المنجزات التى حررت رقيق الأرض وعبيد الآلة ، تطبيقاً لشعاره المعروف « اننا سنناضل دائما من اجل اعلاء مشيئة الله بحفظ كرامة الانسان » .

اما عن ذكرياتى التى تطلب شيئاً منها فى مجال الاعداد للثورة والتحول الاشتراكى ، فاننا فى هذه المرحلة من تاريخ نضالنا وفى غيبة الزعيم القائد ، احوج ما نكون الى متابعة الرسالة . . رسالة الثورة التى اصبحت امانة فى أعناقنا جميعاً قيادة وقاعدة . . ويكفينا اليوم أن نحرص على حماية هذه الأمانة بالسهر عليها ، والتشبث بالمبادىء التى كانت احلاما قبل الثورة ، ثم اصبحت اليوم تشريعات واعمالا تهدف الى تطبيق شريعة العدل وهى شريعة الله .

وبعد . . فاننى لست فى حاجة الى تزكية كتابك الذى تضعه بين ايدى القراء تسجيلا للفكر الثورى الصادق وتحليلا لماضى الشعب العامل فى الحقل والمصنع وحاضره ، ولكنى اذكر الآن ما قلته [فى ذكرى الأربعين لرحيل القائد ، ان رسالة عبد الناصر لم تنته برحيله ، ولكنها بدات اليوم ، واصبحت مسئوليتنا ورسالتنا جميعاً . . لقد انتقلت هذه الرسالة الى ضمير كل فرد فى هذا الشعب وفى هذه الأمة » . .

واستطيع ان اقول لك ان كتابك هو نموذج لما ينبغى ان يكون عليه الفكر الثورى الأمين ، فهو فضلا عن وضوح الأسلوب وعمق التامل ، يحتوى لوناً من الوفاء لمن صنعوا الثورة ، ويسجل للتاريخ الحقوق المكتسبة بالثورة ، وما أحوج هذا الفكر الى

الانطلاق والذيوع ، حتى تتلقاه الأجيال الصاعدة جيلا بعد جيل ، وتدرك أن هذه الثورة من عمل الشعب ، صنعها وقادها ودافع عن مبادئها وقيمها ، من أجل بناء المثل الناجح والدولة النموذج .

أسأل الله لك ولأمثالك التوفيق والسداد فى التعبير عن رسالة الثورة ايمانا وتطبيقا واخلاصا ، وهو سبحانه المسئول أن يهيىء لنا من أمرنا رشدا * .

٢٣ يوليو ١٩٧١ حسين الشافعى

* هذه الرسالة كانت رداً على رسالة المؤلف الآتى نصها .

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / حسين الشافعى :

نائب رئيس الجمهورية

تحية طيبة وبعد :

يشرفنى أن أرفع لسيادتكم أصول كتاب « **عبد الناصر . محرر الطبقة العاملة** » الذى سيصدر — بإذن الله تعالى — فى الذكرى الأولى لوفاة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر .

والذى دعانى إلى ذلك أنكم شاركتم الزعيم الخالد — وأنت رفيق كفاحه ونضاله — فى وضع أسس النهضة العمالية منذ فجر ثورتنا المجيدة ، وساهمتم بالفكر والعمل فى تلك الثورة التشريعية العمالية التى حررت الطبقة العمالية من كل ألوان العسف والاضطهاد ، وتحملتم مسئولية الاشراف على تطبيق هذه القوانين كوزير للشئون الاجتماعية والعمل . .

وساهمتم مع الزعيم الخالد بالفكر والعمل فى توحيد التشريعات العمالية بصدور قانون العمل رقم ٩١ ، وقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ فى ابريل عام ١٩٥٩ ، وأرسيتم الأسس والمبادىء والنظم التى استحدثتها هذه التشريعات أثناء توليكم منصب وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزى .

ووضعتم مع الزعيم الخالد حجر الأساس لمبنى التأمينات الاجتماعية فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٩ .

وشاركتم الزعيم الخالد بالفكر والعمل فى اصدار قوانين يوليو المجيدة التى ستظل أبرز علامات التحول الاجتماعى فى بلادنا بما حققته من سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وتمكين العمال من الممارسة الديمقراطية لإدارة مؤسسات الشعب .

ورافقتم الزعيم الخالد فى أول عيد رسمى للعمال فى مصر فى أول مايو سنة ١٩٦٥ ، وأعلنتم للعالم أجمع أن مصر تحتفل بالعيد تعبيراً عن شرف العمل ، وانتصاراً للحرية ، وتقديراً للدور البناء الذى يقوم به العمال فى مرحله التحول الاشتراكى .

ولسيادتكم فى كل هذه المناسبات كلمات خالدة ستبقى دليـــلا على نضالكم الثورى مع الزعيم الخالد من أجل ارساء وتدعيم تلك الانجازات الضـــخمة التى حررت الطبقة العاملة من جميع ألوان الاستغلال .. الاستغلال الاجتماعى .. والاستغلال الاقتصادى .. والاستغلال السياسى ...

ونضالكم الثورى المشترك من أجل تحقيق هـــذه الانجازات العمالية الضخمة هو الذى دعانى إلى أن أتقدم بهذه الأصول آملا أن تتفضل سيادتكم بتقديمها بكلمة عن ذكرياتكم ونضالكم الثورى من أجل تحرير الطبقة العاملة وتأكيد حقها فى حياة حرة كريمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . عبد الرحمن بكر

كلمة
رئيس الاتحاد العام للعمال
جمهورية مصر العربية

بكل الحب وبكل الوفاء والاخلاص يحيى المجلس التنفيذى الذكرى الأولى لوفاة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر مفجر ثورة ٢٣ يوليو المجيدة ، الذى استطاع بنضاله الثورى ان يغير وجه الحياة فى الوطن العربى عامة ، وفى جمهورية مصر العربية خاصة .

فقد كان مجتمع الأقطاع وراس المال . . فاصبح مجتمع قوى الشعب العاملة ، وكان مجتمع الاستغلال . . فصار مجتمع سيطرة الشعب العامل على أدوات الانتاج ، وكان مجتمع الشعب العامل الذى لا حق له . . فاصبح مجتمع الحقوق الأساسية والمكفولة ، وكان مجتمع الفاقة . . . فاصبح مجتمع الكفاية والعدل . . .

لقد ناضل الزعيم الخالد جمال عبد الناصر واقتحم كل مراكز الاستغلال من اجل هدف واحد . . هو تحرير الطبقة العاملة ، واعطى حياته كلها من اجل تاكيد وكفالة حقوق الطبقة العاملة . . وبنضاله الثورى تحول مجرى الحياة ، وذاقت هذه الملايين الكادحة لأول مرة فى حياتها طعم الحرية ، وعرفت معنى العزة والكرامة .

وهذا الكتاب « عبد الناصر . محرر الطبقة العاملة » يسجل بأمانة نضال الزعيم والقائد والمعلم من أجل تحرير الطبقة العاملة وعبر

بصدق عما كان يعانيه الشعب العامل فى عهد ما قبل الثورة والمكاسب الثورية والاشتراكية التى حصل عليها فى ظل الثورة بقيادة الزعيم الخالد . فقد تناول الكتاب الانجازات العمالية الضخمة والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسيه فى حقوق الطبقة العاملة عامة وحقوق المرأة العاملة وعمال الزراعة خاصة ، وتطوير وتوسيع وتدعيم التامينات الاجتماعية ، ووسائل تنمية الثقافة العمالية ، كما تناول الجهود الثورية لاطلاق الحرية النقابية وتدعيم الحركة النقابية وذلك باعتبارها أهم المنظمات الجماهيرية والركائز الشعبية للديمقراطية السليمة . .

واذا كان جمال عبد الناصر قد غاب عنا فى رحاب الله فانه معنا بمبادئه وتعاليمه التى أسسها وأرساها وعمقها بنضاله الثورى ، والتى ستبقى خالدة تتناقلها وتتدارسها أجيال الطبقة العاملة . . تنير لها الطريق وتهديها سواء السبيل وتستمد منها العلم والحركة والانطلاق .

صلاح غريب

مقدمة

تناول الكثير من الكتاب مختلف الجوانب فى شخصية الزعيم الخالد جمال عبد الناصر . . فمنهم من تناوله من ناحية المبادئ الثورية العظيمة التى آمن بها وناضل من أجلها ، ومنهم من تناول الانجازات الضخمة التى استطاع بارادته الصلبة أن يحققها وأن يرسى دعائمها بحيث تظل إلى الأبد معالم خالدة على عظمة عبد الناصر . . ومنهم من تناوله من الناحية الإنسانية وانعكاس ذلك على ما حققه فى مجال الثورة الاجتماعية والتطبيق الاشتراكى ، ومنهم من تناوله من جانب قيادته للعمل العربى وإيمانه بالوحدة العربية وبالقومية العربية بحيث رحل عنا وقد ثبتت دعائمها ورسخت عقيدتها فى وجدان الأمة كلها ، وعلى المستوى الدولى فإن عبد الناصر يعتـــبر زعيما فى قيادة مجموعة دول عدم الانحياز والحياد الايجابى ، وكلها جوانب تعبر عن إصالة عبد الناصر الثورية .

ولكن هناك جانباً آخر من جوانب هذه الشخصية الفذة وهو **نضال عبد الناصر الثورى من أجل تحرير الطبقة العاملة** ، فقد صنع عبدالناصر بنضاله وفكره جسراً عبرت عليه الملايين من القوى العاملة من حياة العبودية والتخلف إلى مستقبل الحرية والتطور ، وبنضاله وفكره تحول مجرى الحياة وذاقت هذه الملايين الكادحة لأول مرة فى حياتها طعم الحرية ، وعرفت معنى العزة والكرامة ، وأصبح الاستقرار ركيزة الحاضر ، والأمل فى الرفاهية طريق المستقبل .

فعلى مدى ثمانية عشر عاماً — وهى عمر نضاله الثورى — استطاع عبد الناصر أن يغير ثورياً بمبادئه وبفكره وجـــه الحياة ، وأن يحرر الطبقة العاملة ، وأن يصدر القوانين والقرارات الثورية التى حررت الطبقة العاملة من كل ألوان العسف والاضطهاد . فقد أصدر الزعيم الخالد قرارات حماية العمال من الفصل التعسفى ، وحماية العمل النقابى من تدخل الأجهزة الإدارية ، واستمرت قوانين حماية الطبقة العاملة تصدر تباعاً إلى أن توجتها قرارات يوليو الاشتراكية المجيدة التى أعادت البناء الاجتماعى ، وأشركت العمال فى الإدارة وفى الأرباح ، وخفضت ساعات العمل، ووضعت حداً أدنى للأجور. وعندما أعلن عبد الناصر الميثاق الوطنى أرسى دعائم هذا التحول الاجتماعى وأكد أن العامل أصبح سيد الآلة ولم يعد أحد التروس فى أدوات الإنتاج ، وتطبيقا لمبادئ الميثاق الوطنى وصل العامل إلى الوزارة ، وهكذا أكد عبد الناصر عملياً أن العمـــل حق ، وأن العمل شرف ، وأن المجتمع الجديد هو مجتمع العاملين .

كما أمن عبد الناصر الطبقة العاملة بارساء دعائم التأمينات الاجتماعية وتطويرها وتوسيعها حتى شملت أفراد الطبقة العاملة ، فأصبح العامل فى مأمن من غوائل الدهر مطمئنا على مستقبله ومســـتقبل أسرته ، وتحرر من الخوف والقلق ، الخوف من المرض ، والقلق من المستقبل المجهول عند العجز أو الشيخوخة أو الوفاة ، وكفل له ولأسرته مورداً يعيش منه عند تركه العمل بسبب العجز أو البطالة أو الشيخوخة .

وكفل عبد الناصر للعمال والفلاحين نصف المقاعد فى جميع المجالس الشعبية ، وفتح أمامهم الطريق من أجل ديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة . فقد كان يرى الزعيم الخالد أن العمال والفلاحين هم الركيزة

الشعبية الأساسية ، وأنهم أقوى ضمان لتحقيق الديمقراطية السليمة ، ولهذا لم يجعل من العمال والفلاحين القوة الرئيسية لتحالف قوى الشعب العاملة فحسب ، **بل أخذ بمبدأ « سيادة الطبقة العاملة »** باشتراط حصول العمال والفلاحين على نصف مقاعد المجالس الشعبية على الأقل ، لأن هذه الفئة هى التى طال استغلالها ، وأنها صاحبة المصلحة العميقة فى الثورة ، وأنها الوعاء الذى يختزن طاقته الثورية ، وأنها الضمان لاستمرار الدفع الثورى .

ولم تكن انجازات عبد الناصر لتحرير الطبقة العاملة مقصوراً على تلك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتى عمقها بنضاله الثورى ، بل امتدت لتشمل بالدرجة الأولى تلك التغيرات الأساسية فى حقوق المرأة العاملة ، وعمال الزراعة ، وإطلاق الحرية النقابية ، وتطوير وتوسيع وتدعيم الثقافة العمالية ، وفتح أمام الطبقة العاملة أفاقاً جديدة عرفت منها معنى الحرية ، ومعنى التقدم ، ومعنى كرامة الإنسان العامل .

وعندما أكتب عن **عبد الناصر محرر الطبقة العاملة** لن أبتكر عبارات أرددها ، بل سأذكر نصوصا من أقواله وأحاديثه وبياناته وتصريحاته ومناقشاته ، ومواقفه العملية ، فهى المعبرة عن نضال عبد الناصر ، وأبلغ دليل على أنه عاش امتداد حياته يناضل ويفكر ويعمل من أجل تحرير الطبقة العاملة من جميع ألوان الاستغلال .. الاستغلال الاجتماعى .. والاستغلال الاقتصادى .. والاستغلال السياسى ، وخير شاهد على أن نضال عبد الناصر كان ينطلق من وحى الملايين الكادحة ، من وحى قوى الشعب العاملة ، يستمد منها كل

ما كان يفكر فيه من آلام هذا الشعب ، وأماله وتطلعاته وتوجهه فى مسيرته . فعلى امتداد سنوات الثورة وقبلها فى فترة التحضـــير والاعداد كان عبد الناصر يعيش بوجدانه وأفكاره مع جماهير الشعب العامل يناضل ويفكر ويعمل من أجل العامل والفلاح ، وقد ظهر ذلك جليا فى أول بيان أصدرته قيادة الثورة وأذيع على العالم فى فجر يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ والذى جاء فيه : « **قمنا بحركتنا لناخذ بايدى العمال والفلاحين** » . وأكد الزعيم الخالد هذا المعنى فى مناسبات مختلفة فيقول : « **الثورة أخذت الحكم لصالح قوى الشعب العامل التى تتركز اساسا فى العامل والفلاح** » . . (من حديث الزعيم فى مؤتمر المبعوثين فى ٦ أغسطس سنة ١٩٦٦) .

وكان عبـــد الناصر يعلن فى كل مناسبة أن نضاله وفكره وتصوره وإحساسه وشعوره مستمد من العمال والفلاحين فيقول : « **نحن لم نستلهم أفكارنا الثورية بالبعثات ولكن استلهمناها لما الواحد يروح القرية ويشوف الفلاحين ويشوف العمال ، ودول اللى بيمثلوا الغالبية العظمى للشعب ولكن احنا موظفين ومبعوثين وجامعة بنخدم الشعب العامل ، نخدم العمال والفلاحين** » . . (من حديث الزعيم فى مؤتمر المبعوثين فى ٢ أغسطس سنة ١٩٦٦) وفى مناسبة أخرى يقول : « أنا جمال عبد الناصر أفخر بأن عائلتى فى بنى مر ما زالت تعمل فى الأرض تفلح وتزرع فى بنى مر مثلكم أنتم تعملون من أجل عزة هذا الوطن ومن أجل حريته وقوته ، **واذا قلت انى احس — باحساسكم وأشعر بشعوركم فلان قلبى من**

قلبكم ، ودمى من دمكم » . . (من خطاب الزعيم فى ٣ يوليو سنة **١٩٥٥** فى نجع حمادى) .

لقد كان عبد الناصر يؤمن إيماناً عميقاً بأن الوطن الذى يناضل **من** أجل تحريره هو وطن الجماهير الكادحة ، ومن ثم بدأ اهتمامه بقضايا التحول الاجتماعى ، وقبل أن يتوصـــل الزعيم الخالد إلى رفع شعار الاشتراكية ، تحدث فى وقت مبكر فى كتاب فلسفة الثورة عن ضرورة القيام بثورتين « **الثورة الوطنية** » **و** « **الثورة الاجتماعية** » **وأن** إحساس الزعيم الخالد إلى ضرورة تحسين أحوال العمال والفلاحين هو الذى جعله يتحدث عن هذه الحقيقة فى كل مناســبة ، ويضع نصب عينيه حياة الاستغلال التى كانت جماهير الشعب العامل تعيشها ، وفى ضوء هـــذه الحقائق الرهيبة كلها أطلق المبدأ الخالد « **ان الفقر لا ينبغى أن يكون أرثا ، كما أن الغنى لا ينبغى أن يكون أرثا** » .

لقد ناضل عبد الناصر من أجل تحرير الطبقة العاملة ، وتأكيد حقها فى حياة حرة كريمة ، وعند دراسة هذا الجانب من جوانب نضال عبد الناصر يجب ألا نترك **الجانب العملى** من هذه الدراسة ، فعلى امتداد نضاله الثورى تحددت معالم ومثل كثيرة ، واســتقرت قيم جديدة أسسها وأرساها وعمقها الزعيم الخالد ، **ومن أجـــل الاحتفاظ بتراث عبد الناصر حياً على الدوام يجب أن ننقله الى أصحاب المصلحة الحقيقين ، الى جماهير الشعب العامل ، وهنا يدخل**

تراث عبد الناصر فى النسيج الحى لجسم الوطن والمجتمع . . ويصبح تراثا قوميا ووطنيا . . ونورا وموجها وهاديا يهدى الطبقة العاملة سواء السبيل . . ويملك عليها مشاعرها واحاسيسها وتصرفاتها . . وتستمد منه العلم والحركة والانطلاق .

وأنى لأرجو أن أكون قد وفقت فى عرض هـذا الجانب من جوانب نضال عبد الناصر والمبادئ والقيم التى أسسها وأرساها وعمقها لتحرير الطبقة العاملة ، وتأكيد حقها الكامل فى الحرية والحياة الكريمة ..

والله ولى التوفيق ..

المؤلف

الفصل الأول

الطبقة العاملة قبل ثورة ٢٣ يوليو

صورة المجتمع قبل ثورة ٢٣ يوليو :

كانت صورة المجتمع الذى عاش فيه الشعب المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحتاج إلى تغير جذرى حتى يمكن أن يأخذ الشعب حقه فى حياة حرة كريمة لا أثر فيها لسيطرة الاستعمار والإقطاع والاستغلال والأوضاع الطبقية والحواجز ، وكان الشعب يتطلع فى كل مراحل كفاحه إلى الحرية والعـــدالة ولم يكن هذا ليتحقق إلا بالقضاء على الظلم الاجتماعى ، وإعادة بناء المجتمع على أسس جديدة من العدالة الاجتماعية تنهى السيطرة المستغلة فى الداخل ، وتعمل على مضاعفة الدخل القومى وزيادة الإنتاج ، وإعادة توزيع الثروة وإذابة الفوارق بين الطبقات ، وتحقيق تكافوء الفرص بين المواطنين ، وكان معنى هذا أن تعيد الثورة البناء الاقتصادى للمجتمع لصالح الشعب كله لا لصالح طبقة معينة وحدها ، ومن هنا كان لا بد من القضاء على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال .

ولقد أوضح عبد الناصر صـــورة مجتمع ما قبل الثورة فقال « **الصورة التى وجدناها يوم قامت الثورة . . كانت الاستعمار . . والاقطاع . . الاستغلال . . الأوضاع الطبقية . . والحواجز المصطنعة . .**

وكانت أهداف الثورة ـــ أيها الأخوة ـــ منذ أول يوم واضحة تمام الوضوح . . وكان من الواضح ـــ أيها الأخوة ـــ من أول يوم من أيام الثورة أنه لا يمكن إقامة عدالة اجتماعية طالما كان هناك ظلم اجتماعى ، فكان لا بد لنا من أن نقضى على الإقطاع . .

وكان من الواضح أيضاً - أيها الاخوة المواطنون - منذ اول يوم من أيام هذه الثورة أننا لا نستطيع أن نحقق العدالة الاجتماعية الا اذا قضينا على الاحتكار وسيطرة راس المال . . وكانت الثورة منذ اول يوم لها ثورة سياسية وثورة اجتماعية . .

« ثورة سياسية ضد الاستعمار وضد أعوان الاستعمار .. وثورة اجتماعية ضد الاقطاع والاحتكار والاستغلال وديكتاتورية رأس المال .. وكانت هناك طبقة مظلومة تمثل ٩٥ ٪ من الشعب حرمت من كل شىء لتخدم الطبقة السائدة التى تمثل أقل من ٥ ٪ من الشعب ، وطبقة تعمل بالأجر تمثل ٩٥ ٪ من الشعب مستغلة مستثمرة تقاسى من الاستغلال والاستثمار وطبقة تملك كل شىء تحصل على نتيجة عمل الشعب ، عندها أكبر سلاح وهو رأس المال . . دكتاتورية رأس المال ، . ديمقراطيتها تعبير عن ديكتاتورية رأس المال .

« كان هذا ـــ أيها الإخوة المواطنون ـــ واضحاً كل الوضوح منذ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ـــ لأنه كان يمثل مبدأ أساسياً من مبادئ هذه الثورة ، وكان من الواضح أن الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أقمنا المجتمع المتحرر من الاستغلال السياسى والاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى . وكان لا بد لنا من أن نطبق المبـــادئ

التى أعلناها للقضاء على ديكتاتورية رأس المال .. وكل وسائل الاستغلال .

« وكان من الواضح أن هـــذا يعنى نهاية الظلم الاجتماعى وإقامة عدالة اجتماعية وكان معنى هذا أيضاً أن الثورة إذا نجحت ستعيد تشكيل المجتمع .. **المجتمع الذى كنا نعيش فيه . . كان مجتمع فعلا ينقسم الى طبقتين . طبقة السادة . . طبقة الحكام . . وطبقة العمال . . طبقة الفلاحين . . طبقة الاجراء . . الطبقة التى كان الواحد فيها لا بد أن يعمل ليا كل . . الطبقة التى كان الواحد فيها لازم يوفر لأبنه العمل لياكل لان ابنه لا يستطيع باى حال أن يكون عاطلا بالوراثة . . .** كما كان أبناء الطبقة الأخرى دائماً عاطلين بالوراثة .

« كان فيه طبقات لا نستطيع أن نقول أننا كنا نعيش فى مجتمع بدون طبقات . . كان فيه طبقة مستغلة .. كان فيه طبقة مسيطرة .. كان فيه طبقة متحكمة . . وكان فيه طبقة تعمل وتبذل كل جهدها لتستفيد تلك الطبقة التى تمثل أقلية هذا الشعب .

« وقلنا أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تسير الأمور على هـــذا الشأن . . لا بد أن نخلق المجتمع الجديد . . نشكل المجتمع الذى ينبثق من أمانينا ومن آمالنا . . لا بد أن نقيم البناء الاجتماعى الجديد الذى كنا قمنا من أجله وناضل من أجله أباؤنا » . (من خطاب الزعيم فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١)

ويستمر الزعيم الخالد فى تصويره لهـــذا المجتمع الظالم فيبين أن الوطن كان فى قبضة الأقطاعيين والرأسماليين المســتغلين ، وبنفوذهم وسلطانهم يؤثرون على كل شىء فى الوطن ، فالعمـــل السياسى لهم

وحدهم يسيرونه لخدمة مصالحهم على حساب الشعب فيقول فى الميثاق الوطنى فى الباب الخامس : « إنه من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل أن النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيراً دقيقاً للمصالح المتحكمة فى هذه الأوضاع .

« فإذا كان الإقطاع هو القوة التى تســود بلداً من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع ، إنه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ويملى الشكل الســياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .. وكذلك عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل . .

« ولقد كانت القوة الاقتصادية فى مصر قبل الثورة فى يد تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل وكان حتما أن تكون الأشكال السياسية بما فيها الأحزاب تعبيرا عن هذه القوة ، وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل » .

الطبقة العاملة قبل ثورة ٢٣ يوليو :

كان العمل فى عهد ما قبل الثورة سلعة من السلع ، وسخرت الطبقة العاملة بطريقة تتنافى مع مبادئ الإنسانية وذلك لصالح الاحتكارات الأجنبية والوطنية . فقد كان العامل مغلوباً على أمره ، وكان ضحية استغلال رأس المال وسيطرته ، واعتبر عبداً للآلة ، وأحد التروس فى عملية الإنتاج ، وربط بالأرض فى قطاع الزراعة ، ومصدر ثراء للمالك ، وحرم من نصيبه العادل فى ثروة وطنه . ولهذا كان العامل يعمل وهو يعانى ألوان الاضطهاد والمهانة ، وكان يعمل وهو يشعر

بكثير من المرارة والألم لأنه كان يرزح تحت سيطرة رأس المال المستغل ، وكانت إنسانيته وادميته محلا للتساوم ، وترتب على هذا الوضع أن كان العمال والفلاحين يسعون للحصول على حقوقهم ولكنهم كانوا يسيرون فى طريق مسدود ، ويعملون فى جو ملىء بالمساومات والمفاوضات والضغوط والتعسف وخشونة العيش ، والتعرض للبطالة ، ولم تستطيع الطبقة العاملة الحصول على أى ضمان أثناء العمل، أو فى حالات العجز أو الوفاة ، ولهذا كانوا يعيشون فى قلق أمام حاضر انعدمت فيه الحرية والعدالة ، وأمام مستقبل انعدمت فيه أبسط الضمانات .

ولقد أوضح عبد الناصر أحوال الطبقة العاملة قبل الثورة وما عانته من ذل ومهانة فى كثير من خطبه وأحاديثه وفى الميثاق الوطنى . فقد أبرز الزعيم الخالد الوضع الظالم الغريب الذى كانت تعيش فيه الطبقة العاملة ، وأنها كانت تحت رحمة الاستعمار والأسرة المالكة الدخيلة ، وتحت الإقطاعيين الذين كانوا يملكون الأرض ويتحكمون فى الفلاح ويحرمونه حقه فى الحياة الكريمة ، وتحت استبداد الرأسماليين الذين لا يهمهم غير تحقيق مصالحهم وزيادة ثرواتهم على حساب ظلم العامل واستغلاله ، فيقول فى الميثاق الوطنى : « لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون أرضه وبالقرب منها القواعد المدججة بالسلاح ترهب الوطن المصرى ، وتحطم مقوماته ، وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى وتفرض المذلة والخنوع ، **وكان الاقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك لملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد ، وكان**

رأس المال يمارس الوانا من الاستغلال للثروة المصرية بعد ما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته » . (الباب الأول)

كما أوضح الزعيم الخالد الصورة البشعة لحياة الاستغلال والحرمان التي كان يعيشها أبناء الطبقة العاملة من عمال وفلاحين في الباب الخامس فقال : « إن الملايين من العمال الزراعيين عاشوا في ظروف أقرب ما تكون إلى السخرة تحت مستوى الأجور يهبط كثيراً ليقرب من حد الجوع ، كما أن عملهم كان يجرى من غير ضمان للمستقبل ولم يكن في طاقاتهم إلا أن يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

« كذلك فإن مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن في قدرتهم أية طاقة على تحدى إرادة الرأسمالية والمتحكمة المتحالفة مع الإقطاع والمسيطرة على جهات الدولة وعلى سلطة التشريع وأصبح العمل سلعة من السلع في عملية الإنتاج يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لمصالحه . ولقد واجهت الحركة النقابية التي كان في يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت أفسادها . . » .

صور الظلم الاجتماعى الذى عاشته الطبقة العاملة :

أوضح الزعيم الخالد عبد الناصر صور الظلم الاجتماعى الذى عاشت فيه الطبقة العاملة قبل الثورة في كثير من أحاديثه وخطبه ومناقشاته ، وسنعرض لبعض صور الظلم الاجتماعى الذى لاقته الطبقة العاملة من واقع فكر الزعيم الخالد .

١ - فى كفور نجم :

قال عبد الناصر فى العيد التاسع للثورة « لقد قاسينا — أيها الإخوة المواطنون — فى الماضى قاسينا الكثير من الإقطاع . . وقاسينا من الظلم الاجتماعى . . وحتى قبل قيام الثورة بأشهر قلائل كان الشعب يثور ليسترد حقه فى أن يعامل معاملة إنسانية . . ولكن الاقطاع كان يتحكم وكانت فى يده السلطة السياسية . . كان الشعب يسجن فى الاسطبلات

الفلاحون كانوا يسخروهم فى الاسطبلات . . الفلاحون كانوا يجلدوهم فى القرى . . الفلاح لم يكن يستطيع باى حال من الأحوال أن يحصل على ارضه . . قبل الثورة بثلاثة أو أربعة اشهر قام الفلاحون فى كفر نجم ليطالبوا بحقوقهم الآدمية - فماذا كانت النتيجة ؟ . . قتلوا وشردوا وعوملوا اسوأ معاملة . .

« وكان الشعب فى هذا يطالب بحقه فى الحياة . . حقه فى الحياة كإنسان له حق الإنسان . . وله حرية الإنسان . . حقه فى المساواة . . ولكن هل اعترف الإقطاع بهذا الحق للإنسان ؟ . . هل اعترفت ديكتاتورية رأس المال بهذا الحق للإنسان ؟ . . وهل اعترف الاستعمار بهذا الحق للإنسان ؟ . . لم يعترفوا أبداً ولم يستكن الشعب أيضاً أبداً . . بل كافح حتى قامت ثورته فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » . (من خطاب الزعيم فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٦١) .

٢ - فى كوم أمبو :

كما وصف الزعيم الخالد حياة البؤس والفقر التى كان يعيشها عمال أحد المصانع فى كوم امبو فى بداية الثورة فقال :

« أنا زرت كوم امبو من خمس سنين زرت مصنع هناك **رايت**

أحد العمال فى فترة الغداء ، كان ياكل رغيف عيش شمسى (آبب) من عيش الصعيد وبصل ، ونزلت ونظرت ورأيتهم كلهم ياكلون بهذه الشكل ، هل هذه حياة نرضى بها . وهل هذه حياة يقبلها أحد أن نعيش فيها ؟ . لا يمكن بأى حال من الأحوال أين كانت الأرباح تذهب ؟ . أين كانت أرباح الأرض تذهب ؟ . أين كانت أرباح المصانع تذهب ؟ . أرباح عرقنا ، وأرباح عمل هؤلاء الناس لمن تذهب ؟ . تذهب لفئة قليلة من الناس .

« الدخل مئات الألوف ، ومئات الألوف تستخدم لتجعل أو لتصنع دخل آخر من مئات الألوف ، والعامل يادوبك يأخذ أجر يؤكله عيش ، أو عيش وبصل ، أو عيش وأى أكل يسير له ولأولاده . هل هذا معناه عدالة اجتماعية ؟ . أو ظلم اجتماعى ؟ هذا ظلم اجتماعى . . ضد الدين ، وضد الإنسانية ، وضد طبيعة البشر ، هل الشعب عندنا هنا راضى بهذا طوال السنين التى مضت ؟ . لم يرض أبداً . لأنه كان يريد أن يشعر بحقه فى إنسانيته ، ويشعر بحقه فى بلده ، ويشعر أنه خاضع لصاحب أرض لا يتحكم فيه ، أو يطرده ، أو يستغله . هذه هى الظروف التى كنا فيها ، والظلم الاجتماعى هل ممكن نقبل أن نسير بهذا الشكل ؟ . لا نقبل بأى حال من الأحوال » . (من خطاب الزعيم فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٦١) .

٣ ـ فى شبرا الخيمة :

كذلك أوضح الزعيم الخالد حياة الاضطهاد التى عاشتها الطبقة العاملة فى منطقة شبرا الخيمة كنموذج للدراسة والتأمل والعبرة فقال : « تجرى المصادفات بأن يكون احتفالنا بعيد العمال هذا العام فى منطقة

شبرا الخيمة بكل ما تمثله هذه المنطقة وتعنيه فى تاريخ النضال الاجتماعى القريب . . فهذه المنطقة - أيها الإخوة - تصلح كنموذج للدراسة والتأمل والعبرة . خصوصاً إذا كانت هذه الدراسة تفصيلية ودقيقة لا أظن أنى سأضيف كثيراً إلى ما يعلمه الكثيرون منا خصوصاً عمال وسكان شبرا الخيمة . .

« وإذا كنت سأعيد أو سأكرر الشىء اللى إنتم عارفينه فلكى ندرس ونتعلم - ولكى يشترك معنا فى الدراسة اللى ما يعرفوش هذه المنطقة ، ما يعرفوش منها غير إسمها . كانت منطقة شبرا الخيمة من المناطق القليلة المعدودة اللى ظهرت فيها الصناعة قبل الثورة وكان فيها عدد كبير من العمال . . النهاردة يمكن العدد زاد وأنا سألت على العدد النهارده بالضبط وزير العمل قال لى أن عدد العمال والحرفيين وعمال الخدمات ١٤٠ ألف عامل منهم فى التأمينات ١٢٠ ألف عامل أى أن هذه المنطقة تكاد تكون من أكبر المناطق الصناعية الآن .

إزاى نشأت الصناعة فى شبرا الخيمة ؟ . . نشأت الصناعة فى شـــبرا الخيمة وقت الحرب العالمية الثانية وبدأت كمجموعة من المستغلين معظمهم من الخواجات والمتمصرين وكان مع الحرب هناك طلب على المنسوجات وبدأوا فى شراء أنوال قديمة من الأنوال اللى كانت المحلة الكبرى تعتبرها خردة وتبيعهافى وكالة البلح وكانوا الناس بيشتروا المصانع من وكالة البلح **ويقيموا مصانع اى مصانع** فى أرض أرضها أغلبها كان من التراب ماهاش شبابيك يمكن ماهاش إضاءة مفيهاش أى مرافق وكانت الظروف اللى موجودة فى هذه الأيام أيام الحرب العالمية الثانية **لا تصلح باى حال من الأحوال للعمل الانسانى او للعمل الادمى .**

« **وكان متوسط الأجور ثمانية قروش فى اليوم وحتى المساكن اللى بيجدها هؤلاء العمال للسكن فيها فى تلك الظروف قريبة من الظروف اللى بيشتغلوا فيها** . كلنا نعرف أنه فى الوقت ده وبعد كده كانت المساكن بالورديات وكان العمال بيناموا فى المساكن لعدد من الساعات ويتركوا أماكنهم لعمال انتهتورديتهم ليناموا فيها عدد من الساعات **يعنى المساكن كانت ورديتين . والعمل كان ١٢ ساعة** . . ومع نضال العمال كما سمعنا تطورت الأمور . كان يسكن كل أربعة أو خمس عمال فى أوده واحدة يصل الحال فى بعض الأحيان إلى عشرة أو اتناشر فى الأوده الواحدة **مكنش فيه رعاية صحية وكانت نسبة مرض السل نسبة مخيفة ، مكنش فيه اى نوع من انواع التامين** لأن العامل اللى كان يصاب بالسل كان يفتك برئتيه وكان يلقى أيضاً للجوع يفتك بمعدته هذا الحال كان برغم الظروف اللى أنا اتكلمت عليها اللا إنسانية برغم البؤس المريع برغم الظلم البشع كان مصدر ثراء للمستغلين . . لصغار وكبار المستغلين . . صغار المستغلين كانوا من المصريين وكبار المستغلين كانوا من الخواجات وكانوا من المتمصرين .

« كبار المستغلين من الأجانب كانوا يحصلون من فقر العمال ومن مرضهم ومن استغلالهم فى أبشع الظروف على ملايين الجنيهات خصوصاً فى وقت السوق السوداء وظلام الحرب العالمية مش عايز أقول أسامى ولكن واحد هنا فى شبرا الخيمة بدأ بمصنع استلف ١٠٫٠٠٠ جنيه من البنك عشان إقامة هذا المصنع بعد عدة سنوات كانت ثروة هذا الرجل عندما طبقت عليه قرارات التأميم ٦ مليون جنيه وصل به الأمر فى وقت من الأوقات لما يقيم أى حفلة من

الحفلات فى بيته كان يبعت إلى مطاعم باريس عشان يجيب أصناف الأكل بالطيارة فى الوقت اللى كانوا العمال بيموتوا بالسل ويسكنوا كل عشرة فى أودة أو أكثر من عشرة فى أودة كان متوسط أجر العامل فى اليوم ثمانية قروش .

« من هذه الظروف ومن هذه الأوضاع المحزنة تمكن الناس أو بعضهم من صنع الثراء الفاحش . من هذا الظلم الاجتماعى اللاإنسانى تمكن بعض الناس من أن يعيشوا عيشة الملوك من استغلال الإنسان لا أقول لعرق الإنسان إنما استغلال الإنسان كله ودم الإنسان أيضاً تمكن بعض الناس من أن يحيوا ويعيشوا فى ترف لا مثيل له .

« إيه اللى نخرج بيه من هذه الصورة التفصيلية ؟ . وهناك تفاصيل أشد بشاعة مما قلت نخرج بعدة أشياء . قامت فى هذه المنطقة وفى هذه الظروف صناعة طفيلية تستهدف السوق السوداء ، وقت الحرب وبعد الحرب ما كنتش تقدر تعيش إلا بالحماية . وكانت قادرة بضغط كبار المستغلين على السياسيين فى مصر قبل الثورة أن تحصل على هذه الحماية .

« بعدين ما كنش فيه تخطيط اقتصادى أو تخطيط اجتماعى لم يكن الهدف هو — التنمية الاقتصادية للبلد لم يكن الهدف التنمية ولكن كان الهدف هو الاستغلال لم يكن الهدف دفع التطور وإنما الهدف كان نهب كل ما يمكن نهبه لم يكن هناك نظر إلى مستقبل العاملين ولكن كان هناك اعتبار الغنى والثراء السريع ومصلحة المستغلين لا مصلحة العاملين .

« وبعدين ما كانش فيه صلة بين ما يجرى فى هذه المنطقة فى شبرا

الخيمة وبين ما يجرى فى مصر كلها . مصلحة الشعب كمجموع لم تكن واردة ولم تكن فى أى حساب . ومستقبل الشعب لم يكن يعنى أى أحد من السياسيين الموجودين فى هذا الزمن وفى هذا الوقت . دى صورة النمو الطفيلى المستغل القاصر عن تحقيق أى هدف عام ، المعادى لأى هدف عام ، ودى صورة شبرا الخيمة ونشأة شبرا الخيمة » . (من خطاب الزعيم فى أول مايو عام ١٩٦٧) .

مما تقدم يتضح وضع الطبقة العاملة قبل ثورة ٢٣ يوليو ، وحياة البؤس والسخرة التى كانت تعيشها ، فقد كان الطابع المميز لمجتمع ما قبل الثورة هو سيطرة رأس المال ، واعتبار العمل سلعة ، والعمال وقود الاحتكارية والرأسمالية المستغلة ، وكان من الطبيعى أن تجىء تشريعات العمل لذلك العهد انعكاساً للظروف السائدة فى المجتمع ، وليس غريباً أن يأتى التشريع هزيلا مفككا ، وأن يعد لخدمة المصالح الرأسمالية المستغلة والتضحية بحقوق الطبقة العاملة ، وأن يهدف التشريع إلى المصلحة الخاصة دون المصلحة العامة ، فضلا عن عدم جديته أو فاعليته فى خدمة الطبقة العاملة ، والأخذ بيدها وانتشالها من هوة البؤس والعسف التى عانت منه أمداً طويلا . كما امتد الظلم والطغيان بسياطه الرهيبة إلى أى عامل تسول له نفسه التصدى لهذا الجور أو محاولة الدفاع عن النفس أو الجهد بكلمة الحق والعدل .

الفصل الثانى

عبد الناصر وحق العمل

ثورة ٢٣ يوليو . . وتحرير المواطن :

كشف عبد الناصر مفجر ثورة ٢٣ يوليو عن المضمون الاجتماعى للثورة منذ البداية فى المبادىء الستة التى أعلنها فور قيامها ، فقد أعلن الزعيم الخالد أن الثورة تريد أن تبنى طريق الحياة على أساس من العدالة الاجتماعية وعلى أساس من القضاء على الإقطاع والقضاء على الاستغلال والاحتكار وسيطرة رأس المال ، وأن الثورة تستهدف تحرير المواطن من كل ألوان الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى وتكفل له كل مقومات نمو الشخصية فيقول : « قامت الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وكانت هذه الثورة ، هى حصيلة كفاح الشعب من أجل الحرية ، من أجل الاستقلال ، ومن أجل العدالة ، العدالة الاجتماعية ، فى أول يوم من أيام الثورة ، أعلنت الثورة المبادئ الستة القضاء على الاستعمار وأعوانه والقضاء على الاحتكار ، إقامة عدالة اجتماعية سليمة ، إقامة جيش وطنى ، إقامة حياة ديمقراطية سليمة ».

« يوم ٢٣ يوليو كانت هناك ثورة سياسية ضد الظلم وضد الاستبداد السياسى ومن أجل التخلص من الاستعمار وأعوان الاستعمار » . وبدأت فى نفس الوقت ثورة اجتماعية ، تهدف هذه

الثورة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وإحنا قبل الثورة كنا نحس ونشعر ونرى دواعى هذه الثورة الاجتماعية ولكن منذ أول يوم من أيام الثورة بدأنا أيضاً فى الثورة الاجتماعية ولكن معالم الطريق لم تكن واضحة تمام الوضوح » . (من بيان الزعيم فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١) .

وكان عبد الناصر يرى أن حرية المواطن لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توافرت له مادياً ومعنوياً أفضل الظروف الإنسانية ، وهى ظروف تستلزم لتحقيقها ضمانات ثلاثة أشار إليها الزعيم الخالد فى الميثاق الوطنى من خلال حديثه عن الديمقراطية السليمة فى الباب الخامس وهى :

١ – أن يتحرر الانسان من الاستغلال فى جميع صوره .
٢ – أن يتحرر من كل قلق يبدد امنه ومستقبله .
٣ – أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من ثروة وطنه .

فالديمقراطية هى أسلوب تحقيق الحرية السياسية والاشتراكية ، هى أسلوب تحقيق الحرية الاجتماعية والاثنتان مرتبطتان لا يمكن الفصم بينهما ، إنهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونها أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق إلى آفاق الغد المرتقب ، إن الحرية السياسية من غير حرية لقمة العيش وضمانها تفقد كل قيمة لها وتصبح خداعة وتضليلا للشعب .

يقول الزعيم الخالد : « إن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تحققت — الديمقراطية الاجتماعية . . **والديمقراطية الاجتماعية معناها تأمين الرزق للعامل . . وتأكيد الرزق للفلاح . . ونحن نسير فى سبيل تأكيد الرزق للجميع** . . كما نسـير فى سبيل القضاء على

الاستغلال بكل معانيه أو السيطرة الداخلية بكل مقوماتها . . وإذا تحققت الديمقراطية الاجتماعية وأصبح كل فرد آمن على غده وأمن على رزقه . . فلا بد أن تتحقق الديمقراطية السياسية وأن الشخص الذى يأمن على يومه وغـــده لا يخاف أن يقول رأيه بوضوح وصراحة » (من كلمة الزعيم فى عيد السد فى ١٩٦٣/١/٩) .

ويوضح الزعيم الخالد معنى الحرية فى عيد الوحدة فيقول . . « الحرية تعنى التحرر السياسى ثم تعنى أيضاً التحرر الاجتماعى . . كان التحرر السياسى والتحرر الاجتماعى ينادى ويطالبنا أن نقضى على الإقطاع وعلى الاحتكار وعلى سيطرة رأس المال . . وعلى الانتهازية السياسية بكل معانيها . . كانت الحرية تنادينا أن نقضى على عدم التكافؤ بين ربوع جمهوريتنا حتى تكون هناك عدالة ومساواة وحتى يكون هناك تكافؤ الفرص . . وكان هذا هو السبيل . . وكان هذا هو أمل كل فرد من أبناء الجمهورية » .

ويبلور الزعيم الإنسان فى سطور قليلة **اعظم مدلول للانسان الحر فى المجتمع الجديد فى الميثاق الوطنى** فيقول « إن الإنسان الحر هو أساس المجتمع وبناؤه المرتقب ، إن حرية كل فرد فى صنع مستقبله وفى تحديد مكانه من المجتمع وفى التعبير عن رأيه وفى إسهامه الإيجابى فى قيادة التطور وتوجهه بكل فكره وتجربته وأمله حقوق أساسية للإنسان ولا بد أن تكفلها له عدل القوانين » .

تحرير حق العمل :

أن حق العمل فى ظل ثورة ٢٣ يوليو لا يمكن أن يكون مجرد مصدر للرزق ، وإنما هو رسالة إنسانية واجتماعية من أجل رفاهية مجتمعنا الثورى . ولهذا حرر عبد الناصر حق العمل وطوره تطويراً ثورياً بعيد

الأثر فالعمل بعد أن كان سلعة تباع وتشترى بأبخس الأثمان، يتطور ويستعيد قيمته وحترقه، ويصبح معيار التقدم والترقى فى الحياة الإنسانية، ومقياس القيمة الاجتماعية للمواطنين إنما يستنبط أساساً من إطار العمل وحده ».

فقد وضع عبد الناصر حق العمل فى مقدمة الحقوق الأساسية التى يكفلها المجتمع الاشتراكى لكل مواطن ، فلكل مواطن حقه الكامل فى أن يحصل على عمل يتناسب مع إمكانياته واستعداده ومع التعليم الذى تحصل عليه ، وعلى الدولة أن تكفل هذا الحق له . ولقد أبرز الزعيم الخالد هذه الحقيقة بلغة قوية وحاسمة فى أكثر من موضع فى الميثاق الوطنى فيقول : « **ان حق العمل فى حد ذاته هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الانسان وقيمته . .** » ويقول « **ان العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان تأكيد للوجود الانسانى ذاته** » .

ورفع عبد الناصر من حق العمل وجعله الوسيلة الوحيدة لبلوغ أهداف الوطن والطريق الوحيد الذى يجب أن تسير فيه الأمة لترفع من شأنها وتحقق أهدافها ، فيقول فى الميثاق الوطنى : « **ان العمل الانسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكى يحقق أهدافه . العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، العمل حياة ، ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم ، ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانسانى . .** » .

لقد آمن عبد الناصر بحق العمل إيماناً بعيداً وجاهد جهاداً متصلا لا يهدأ من أجل تحريره وتعزيزه وتوفير المناخ الصالح له ، وهو كلما تحرك فى هذا المجال تحرك بإرادة الثائر وبقلب المؤمن وإحساس المواطن فيقول فى تعزيز حق العمل : « **ولتعزيز حق العمل وظروفه فلقد تحققت الخطوات الثورية التالية :**

١ ــ أصبح هناك حظر على الفصل التعسفى للعمال .

٢ ــ أصبح للعمال ٢٥ ٪ من صافى أرباح الشركات التى يعملون فيها .

٣ ــ أصبح للعاملين فى كل شركة أربعة أعضاء يمثلونهم بالانتخاب من بينهم فى عضوية مجالس إدارات شركاتهم .

٤ ــ أصبحت ساعات العمل ٧ ساعات فى اليوم على ألا يترتب عليها أى خفض فى الأجور مع يوم محدد للإجازة فى الأسبوع .

٥ ــ أصبح هناك حد أدنى للأجور .

٦ ــ أصبح هناك عمل واحد للرجل الواحد حتى تكون الفرصة فسيحة أمام العدد الأكبر من أصحاب الحق فى العمل .

٧ ــ أصبح نظام معاشات العمل يظل كل العاملين .

٨ ــ أصبحت هناك تأمينات ضد العجز المؤقت أو الدائم .

٩ ــ أصبحت هناك تأمينات ضد البطالة .

(من بيان الزعيم فى افتتاح مجلس الأمة فى دور الانعقاد العادى الأول بتأريخ ١٩٦٤/٤/٢٦) .

كما أضفى عبد الناصر على العمل ما يستحقه من اعتبار ، بما تضمن الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٣ مارس ١٩٦٤ من أن : « العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن ، وأن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المصريين وتكفل خدمات التأمين الاجتماعى والحق فى المعونة فى حالة الشيخوخة وفى حالة المرض والعجز والبطالة ، كما يكفل للمصريين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من أعمال بتحديد ساعات

العمل وتقدير الأجور والتأمين الاجتماعى والصحى وتقدير الإجازات» .

كذلك أشار الزعيم الخالد فى بيان ٣٠ مارس إلى حق العمل وأهميته وركز على ضرورة أن ينص الدستور على تأكيد حق العمل باعتباره المعيار الوحيد للقيمة الإنسانية .

أهمية العمـــل :

لقد أمن عبد الناصر بحق العمل وأهميته فى بناء المجتمع الجديد ، فالاشتراكية العربية تنفرد دون غيرها من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأنها أكثر تفهماً وتقيماً لأهمية العمل ، وأهمية القوة البشرية العاملة التى يقع عليها عبء الإنتاج ، لأن الاشتراكية بكل اعتباراتها الإنسانية وارتباطها بالمثل والقيم المعنوية والروحية إنما ترتكز على العمل . ولهذا كان الزعيم الخالد ينبه فى كل مناسبة إلى أهمية العمل فى مجتمعنا وأنه دعامة أساسية فى بناء المجتمع الجديد فيقول فى عيد العمال : « يجب أن نعتمد على العمل احنا دولة مش غنية ، معندناش كنوز ولا ثرواث معدنية ، معندناش بترول . . **احنا فعلا راس مالنا الأساسى هو العمل ، بالعمل نستطيع فعلا أن احنا نطلع انتاج ، وبالعمل نستطيع نعمل مدخرات نستثمرها ، نعمل مصانع جديدة ونعمل مزارع جديدة** » . (من خطاب الزعيم فى عيد العمال عام ١٩٦٥) .

ويؤكد الزعيم الخالد أهمية العمل فيقول : « أنا قلت لكم قبل كده إن إحنا محناش دولة غنية أقوى بمواردها . **ولكنا شعب غنى بقوة العمل احنا بقوة العمل .. بقوةالعمل نستطيع ان نعمل الكثير ..**

احنا فى تحولنا الاشتراكى بنعتمد على تحالف قوى الشعب العاملة » .
(من خطاب الزعيم فى عيد العمال عام ١٩٦٦) .

وهكذا كان عبد الناصر ينبه إلى قيمة العمل فى كل مناسبة ، وذلك لإيمانه العميق بأهمية العمل فى بنـــاء المجتمع ، ولهذا لم يترك مناسبة من المناسبات إلا وأشار إلى أن العمل هو أساس البناء والإنتاج ، فنى العيد التاسع للثورة نجد الزعيم الخالد يقول : « رفع مستوى المعيشة واجب واقع علينا لأننا إذا لم نعمـــل على إصلاح أراضى جديدة إذا لم نبنى المصانع ونفذنا الخطة المقررة فى عشر سنوات فى ثمانى سنوات لن نقدر أبداً بأى حال نرفع من مستوى المعيشة كما نريد . . على مقدار ما يعمل كل فرد من أبناء هـــذه الأمة على قدر ما سنستطيع أن نرفع مستوى المعيشة . . » من خطاب الزعيم فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١) .

وفى مناسبة أخرى أشار الزعيم الخالد إلى أهمية العمل وأهمية قوى العمل فى تنفيذ خطة التنمية فيقول : « أن العبء الكبير لتنفيذ خطة السنوات الخمس الأولى للتنمية ليس هو الاستثمار ، وليس المال ، **ولكن العامل الذى يبنى بلده ويبنى مجتمعه ، ويبنى لأولاده فرصاً افضل من الفرصة التى وجدها هو . أن للعمال فى تنفيذ الخطة الكبرى دوراً كبيراً وعملهم الأساسى هو ارساء قواعد المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .**

ويخاطب عبد الناصر العمال فى عيدهم موضحاً لهم أهمية العمل ، وأنه بالعمل تتحول الأرقام إلى واقع وإلى إنتاج فيقول : « الخطة هى التعبير الصادق عن إرادة الشعب المصرى ، عن عزمه . . عن

طموحه . . عن آماله . . آماله فى أن يشكل الحياة على أرضه عدلا وتقدماً . آماله بأنه يخلق لأبنائه مجتمع أحسن من المجتمع اللى طالع .

« الخطة معناها إيه . . معناها إن إحنا بنفكر فى ده كله بالأرقام . . بالتفكير العلمى بالتخطيط العلمى . . بالإعداد العلمى لكل شىء . . بوسائل التنفيذ وقوى التنفيذ . . **مين اللى بيحرك هذه الخطة . . قوى العمل أنتم اللى بنلتقى بكم النهارده فى يوم العمال فى المحلة الكبرى . انتم القوة اللى تستطيع أنها تحول الأرقام وتحول التفكير العلمى والتخطيط العلمى الى واقع والى انتاج والى أجور والى خدمات والى مدخرات يعاد استثمارها** بعد ذلك أيضاً لنعيد تشكيل الحياة فوق أرضنا » (من خطاب الزعيم فى مايو ١٩١٦) .

ويقول الزعيم الخالد فى مؤتمر الإنتاج : « **أن الأدراك الواعى لقيمة العمل هو الدرع الذى يتحصن به شعبنا فى معارك الانتاج** » (من كلمة الزعيم فى ١٨ / ٣ / ١٩٦٧) .

الدعوة الى العمل المتواصل :

كان الاقتصاد فى مصر قبل الثورة يرتكز على الزراعة وحدها ، وظلت البلاد تعتمد أساساً على ما يستورد من الخارج ، إذ لم يكن هناك ما يدفع القائمين بأمر الحكم إلى وضع سياسة صناعية سليمة تغطى حاجات البلاد وتمتص الأيدى العاطلة ، ولذلك واجهت الثورة فى مستهل عهدها حالة اقتصادية سيئة وموجة من البطالة ظهرت بين العمال ، كما لم يغب عن عبد الناصر أن السكان فى مصر يتزايدون بنسبة تربوا كثيراً عن النسبة التى تزيد بها مواردنا الاقتصادية وأن

القطاع الزراعى يضيق بمن فيه ، بل يعانى فائضاً من القوة البشرية مما يؤدى إلى البطالة سواء كانت ظاهرة أو مقنعة .

ولهذا أدرك عبد الناصر منذ اللحظة الأولى أنه لا بد من علاج سريع لمقابلة هذه الحالة الاقتصادية السيئة ولهذا رفع الزعيم الخالد مبدأ « **العمل المستمر ، والعمل المتواصل** » و « **العمل بسرعتين** » وذلك لبلوغ أهداف الوطن وأنه الطريق الوحيد الذى يجب أن تسير فيه الأمة لترفع من شأنها وتحقق أهدافها فيقـــول : « **علينا أن نعمل بسرعتين ، سرعة لتعويض ما فاتنا ، وسرعة للحاق بالمستقبل** .

ويقول الزعيم الخالد « لا نستطيع أيها المواطنون أن نقيم عدالة اجتماعية بين ربوع هذا الوطن إذا لم نعمل عملا مستمرا . . فإذا لم نجد ، ونعرق ، لنزيد من ثروة هذا الوطن . لن نستطيع أن نحقق عدالة اجتماعية إلا إذا تكاتفنا جميعاً ، لنعمل عملا مستمراً ، شاقاً ، مضنياً ، من أجل الأمة جميعها . . ومن أجل الأغلبية كلها . . لا من أجل فئة قليلة من الناس . ولا من أجل فرد من الأفراد ، بل نعمل جميعاً متكاتفين متحدين من أجل تحقيق عدالة اجتماعية .

« ولن نستطيع أيها المواطنون أن نحقق هذه العدالة إلا بالعمل المتواصل . . بالعمل الشاق ، بالجد والجهاد ، والكفاح . بالبناء المستمر . لا بد أيها الإخوة أن نزيد من دخل **هذا البلد** . . **ومن ثروة هذا البلد** . . لا بد أن نزيد الدخل القومى وبهذا فقط نستطيع أن نحقق هذا الهدف » . (من كلمة الزعيم فى يوم الجلاء فى ١٩ / ٦ / ١٩٥٦) .

ويستمر عبد الناصر فى الدعوة إلى العمل والحث عليه فيقول :

« **ان الأحساس فى كل شىء هو العمل . . العمل المتواصل . . الذى بدونه لن نستطيع تحقيق أى أمل** ، إذا أردنا أن نبنى بلدنا ، وإذا أردنا أن نوفر لأبنائنا حياة حرة كريمة . . . إذا أردنا أن نتخذ عبرة من مآسى الماضى التى ما زالت تكتم أنفاسنا ، والتى ما زلنا نحسها ونعانيها حتى الآن . . **يجب أن نعمل . . يجب أن يكون أبناء الوطن كله طبقة عاملة . . نعمل فى كل الميادين . . فى جميع الحقول . . بهذا نستطيع أن نبنى بلدنا** . . الأحلام التى نحلم بها . . والأهداف التى نسعى إليها . . لن تتحقق إلا بمجموع عملنا جميعاً . . مجموع جهودنا . . ومهما كان العمل صغيراً أو كبيراً ، كل عمل له وزنه فى بناء بلدنا . . » . (من كلمة الزعيم فى حقل وضع الأساس لمبنى التأمينات الاجتماعية فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٩) .

وفى كل مناسبة كان الزعيم الخالد يدعو إلى العمل والسرعة فيه وأنه الطريق لتحقيق أهدافنا فيقول : « **السرعة فى العمل أمر لا يقل عن العمل فى ذاته . . فقد أصبح لزاما علينا أن نعمل بسرعة مضاعفة لكى نعوض ما فات من ناحية** . . ولكى نلحق بهذا الذى تتفتح له أفاق المعرفة كل يوم من ناحية أخرى » . . (من خطاب الزعيم فى يوليو سنة ١٩٦٠) .

ويقول فى مناسبة أخرى : « السبيل الثانى الذى أمامنا بعد المحبة وبعد التآخى هو **العمل** . . طبعاً بدون عمل لا يمكن أن تكون هناك كفاية ولا عدل . . الشعب الآن يملك كل مصيره ، الآلة فى المصنع لم تصبح ملكا لمستغل وإنما أصبحت ملك الشعب ، ملك العامل بقدر ما هى ملك لصاحب السهم فى المصنع ، بعد أن كان الشعب فى خدمة

رأس المال وديكتاتورية رأس المال أصبح رأس المال فى خدمة الشعب **العمل وحده هو الطريق الى اهدافنا ، اهدافنا الكفاية والعدل . . العمل هو الطريق الوحيد لشرف المواطن وكرامته . . وبدون عمل لا مكان للمجتمع** . . الفرص المتكافئة فى العمل المناسب لكفاية كل شخص تحققت . كل إنسان يملك الآن أن يحدد مكانه فى المجتمع بعمله » . (من خطاب الزعيم فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٦١) .

يجب ادا العمل بامانة واخلاص :

لم يكتف عبد الناصر بدعوة العاملين إلى العمل ، بل يطالبهم فوق ذلك بأن يؤدوا العمل فى همة ونشاط وصبر ومثابرة ، وأن يكون عمــلا متقنا لا عيب فيه ولا نقص ، فيقول : **اذا ما توفر العمل ، يجب أن يكون العمل بايمان ، العمل باخلاص ، العمل بذمة . .** يعنى أن يعمل العامل وهو يحس بأنه فرد يبنى هذا الوطن ، وليس شخصاً مجهولا لا قيمة له . . كل مواطن له قيمة كبيرة لأن عمل الفرد وعمل الآخر وعمل كل الأفراد نتيجته هو بناء هذا الوطن . .

« **الاخلاص فى العمل واجب . والعامل الذى يخلص فى عمله هو الذى يبنى الأساس لمستقبلنا ، ويبنى لابنائه . . أما العامل الذى لا يخلص فى عمله ، فهو يعمل فى هدم البناء الكبير الذى نشترك جميعا فى بنائه** . . العامل الذى يتعلم عمله ، والذى يتقن هذا العمل لا يهمل فيه أبداً لأنه شغل حكومة وأدوات حكومة وده بتاع صاحب العمل . . لا . . كل شىء فى هذا البلد ملك لنـــا جميعاً . . واجبنا أن نبنيه وندعمه ، لنخلق ـــ لأبنائنا وسائل إنتاج جديدة ، ونخلق لمستقبلنا

آفاقا جديدة ، ونستطيع أن نقول فعلا أننا نقيم المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية والسعادة . .

« العامل المخلص فى عمله يستطيع أن يشترك فى خلق هذا المجتمع وهذا المستقبل . . اما العامل الذى يعمل وهو كاره ، او يؤدى واجبه كيفما اتفق انما يساهم فى تاخير التقدم الذى نسعى اليه . .

« بالعمل وبالاخلاص فى العمل . . وبالمهارة فى العمل ، وبالنظام فى العمل ، وبالأحترام المتبادل فى العمـل . . كل عليه واجب ، وكل له دوره ، وكل عامل له رئيس . . نعم . . بالأحترام المتبادل وبالنظام فى العمل نستطيع أن نبنى بلدنا ونضع هذه الأهداف موضع التنفيذ .
(من كلمة الزعيم فى حفل وضع حجر الأساس لمبنى التأمينات الاجتماعية فى ٢٤ مايو ١٩٥٩) .

توفير فرص العمل للجميع :

عملت ثورة ٢٣ يوليو على وضع خطة إنتاجية تستهدف تحقيق التنمية فى جميع القطاعات بما يصحح الأوضاع التى ورثناها عن الماضى ، وتهدف الخطة — وهى تسعى إلى زيادة الإنتاج — إلى فتح أبواب العمل أمام المواطنين .

ولذلك عمل عبد الناصر بعزم لا يلين ، وقلب لا يهدأ على تصنيع البلاد والخروج من مرحلة الزراعة والتحرر من سـيطرتها على الاقتصاد القومى ، والدخول فى ميدان الصناعة من أوسع أبوابه لأن الصناعة من غير شك هو الميدان الذى تستطيع البلاد أن تجد فيه ذلك المورد الضخم الذى يدعم بناءها الاقتصادى ، كما أنه ميدان رحب يستوعب أعداداً ضخمة من الأيدى العاملة ، فلم يكن هناك

ما يشغل الزعيم الخالد بقدر ما كانت آماله فى أن يجد كل مواطن عملا ملائماً مجزيا يشارك فيه بجهوده فى بناء مســتقبل هذه الأمة وكيانها الاقتصادى ، وسلك عبد الناصر للوصول إلى هذه الغاية سياسة مدروسة أهدت إليها الدراسة العملية المنظمة والبحث الدقيق فى مشروعات الصناعة الناجحة . **وقد أشار الزعيم الخالد الى أهمية بناء القاعدة الاقتصادية القوية فى حماية العمال والفلاحين فقال :**
« إذا كان الأساس الاقتصادى للمجتمع اللى احنا ورثناه هو أساس قوى بيكون له تأثير وإذا كان أساس متخلف بيكون له تأثير . . وطبعا إحنا أخذنا أساس اقتصادى متخلف . ورغم أن احنا بنبنى القاعدة الاقتصادية زاد متوسط أجر الفرد . حاتقولوا أن فيه واحد بيشتغل بعشرة صاغ بل فيه واحد فى الفلاحين مش ح يلاقى شغل . . **واجبنا وواجبكم ان احنا نشغل الراجل ده السنة كلها . . السبيل الوحيد هو بناء القاعدة الاقتصادية والتوسع فى التصنيع والصناعة الثقيلة** » . . (من كلمة الزعيم فى اجتماع الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى فى مايو سنة ١٩٦٥) .

وقد أدى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى إلى القضاء على البطالة المقنعة المنتشرة فى محيط المجتمع الزراعى ، كما زادت القوى العاملة من حوالى ستة ملايين إلى ما يزيد عن سبعة ملايين ، أى أن مجالات العمل زادت أمام مليون يد عاملة جديدة . وكان عبد الناصر ينبه فى كل مناسبة إلى أهمية توفير العمل للمواطنين فيقول : « **ليست مسئوليتنا أن نوفر العمل لأنفسنا فقط ، وإنما أن نخلق فرصة العمل من الآن لأولادنا وهدفنا جميعاً أن نجد عملا لكل طالب عمل ثم نعمل على تحسين حالة الذين يعملون فعلا . .**

ويقول الزعيم الخالد فى مناسبة أخرى : « علينا ان احنا نشتغل السنة الجاية ونزود . . وعلشان نحقق مكاسب أكثر لا بد لينا فى المرحلة دى ان احنا نضغط على أنفسنا . . ولا بد أن نقدم أكثر ما نطبق . . يعنى إيه نقدم أكثر ما نطيق . وحنقدم لمين مش ليه أنا شخصيا . . حتقدم لأخوك وحتقدم لابنك . . لأن النهارده أخوك عاوز يشتغل وابنك اللى حيطلع من الجامعة عاوز يشتغل . . أو اللى عاوز يشتغل فى عمل عاوز يشتغل . . إذا أنا مجبتش له العمل حيشتغل فين وكيف أوجد له العمل . . كل واحد فيكم بيطالبنى أن أشغل له أخواته وأولاده . . ومش بس الأولاد والبنات . . واحنا بنرحب بهذا . . وبنعتبر ان ده عمل كبير جداً وواجب قومى » . . (من كلمة الزعيم فى أول مايو ١٩٦٥) .

تنظيم فرص العمل :

لم تكتف ثورة ٢٣ يوليو بالتوسع فى برامج التنمية الصناعية والزراعية لاتاحة الفرصة لتشغيل الأيدى العاملة ، بل عمدت إلى وضع سياسة خاصة بالاستخدام كفيلة بالوصول بالبلاد إلى العمالة الكاملة ، وذلك عن طريق دراسة جميع المسائل المتصلة بسوق العمل والوقوف على عدد القوى العاملة تمهيداً لإلحاقهم بالأعمال المناسبة .

وتنفيذاً لهذه السياسة أصدر عبد الناصر القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ لتنظيم توظيف المتعطلين الذى يعتبر النواة التشريعية لسياسة الاستخدام ، وهو أول تشريع يحدد مسئولية الدولة تجاه تشغيل المتعطلين وإتاحة فرص العمل المتكافئة لهم . فقد استهدف القانون تحقيق غرضين : —

أولا : معاونة كل متعطل يرغب فى الالتحاق بالوظائف التى تناسبه وتتفق مع سنه وكفايته .

ثانياً : تخفيف وطأة البطالة ودراسة أسبابها وجمع المعلومات والإحصاءات عن المتعطلين مما يسهل على الدولة رسم سياسة ثابتة لمكافحة البطالة .

ولتنفيذ هذا القانون أنشئ عدد كبير من مكاتب التوظيف فى جميع أنحاء الجمهورية لمعاونة المتعطلين والالتحاق بالوظائف والأعمال التى تناسبهم ، وقد تطورت مهام وواجبات هذه المكاتب ، كما تغير اسمها إلى مكاتب القوى العاملة حتى تتلاءم التسمية الجديدة مع الأعباء والمهام المتعددة التى تقوم بها .

تكافؤ الفرص :

تكافؤ الفرص مبدأ هام من مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ، ويقصد به أن يهيئ المجتمع لكل فرد فيه أن ينال فرصته ليعد نفسه وبجهده طريقه ويأخذ نصيبه من خير هذا المجتمع وأن تكون هذه الفرصة متكافئة ومتعادلة فى أساسها مع فرص الآخرين من زملائه .

ولقد أعطى عبد الناصر أهمية خاصة لمبدأ تكافؤ الفرص فيقول :

« **الحرية الاقتصادية والحرية الاجتماعية هى المساواة . معناه أن كل فرد يشعر ان له فرصة متكافئة مع اخيه ، وكل فرد يشعر أن عمله هو سبيله الى التقدم والى التطوير . .** » . . (من كلمة الزعيم فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٦١) .

ويستمر الزعيم المناضل فى إيضاح أهمية مبدأ تكافؤ الفرص ،

فيقول : « إيه هدف الثورة الاجتماعية ، زى ما قلنا تحرير الشعب ، تكافؤ الفرص ، تحرير الشعب من الاستغلال ، هل ممكن ان احنا نوجد تحرير الشعب وتكافؤ الفرص بأن أنا أقف أخطب وأقول إن احنا عايزين الحرية للشعب والفرص المتكافئة وبس مش ممكن .. مش ممكن أبداً مستحيل ليه ، لأن احنا اتخلقنا وورثنا نظام .. **فى رأيى اذا أردنا احنا نعمل ثورة اجتماعية لازم كل واحد تبقى له فرصة متكافئة . فى أنه يتعلم ، فرصة متكافئة فى أنه يشتغل ، فرصة متكافئة فى أنه يتعالج ، فرصة متكافئة فى أنه يعيش ، بعد كده فيه ناس مجدين ، حسب الجد ، حسب جدهم بيتطوروا** ، وفيه ناس غير مجدين طبعاً بيأخذوا نصيبهم . لكن تكافؤ الفرص يجب أن يبدأ بعملية جراحية مانقدرش نقول عايزين تكافؤ فرصة بخطبة أو بكلمة لأن بنبقى بنضحك على نفسنا وبنضحك على عقولنا » . (من كلمة الزعيم فى الاجتماع الأول للجنة التحضرية للمؤتمر العربى فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

وعندما أعلن عبد الناصر الميثاق الوطنى عنى عناية خاصة بمبدأ تكافؤ الفرص فقال فى الباب الثالث : « إن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية . . » ويقول : « إن تكافؤ الفرصة هى التعبير عن الحرية الاجتماعية ويمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهـــد لتحقيقها . . » . ويوضح الزعيم الخالد هدف الاشتراكية العربية فيقول : « إن الاشتراكية العربية هى إقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل ، وتكافؤ الفرص ، مجتمع الإنتاج ، ومجتمع الخدمات . . » .

وضع مبدأ تكافؤ الفرص موضع التطبيق :

بعد سنوات من كفاح الثورة الشاق الطويل لإرســاء البنيان الاقتصادى والاجتماعى للدولة الحديثة . . الدولة الاشتراكية ، أحس عبد الناصر أن الحاجة قد أصبحت ماسة وضرورية لوضع مبدأ تكافؤ الفرص موضع التطبيق وأنه يجب أن تكون فرص العمل على أساس من التكافؤ الكامل بين جميع المواطنين ، وأن الحصول على فرص العمل لا يجب أن يتم على أساس من العلاقات الشخصية أو الأساليب الاستغلالية بل إن التكافؤ والعدالة هما أساس حصــول المواطنين على العمل .

ولذا كان لزاما على أجهزة الدولة أن تضع مبدأ فرص العمل المتكافئة موضع التنفيذ ، فأصدر وزير العمل القرارات التى أنشأت بموجبها المكاتب المركزية للقوى العاملة لترشيح مختلف فئات العمال المسجلين بالمكاتب المحلية على أساس الأسبقية التاريخية لقيدهم وبذلك أمكن للمواطنين الحصول على العمل على أساس أسبقية قيدهم أعمالا لمبدأ تكافؤ الفرص للعمل .

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل طورت أجهزة الاستخدام رسالتها ، وأخذت بأسلوب الترشيح الإلزامى فى بعض المهن حتى تتكامل لها الفاعلية كأجهزة مسئولة عن توزيع فرص العمل على أساس تكافؤ الفرص وحتى تقضى على كل مساوئ الأساليب الاستخدامية القديمة التى كانت تقوم على الاستغلال والعلاقات الشخصية .

وقد ترتب على الأخذ بهذه السياسة الاستخدامية وتطبيقها على

أساس من تكافؤ الفرص على مستوى الجمهورية إحساس الجماهير بجدية تحمل الدولة لمسئوليتها فى توزيع فرص العمل على أساس من التكافؤ والعدالة والقضاء على عوامل الاستغلال والعلاقات الشخصية كأساس لعمليات الاستخدام . وهكذا حقق عبد الناصر مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين فحقق العدالة وهيأ الأسباب أمام كل قادر لكى يعمل ويسعى ويكسب ويحيا حياة كريمة ويسهم فى بناء وطنه .

وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب :

لم يكتف عبد الناصر بالمناداة بمبدأ تكافؤ الفرص ووضعه موضع التنفيذ ، بل طالب أيضاً بوضع الرجل المناسب فى المكان المناسب وذلك لإيمانه بأن تدعيم بناء الدولة العصرية الحديثة المستندة على العلم والتكنولوجيا لا يمكن أن يتم إلا بحشد وتعبئة كافة الطاقات والخبرات العلمية والاستعانة بخلاصة هذه الخبرات العلمية سواء للأغراض الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية .

ولا جدال فى أن الزعيم الخالد عندما طالب بوضع كل عامل فى العمل الذى يتناسب مع كفايته واستعداده ومع ما حصل من علم وتدريب وما تيسر له من خبرة فإنه يعتبر هذا المبدأ قاعدة أساسية يجب أن تتبع عند توزيع الطاقات والقدرات الإنسانية على مواقع العمل والمسئوليات المختلفة ، وذلك لإحساسه بأن الوطن فى حاجة إلى كل عقل يفكر وإلى كل يد تعمل ، فى حاجة إلى أن يفكر كل عقل فى ميدانه الطبيعى وأن تعمل كل يد فى حقلها الطبيعى .

كما أن الزعيم الخالد عندما طالب بوضع الرجـــل المناسب فى المكان المناسب واعتباره قاعدة أساسية من قواعد مجتمعنا الاشتراكى كان يدرك أهمية هذا المبدأ فى مرحلة التدعيم المقبلة لا من ناحية ضرورتها العملية وإشاعة الطمأنينة وكفالة التقدم فحسب ، بل إنها فوق ذلك ضرورة أساسية تربط القوى العاملة برباط متين من التعاون ويحيط جو العمل بإشعاع يضمن له تقدما ورقيا .

توفير الحوافز الجماعية والفردية :

لما كانت الحوافز هى العوامل التى توجه سلوك العاملين وتحدد اتجاهاتهم ، وباختلافها تختلف الاتجاهات العقلية ، فقـــد أوضح عبد الناصر أهميتها فى الميثاق الوطنى فقال : « **اذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورة ولا زمة فان الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم انبل المثل العليا واشرف الغايات والمقاصد . .** » . وذلك لأن الزعيم الخالد كان يؤمن بأن المجتمع الاشتراكى هو مجتمع الحوافز الذى يحرر العاملين ويطلق طاقاتهم من أجـــل زيادة الإنتاج ، ويربط بين مشاركة العامل فى الإنتاج وبين مشاركته فى الدخل وبين عمله من أجل زيادة الإنتاج وبين حصوله على دخـــل أكبر ، كما أن إطلاق حريات وطاقات العمل تفتح المجال أمام العاملين للمشاركة بأشكال مختلفة فى زيادة الإنتاج .

ولذلك كان يرى عبد الناصر أنه من ألزم الضرورات فى مرحلة تحولنا الاشتراكى وتطورنا الاقتصادى أن تعنى الدولة بالحوافز المختلفة التى تحرك الجهود وتزيد من اندفاعها نحو تحقيق الأهداف المرجوة ،

كما تهتم برفع معنوية العاملين وتحقيق التعاون المثمر بينهم وإذكاء روح المبادرة والتطور والخلق والابتكار وكفالة الجو الصالح للعمل .

وتأكيداً لأهمية الحوافز قال الزعيم الخالد فى بيان ٣٠ مارس : « **يجب توفير الحافز الفردى تكريما لقيمة العمل من ناحية واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وافساح فرصة الأمل أمامها . .** » .

ولذلك عملت الدولة — تمشياً مع الفكر الناصرى — على ضمان إشباع حاجات العاملين فوضعت الأسس والمبادىء المختلفة لحفز العاملين لبذل المزيد من الجهد وتحقيق المزيد من الإنتاج ووضعت سياسة عادلة للتوظف والأجور تقوم على تصنيف الوظائف وتحديدها وتحليلها لتقدير الجهد اللازم لأداء كل منها مع مداومة ادخال التعديلات اللازمة فى هذا التحليل وعمل التحسينات الضرورية بما يحقق للعاملين أسباب الاطمئنان والتحفز . كما شجعت العاملين على بث روح المنافسة بينهم عن طريق الترقية بالاختيار ومنح العلاوات الاستثنائية والمكافآت التشجيعية وأنواط الجدارة ولوحات الشرف ، ووضعت نظاماً لتوزيع الأرباح على العاملين لأن العامل محتاج دائماً لى عدد من العوامل تدفعه نحو أداء عمله على خير وجه وأكمله ، ومهمة الدولة والمؤسسات والمنشآت هى التعرف على احتياجات العامل وعلى الحوافز المناسبة وعلى أوقاتها المناسبة .

وتنفيذاً لتوجيهات الزعيم الخالد تضمن قانون العاملين المدنين فى الدولة ، رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الكثير من المبادىء والوسائل التى تعتبر عنصر هاماً من عناصر التحفز المستمر ، كما صدرت لائحة العاملين فى القطاع العام المعدلة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة

١٩٦٧ ، فأفردت الباب الخامس للحوافز واستهلت هذا الباب بالنص على أن يضع مجلس الإدارة نظاماً للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على أساس المعدلات القياسية العادلة للإنتاج ومستوى الأداء ، كما يجب تنمية وتطور إحساس العاملين بالمشاركة الواضحة المنظمة للوصول إلى المستوى المطلوب ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن نظام الحوافز فى المؤسسات العامة والوحـــدات الإنتاجية الذى وضع القواعد العامة وترك التفصيلات لرئيس الوزراء ينظمها بقرارات تصدر منه .

الأجر مرتبط بالعمل :

لما كانت الاشتراكية العربية تعطى كل عامل قدر عمله وطاقته الإنتاجية بما يسمح له بأن يحصل على عائد كده وجهـــده دون أية عقبة ، لذلك فإن الربط بين مساهمة كل عامل فى المجتمع وبين ما يحصل عليه من دخل لهو هدف أساسى من أهداف الثورة ، وقاعدة أساسية من قواعد مجتمعنا الاشتراكى .

وقد أوضح عبد الناصر هذه الحقيقة فقال : « الاشتراكية التى تزيل الفوارق بين الطبقات ، هل يمكن تشيل الفوارق بين الأفراد ؟.. مستحيل . . إننا نقضى على الفوارق بين الطبقات ، سنزيل الفوارق بين الطبقات ، سنعمل على إزالة الفوارق بين الطبقات ليس هناك طبقة ستستغل طبقة وتمص دمها وتأخذ نتيجة عرقها ونتيجة عملها ، ولكن طبعاً بالنسبة للأفراد هناك العمل وهناك الكفاءة . . طبعاً عندما نقول سنزيل الفوارق بين الطبقات . . **ليس معنى هذا أننا نزيل الفوارق بين الأفراد . ليس معنى هذا أننا نساوى فى الأجور**

كل واحد بياخذ أجره وفقا لعمله ووفقا لكفاءته ووفقا لتجربته . . ولكن لا يعنى التعالى فى الأجور لهـذا وضعنا قانون الضرائب التصاعدية حتى تحد من الدخول العالية » .

(من خطاب الزعيم فى عيد الثورة التاسع فى ٢٣ يوليو سنة١٩٦١) .

ويؤكد الزعيم الخالد هذا المبدأ فيقول : « **ان الأجر يجب ان يرتبط بالعمل وقيمته فى وحدات الانتاج والاشتراكية ليست مساواة معصوبة العينين تعطى لكل الناس بنفس المقدار مهما اختلفت قدرات كل منهم وقيمة عمله . المساواة فى الاشتراكية هى المساواة فى الفرصة المتكافئة التى هى الرد الاشتراكى على الامتيازات الطبقية ، وبعد الفرصة المتكافئة لكل مواطن فان كل مواطن هو الذى يحدد بنفسه وبقدرته الذاتية دوره فى المجتمع ومقدار ما يحصل عليه من هذا المجتمع . . .** »
(من كلمة الزعيم فى مؤتمر الإنتاج فى ١٩٦٧/٣/١٨) .

وهكذا يؤكد عبد الناصر أن : « **لكل انسان حسب عمله** » فلا يجوز أن يأخذ الإنسان أقل من جهده بحال من الأحوال . وهـذا المبدأ هدفاً أساسياً من أهداف الثورة يرمى إلى دفع المواطنين إلى العمل والكد والكسب وافساح المجال أمامهم للمنافسة والرغبة فى التفوق والطموح فيتحقق بذلك تكافؤ الفرص بين العاملين فى الميادين المختلفة ، وتعطى كل مجتهد جزاء اجتهاده من تراث الحياة .

ولذلك حرصت الدولة ـ تمشياً مع الفكر الناصرى ـ على أعمال مبدأ العدالة فى الأجور سواء بالنسبة للعاملين فى الدولة أو بالنسـبة للعاملين فى القطاعين العام والخاص لأن بناء الأجور على أساس عادل يعمل على تضافر الجهـود من أجل تحقيق الإنتاج ، كما أن العامل

إذا لم يقتنع بعلاقة واضحة بين زيادة إنتاجه وبين ارتفاع دخله فإنه لا يمكن توقع زيادة فى الإنتاج ، ولذا فإن خلق علاقة مباشرة بين العمل الذى يؤديه العامل من ناحية وبين الأجر الذى يحصل عليه من الناحية الأخرى لهو الهدف الذى تعمل على تحقيقه الاشتراكية العربية ويتم هذا من خلال وضع أسس عادلة للأجور .

ولتحقيق أقصى عدالة فى نظم الأجور فقد خطت الدولة خطوات واسعة نحو وضع سياسة عادلة للاجور تقوم على الأسس الآتية : —

١ — الأخذ بمبدأ المساواة فى الأجور ومراعاة قواعد العدالة فى تحديد الأجر ، فلم يعد للاعباء العائلية أثر فى زيادة أو تخفيض الأجر تطبيقاً لمبدأ تساوى الأجر عند تساوى الجهد والمسئولية .

٢ — مراعاة حصول العاملين الذين يشتغلون فى نفس المهنة وفى ظروف متماثلة على أجور متقاربة تتناسب مع مسئولياتهم ومع الجهود التى يبذلونها فى تأدية عملهم ، أى أن يكون أساس التقدير هو تقييم الوظيفة من ناحية الجهد المبذول والتدريب والخبرة والمسئوليات الملقاة والمهارة أو الدقة المطلوبة فى العمل .

٣ — الربط بين مستويات الأجور ومستويات الكفاية الإنتاجية ويتضح ذلك بجلاء فى لائحة العاملين بالقطاع العام .

٤ — تضمنت لائحة العاملين فى القطاع العام جدولا أساسياً للأجور كإطار عام على أن تقوم كل منشأة باقتراح جدول بالوظائف الخاصة بها ومرتباتها بما يوائم أوضاعها فى حدود الجدول الأساسى على أن يتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد احتياجاتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتصنيفها

فى فئات . هذا بالإضافة إلى الأحكام المختلفة التى تضمنتها لائحة العاملين التى تهدف إلى تحقيق العدالة فى الأجور .

٥ ــ مضاعفة الحد الأدنى للأجور بالنسبة لعمال الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصناعية وكذلك بالنسبة لعمال المنشآت الصناعية التى تبلغ تكاليف انشائها ألف جنيه فأكثر .

٦ ــ الأخذ بمبدأ تشكيل لجان مشتركة لاقتراح تحديد الأجور فى كل محافظة مع اجازة تشكيل لجان خاصة بالمراكز الصناعية . . وقد نص القانون على أن تعقد اللجنة دورة على الأقل فى السنة لاقتراح الحد الأدنى للاجور ولها أن تقترح إضافة زيادات إلى الأجور مع مراعاة أن يكفى حاجات العمل الأساسية .

٧ ــ الاحتفاظ بالتوازن بين الأجور النقدية ونفقة المعيشة وذلك باتخاذ اجراءات عدة مثل السيطرة على الأسعار والتوسع فى السلع المعانة خفض الايجارات وتوفير الخدمات الاجتماعية الجماعية . .

مما تقدم يتضح أن الدولة ــ تمشياً مع الفكر الناصرى ــ وضعت سياسة عادلة للاجور لتشعر العاملين بأنهم يحصلون على نصيبهم العادل من غلة الإنتاج الذى يضمن لهم ولأسرهم الحياة الجديرة بكرامة الإنسان ، ولا يخفى أنه كلما أطمأن العامل إلى أجره وأن فيه الكفاية انصرف تفكيره إلى اتقان عمله وزيادة إنتاجه .

هذا هو نضال عبد الناصر وأثره فى تحرير حق العمل ، وتوفير المناخ الصالح له ، فلقد حرر الزعيم الخالد حق العمل وطوره تطوير ثورياً بعيد الأثر بحيث أصبح معيار التقدم والترقى فى الحياة الإنسانية والمعيار الوحيد للقيمة الإنسانية .

الفصل الثالث

عبد الناصر وحقوق الطبقة العاملة

ثورة ٢٣ ثورة سياسية وثورة اجتماعية :

تعتبر ثورة ٢٣ يوليو فى جوهرها ثورة سياسية وثورة اجتماعية ، ففى ٢٣ يوليو تبلورت حصيلة كفاح الشعب من أجل الحرية والاستغلال ، ومن أجل العدالة الاجتماعية ، وإعادة توزيع الثروة ، وإذابة الفوارق بين الطبقات ، ولهذا كانت الثورة الاجتماعية ملازمة للثورة السياسية ، وقد أوضح الزعيم الخالد عبد الناصر هذه الحقيقة فى مناسبات مختلفة فيقول « **ان هذه الثورة ليست ثورة واحدة ولكنها ثورتان فى وقت واحد . . ثورة سياسية . . وثورة اجتماعية . . وكل ثورة منها لها خصائصها . وسارت الثورة السياسية والثورة الاجتماعية معا على نحو متناسق** . . فى الوقت الذى كنا فيــه نجابه مؤمرات الاستعمار ، وفى الوقت الذى كنا نعمل فيه بكل قوة لنخرج الاحتلال الإنجليزى من مصر . كانت الثورة الاجتماعية تأخذ طريقها وتأخذ سبيلها ، فى الوقت الذى كنا نحارب فيه الإنجليز بمنطقة القنال . فى الوقت الذى كنا نفاوض فيه الإنجليز ليخرجوا من مصر كانت الثورة الاجتماعية ترسى قواعد جديدة لنبنى عليها فى المستقبل هذا الوطن . كنا فى نفس الوقت نحقق الإصلاح الزراعى . فى الوقت الذى كنا نعمل فيه ونتكاتف فيــه ونتحد

لنقضى على الاستبداد السياسى كان التصنيع على قدم وساق . . وكانت التنمية فى الاقتصاد القومى تأخذ سبيلها . . وكان تحقيق الاستقلال الاقتصادى يأخذ طريقه .. فى الوقت الذى كنا نحارب فيه الاستعمار كنا نعمل فى معركة البناء الداخلى . . » .

ويقول الزعيم الخالد : « بالنسبة لنا كان من الطبيعى **بعد النصر فى المعركة السياسية أن ننتقل الى المرحلة الثانية وهى الثورة الاجتماعية** التى تكلمنا عنها من أول يوم والتى بدأ فيها عملا لا أعتبره كبيراً ولكنه عمل بسيط ، أعلنا من أول يوم أن فيه ثورة سياسية وثورة اجتماعية . . الثورة السياسية واضحة المعالم ، الثورة الاجتماعية لم تكن واضحة العالم . . لم يكن قانون الإصلاح الزراعى إلا توضيحاً لهذه الثورة . . » (من بيان الزعيم فى اللجنة التحضرية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

تحرير الطبقة العاملة وكفالة حقوقها :

كانت تشريعات العمل فى مجتمع ما قبل الثورة تعبر — كما أوضحنا — عن الواقع الرأسمالى والإقطاعى وتخدم مصالحه ، لهذا كانت معارضة العمال المستمرة لقوانين العمل فى تلك الفترة وصراعهم من أجل نيل حقوقهم ، ولكن هذا الصراع لم يكسب العمال كثيراً حيث تمكن تحالف الإقطاع ورأس المـــال المستغل من السيطرة على أجهزة الحكم وسلطة التشريع ، وكانت القوانين تصدر لمصلحة هذا التحالف على حساب مجموع قوى الشعب العاملة . كما كانت هذه القوانين جميعها بالإضافة إلى تعددها وتفرقها قوانين رجعية لا تكفل

الحماية للطبقة العاملة ، فضلا عن استثناء الجانب الأكبر من أبناء هذه الطبقة من نطاق سريان أحكامها .

وما كانت ثورة ٢٣ يوليو لتترك هذا الوضع التشريعى المتخلف بلا تطوير ، فقررت منذ البداية تعديل تشريعات العمل الأساسية تعديلا جذرياً ، كما عمل عبد الناصر على تحرير القوى العاملة وكفالة حقوقها باعتبارها تمثل قطاعاً رئيسياً من أبنـاء هذا الشعب ، وباعتبارها العنصر الحيوى من عناصر الإنتاج ، ودعامة الاقتصاد القومى فى الدولة ، وفى تنظيمها وكفايتها أعظم الأثر فى طاقة الإنتاج ، ولذلك أمر الزعيم الخالد بإجراء الدراسات المستمرة لرفع مستواها والنهوض بها وإتاحة الحياة الحرة الكريمة المستقرة لهـا وأصدار التشريعات التى تكفل حقوقها .

والخطوات التى أجتازتها الثورة فى هذا المجال تنقسم إلى مرحلتين أساسيتين وذلك من حيث الفلسفة التى أوصت بها ، ومن حيث الطابع الذى أتسمت به . وتبدأ المرحلة الأولى منذ قيام الثورة حتى يوليو ١٩٦١ ، وتبدأ المرحلة الثانية من يوليو ١٩٦١ وما بعدها .

المرحلة الأولى : ثورة فى تشريعات العمل .

بدأت هذه المرحلة فى ظل المبادئ الستة التى أعلنها عبد الناصر مفجرة ثورة ٢٣ يوليو ، وكان مبدأ إقامة العدالة الاجتماعية هاديا للتشريعات العمالية فى تلك المرحلة نحو التوسع فى تطبيقها وزيادة حقوق الطبقة العاملة وكفالة ضماناتها . وكانت التشريعات العمالية فى تحديدها لحقوق وواجبات الطبقة العاملة من عمال وفلاحين انعكاسا صادقاً

للمسار التحررى والقومى والتعبير الاجتماعى لثورة ٢٣ يوليو المجيدة .

وقد بدأت معالم الطريق منذ آن أصدر الزعيم الخالد عبد الناصر القانون الثورى الأول ، قانون الإصلاح الزراعى ، الذى أعترف لأول مرة فى تاريخ حياة البلاد بحقوق العمال الزراعيين ، ثم ازدادت معالم الطريق وضوحاً عندما أصدر الزعيم الخالد فى ٨ ديسمبر ١٩٥٢ **قوانين العمل الثلاثة الكبرى التى وفرت للعامل اسباب الحرية :** فلكى يؤمن العامل على يومه صدر القانون رقم ٣١٧ المنظم لعقد العمل الفردى ، ولضمان حقوق طرفى الإنتاج صدر القانون ٣١٨ للتوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، ولكى تكفل الثورة للعامل حريته فى مزاولة نشاطه النقابى صدر القانون رقم ٣١٩ بشأن نقابات العمال الذى كفل الحرية النقابية بأوسع صورها ورفع الوصاية الإدارية عن النقابات بإلغاء نظام التسجيل والاستعاضة عنه بنظام الإيداع فخول القانون النقابة بمجرد إيداع أوراق تكوينها أن تزاول نشاطها وليس لأية جهة حكومية سلطان عليها .

وفى خلال عام ١٩٥٣ حدث تعديل ثورى لقانون عقد العمل الفردى أثر محاولات الرجعية الرأسمالية الالتجاء إلى سلاح الفصل الجماعى واضطهاد النقابين بغية إحراج الثورة فى شهورها الأولى ، فصدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بإضافة المادة ٣٩ مكرر منشئاً لمبدأ جديد فى محيط علاقات العمل مؤسساً على النظرة للعمل كوظيفة اجتماعية مستهدفاً حماية الحركة النقابية والنقابيين وذلك بتخويل القضاء سلطة إعادة العامل المفصول لنشاطه النقابى إلى عمله . وبجانب هذا نظم القانون إجراءات تكفل سرعة البت فى دعاوى الفصل وتقرر

للعامل حقه فى طلب وقف قرار فصله بصفة مستعجلة وما يترتب على ذلك من دفع جزء من التعويض له لحين الفصل فى موضوع دعواه .

ومنذ ذلك التاريخ والقوانين العمالية تتلاحق ، فلكى تتأكد معانى الحرية عملت الثورة على أن تتكافأ فرص العمل أمام القادرين عليه دون تفرقة أو تمييز ، فأصدرت القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ لتنظيم فرص العمل ، ولكى يؤمن العامل على غده صدر القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ للتأمين والإدخار للعمال . وعندما أعلن عبد الناصر دستور الشعب فى ١٦ يناير ١٩٥٦ تناول لأول مرة فى تاريخ البلاد المبادئ المنظمة لشئون العمل والعمال ، وفى عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٤٦ الذى ينظم تشغيل العمال فى المناجم والمحاجر ، وفى ٨ ديسمبر ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٢٠٢ بشأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل . وحتى يطمئن العامل فى حالة عجزه عن العمل إلى استعادة لياقته للعمل من جديد ويكون عضواً عاملا نافعاً فى المجتمع صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأهيل المهنى للعاجزين عن العمل وتخديمهم .

وقد استحدثت هذه التشريعات نظماً ومبادئ لم يكن معمولا بها من قبل استلزمتها الاتجاهات الجديدة نحو التطور التقدمى ومسايرة التقدم الصناعى فى البلاد ، كما استهدفت هذه التشريعات الاتجاه نحو تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل بما يكفل الأمن والاستقرار لطرفى الإنتاج والعمل على تحقيق السلام الصناعى ، كذلك استهدفت أن تتم التشكيلات النقابية على أسس من الحرية يكفل لها النهوض باعتبارها فى خدمة المجتمع العمالى .

وعندما أعلن الزعيم الخالد دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ حرص على أن يضمن الدستور ما يكفل لتشريعات العمل المكان المرموق لها ، فلأول مرة فى تاريخنا السياسى يأتى الدستور بالمعالم الاجتماعية والاقتصادية للدولة إلى جوار المعالم السياسية والدستورية . فقد حدد عبد الناصر فى الدستور الأساس الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، ووضع تشريع العمل فى مصاف المقومات الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الباب الثانى ، فنص المادة ٥٢ من الدستور على أن للمصريين حق العمل وتعنى الدولة بتوفيره ، وتنص المادة ٥٣ على أن الدولة تكفل للمصريين معاملة عادلة بحسب ما يؤدونه من أعمال وتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور والتأمين ضد البطالة والأخطار وتنظيم حق الراحة والإجازات ، وتنص المـــادة ٥٤ على أن ينظم القانون العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة ، كما تنص المادة ٥٥ على أن إنشاء النقابات حق مكفول وللنقابات شخصية اعتبارية وذلك على الوجه المبين فى القانون ، وأكدت المادة ٢١ حق المواطنين فى المعونة فى حالات الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل ، وأن تكفل الدولة التأمين الاجتماعى والمعونة الاجتماعية والصحية العامة .

ولقد أشار عبد الناصر إلى هذه الثورة التشريعية فقال :

« **العامل المستنير يستطيع أن يجدد وأن يوفر وأن ينهض وأن يؤازر الحكومة فى قوانينها العمالية ، فلا فائدة فى تشريع لا يؤمن به من صدر من أجله ، ولا ثمرة فى قانون لا يفهمه من شرع له . أن الثورة قد أمنت بصاحب العمل والعامل معاً ، وهيأت لهما الجو المناسب للتآلف والتعاون والتضامن معاً** . . » . (من كلمة الزعيم فى ١٩٥٦/٥/٣٠) .

ورغم ما حققته هــذه التشريعات من مكاسب ضخمة للقوى العاملة ، وفضلا عن النتائج الطيبة التى أسفر عنها تطبيق هذه التشريعات ، فإن هذه المرحلة لا يمكن اعتبارها مرحلة اكتمال التشريع العمالى ، بل يمكن القول بأن هذه المرحلة كانت مرحلة تمهيد ودراسة وتوضيح الاتجاهات والمفاهيم الثورية الجديدة . وأن هذه المرحلة كانت بداية الطريق نحو المجتمع الذى أراد عبد الناصر أن يقيمه .

وكان لا بد لمرحلة التمهيد من التقدم خطوات أوسع نحو تحقيق العدالة للقوى العاملة ، فعلى أثر صدور الدستور تقرر إعادة النظر فى القوانين العمالية المعمول بها فى الدولة لتطويرها بما يتفق مع أحكامه وتنقيتها من رواسب الرجعية والاستعمار وتوحيدها فى تشريع موحد يكفل تحقيق مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص . فقد كان عدد القوانين أكثر من ســتة عشر قانوناً يرجع بعضها إلى عام ١٩٣٣ واستمر بعض أحكامها بغــير تعديل رغم الحاجة الملحة إلى ذلك التعديل . فوقفت جامدة عن مسايرة التقدم الصناعى والاجتماعى للبلاد فضلا عما شاب بعضها من غموض وتكرار . ٦

وقد أتاحت عملية توحيد تشريعات العمل الفرصة لإعادة النظر فى كافة التشريعات العمالية والتخلص من العيوب والجمود الذى كان عالقاً بها وإعادة صياغتها ووضع مبادئها وأحكامها بما يتفق مع التقدم الصناعى والاجتماعى للبلاد .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات صدر قانون العمل رقم ٩١ وقانون

التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ فى أبريل ١٩٥٩ . ؛ وقد كفلت هذه التشريعات مزايا جديدة للعمال بالإضافة إلى المزايا التى كانوا يتمتعون بها طبقاً للتشريعات السابقة ، كما روعى أن تكون هذه التشريعات مسايرة للقواعد والمبادئ التى وردت فى توصيات الجامعة العربية وفى اتفاقيات العمل الدولية .

فقد أخذ قانون العمل رقم ٩١ بمبدأ التكافؤ فى فرص العمل أو بعبارة أخرى تحقيق العدالة بين المواطنين بمساواتهم فى فرص الحصول على حقهم الطبيعى فى العمل وذلك بجعل الترشيح للوظائف الشاغرة طبقا للأسبقية الزمنية للتسجيل فى مكاتب العمل . كما اتجه القانون إلى الحد من نظام متعهدى توريد العمال الذى ظهرت عيوبه فى التنفيذ لما يشوبه من وساطة واستغلال وذلك بقصره على الجهات التى يوجد بها مكاتب عمل ممهدا بذلك للقضاء على ذلك النظام نهائيا . كما عنى القانون بتفصيل أحكام الأجر نظرا لطابعه الحيوى بالنسبة للعامل ، فوضع تنظيما آمر لهذا الالتزام من حيث طريقة الوفاء بالأجر ومن حيث زمان ومكان دفع الأجر ومن حيث إثبات الوفاء بالأجر ومن حيث أهلية قبض الأجر من جانب العامل ، وإلى جانب هذا التنظيم وضع القانون قواعد خاصة لحماية الأجر من جانب العمل وكذلك حمايته من دائنى العامل .

وتم تحديد ساعات العمل بثمان ساعات فى اليوم ، ونظم ساعات العمل وفترات الراحة بحيث لا يتطلب وجود العامل فى مكان العمل أكثر من إحدى عشر ساعة فى اليوم الواحد ، وعممت الراحـــة الأسبوعية لجميع طوائف العمال . ونص القانون على أن لكل عامل

الحق فى أجازة بأجر كامل فى الاجازات السنوية وأجازات الأعياد والمواسم . ورفع القانون سن بدء تشغيل الأحداث إلى ١٢ سنة وتحديد الحد الأدنى لساعات عملهم بست ساعات فى اليوم ، ومنعهم من العمل فى الصناعات التى تضر بصحتهم وتؤثر على نموهم ، كما حرم القانون تشغيلهم ساعات عمل إضافية مهما كانت الأحوال ، وحرم بقاءهم فى محل العمل بعد المواعيد المقررة لهم وتشغيلهم فى أيام الراحة . وقد راعى القانون ألا يفرق بين العامل الحدث والعامل البالغ فى جميع الحقوق فسوى بينهما فى الراحة الأسبوعية والأجازات السنوية وعطلات الأعياد والأجازات المرضية والرعاية الطبية .

وأوجب القانون مساواة المرأة بالرجل وسريان جميع الأحكام المنظمة لتشغيل العمال على النساء العاملات دون تمييز فى العمل الواحد بينهم ، فللعاملة ما للعامل من حقوق نظمها التشريع بشأن العقود والأجر والأجازات . ورعاية للمرأة العاملة نص القانون على أنه يجوز تشغيل النساء فى الفترة ما بين الثامنة مساء والسابعة صباحا إلا فى الأحوال والمناسبات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير العمل . ولا يجوز تشغيل النساء فى الأعمال الضارة صحيا أو أخلاقيا وكذلك فى الأعمال الشاقة أو غيرها التى تحدد بقرار وزارى . وجاء القانون رحيما بالأم العاملة باعتبارها مسئولة عن جيل سيحمل رسالة الأيام المقبلة فرأى أن يعاملها فى سخاء وأن يؤمن لها سبيل الراحة وينظم رعاية صغيرها ، ونص القانون على أنه يجوز للعاملة أن تحصل أجازة وضع مدتها خمسون يوماً قبل تاريخ الوضع وبعده ، ونص كذلك على أنه لا يجوز تشغيل العاملة خلال الأربعين يوماً التالية للوضع ، ونص على توفير دور الحضانة فى المؤسسات التى تستخدم مائة عاملة

فأكثر ، كذلك ألزم القانون صاحب العمل فى جميع الأماكن التى تعمل فيها نساء إيجاد مقاعد لهن تأمينا لاستراحتهن إذا ما استدعت طبيعة العمل ذلك .

وقد أشار الزعيم الخالد إلى هـذا التطور الثورى فى ميدان التشريعات العمالية فى المؤتمر العام للاتحاد القومى فيقول : « **ان العامل اساس الدولة . . ونحن اليوم نمضى فى اعطاء الحقوق للعمال ويجب ان نقارن بين الماضى والحاضر . . سنجد ان العامل قد حصل على الكثير من الحقوق التى استشهد من اجلها زملاء لهم . . والشيوخ من العمال يعرفون الكثير عن هذا الموضوع . . لقد أصبح العامل اليوم آمنا على نفسه . . وعمله . . ومستقبله . . وهو بهذا يستطيع أن يكون حرا وان يعبر عن رأيه فى كل الميادين** . . . » .

المرحلة الثانية : مرحلة التحول الاشتراكى وقوانين يوليو سنة ١٩٦١ :

مضت ثورة ٢٣ يوليو فى طريقها من أجل الحرية الاجتماعية عنيفة لا هوادة فيها لتبنى مجتمعا جديدا ، ولتبنى دولة جديدة تقوم على أسس اشتراكية جديدة ، يقول عبد الناصر موئسس مصر الاشتراكية فى العيد التاسع للثورة : « لازم نبنى مجتمع جديد من أساسه يتمشى مع أمانينا ، ويتمشى مع ما كافحنا من أجله . لازم نبنى دولة جديدة ، لازم نبنى دولة جديدة بنظام سياسى جديد وبنظام اقتصادى جديد وبنظام اجتماعى جديد ، لازم نبرهن على أن اشتراكيتنا هى تحرير الإنسان من العبودية بكل أشكالها ، الاشتراكية اللى نعمل فى سبيلها معناها ديموقراطية اجتماعية . . معناها ديموقراطية سياسية .

« لازم نبنى دولة جديدة من كل نواحيها على أساس من العدالة ، على أساس من التوزيع العادل ، على أساس من الفرص المتكافئة ، **معنى الاشتراكية ليس فقط الاقتصاد ، معنى الاشتراكية الديموقراطية التعاونية ان نخطط حياتنا ، نبنى حياتنا كلها كما نريد . فى الاقتصاد ، فى العمل ، فى الأجور ، فى ساعات العمل ، فى العلاقة بين أفراد المجتمع ، فى الصحة ، فى التعليم ، فى التأمين الاجتماعى ، فى الثقافة .**

« هذه الاشتراكية الديموقراطية التعاونية التى نبنيها تحدد كما نريد مكان الفرد . . طبعا **لا بد أن نفهم أن الاشتراكية طريق لا نهاية له لأن الاشتراكية التى ننادى بها هى تطوير مستمر للمجتمع . . تطوير مستمر وفقا لحاجات المجتمع . . (من كلمة الزعيم فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١) .**

ويوضح الزعيم الخالد أن التطبيق الاشتراكى حتمية تاريخية فيقول فى الميثاق الوطنى : « ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ليصل وصولا ثوريا إلى التقدم ، لم يكن افتراضا قائما على الاكتفاء الاختيارى ، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع ، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين . . » .

ويؤكد عبد الناصر عدم جدوى الطريق الرأسمالى لبناء مجتمعنا الجديد فيقول : « إن صنع التقدم بالطريق الرأسمالى حتى وان تصورنا إمكان حدوثه فى مثل الظروف العالمية الآن ، لا يمكن من الناحية السياسية إلا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح ، والمحتكرة لها :

« إن عائد العمل فى مثل هذا التصوير يعود كله إلى قلة من الناس

يفيض المال لديها لدرجة أن تبدده فى ألوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان الجموع . ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقى الطريق الاشتراكى بما يتيحه من فرص لحل الصراع الطبقى سلميا وبما يتيحه من إمكانية تذويب الفوارق بين الطبقات يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص . ان الطريق الاشتراكى بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسيا من حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال إلى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله . . » (الباب السادس من الميثاق)

قسمات المجتمع الجديد :

انطلقت ثورة ٢٣ يوليو نحو مرحلة التطبيق الاشتراكى بجناحين من الكفاية والعدل حتى كان شهر يوليو من عام ١٩٦١ حيث صدرت قوانين يوليو الاشتراكية التى استهدفت تحقيق الحرية الاجتماعية ، وبصدور هذه القوانين تكون الثورة الاجتماعية حددت معالمها ، ووضعت صورة واضحة المعالم لقسمات المجتمع الجديد ورسمت ملامح المجتمع الذى ننشده .

فهذه القوانين المجيدة ارست الدائم الراسخة للاشتراكية العربية ، فهى لمصلحة الشعب العامل الذى تتكون غالبيته من الفلاحين والعمال الذين لم يستطيعوا نيل أبسط حقوقهم فى ظل مجتمع ما قبل الثورة ، فهذه القوانين وضعت أساسا جديدا لتقويم قوة العمل وأعطت الطبقة العاملة حقوقا جديدة ، ولم يعد العمل مجرد سلعة يتأثر ثمنها بالمساومة الذليلة ، إنما أصبح له مكان جديد فى ظل مجتمع اشتراكى حر .

يقول عبد الناصر مؤسس مصر الاشتراكية فى عيد الثورة التاسع :
« لقد تحددت — أيها الإخوة — قسمات مجتمعنا الجديد فى هذه الأيام الحاسمة . لقد أخذت كل الإجراءات الثورية التى كانت محتمة ، من أجل المجتمع الجديد ، أخذت طريقها إلى التنفيذ بانت الخطوط الرئيسية لمجتمعنا وتحددت . . أصبح المجتمع الذى كنا نحلم به إلهاما من تاريخ أمتنا ووحيا من ضميرنا الوطنى ، أصبح — أيها الإخوة — هـذا المجتمع قانونا ، ملكية فردية من غير استغلال . وملكية عامة من غير مصادرة . هذا هو الأمل الذى كنا نريد أن نسعى إليه ونحققه ، يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، يوم طرد فاروق ، المجتمع الذى كنا نتمناه ونحـلم به تكافؤ فى الفرصة . وليس اسـتغلالا الفرصة ، المجتمع الذى كنا نتمناه ونكافح من أجله ، ونناضل من أجله ، حقا لكل مواطن من غير منة ، من غير ذل ، من غير خوف ، حقا تستمد كرامته من كونه حقا » وهذا أساس فى فكرنا الاشتراكى . . . **العمال - ايها الاخوة المواطنون - الذين يشتركون اليوم فى ادارة المؤسسات . العمال الذين يشتركون اليوم بـ ٢٥ ٪ من الأرباح ، لم ينالوا هذا الا لأنه حق لهم . ان الحقوق التى تعطى على شكل تنازلات ، لكى تحول دون المطالبة العنيفة بها ، تصبح أقرب الى المنة منها الى الحق ، أقرب الى الرشوة منها الى المشاركة ، وليس هذا - ايها الأخوة طريق الثورة . ان الثورة حق ، ان الثورة عـدل .**

« واذا أصبح الحق مساومة ، واذا أصبح العدل رشوة ، فقد اقدس ما فيها ، الحق مقدس لذاته والعدل كرامته فى موازينه المستقيمة .

« نجتمع اليوم — أيها الاخوة — فى اطار مجتمع جديد فى ظل علاقات اجتماعية جديدة ان قيما أخرى تبرز فى مجتمعنا اليوم لكى تشارك فى رسم التفاصيل داخل ما تم بالفعل من الاجراءات الثورية . هذه الاجراءات الثورية لم تكن انتقاما ، وإنما كانت طريقا إلى الانصاف حتى إلى انصاف من تعرضت لهم هذه الاجراءات . . »

(من خطاب الزعيم فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٦١) .

أهداف القوانين الاشتراكية وأثرها فى بناء المجتمع الجديد :

أوضح عبد الناصر مؤسس مصر الاشتراكية أهداف القوانين الاشتراكية بالنسبة للطبقة العاملة وأثرها فى بناء المجتمع الاشتراكى فى أكثر من مناسبة فيقول : « لقد كان ٥٪ يتحكمون فى الـ ٩٥٪ من أبناء هذا الشعب ، بعد كل الاجراءات التى اتخذناها ، الشعب يستطيع أن يعمل ، ويستطيع أن يجد لنفسه المعاملة الإنسانية ، الفلاح المعدم يأخذ ٥ فدادين ، العامل الذى كان يشتغل كالآلة فى المعمل أو فى المصنع ، أصبح يشعر أنه شريك فى المصنع ، وشريك فى العمل ، لأنه ممثل فى مجلس الإدارة ، ولأن له ٢٥٪ من أرباح المصنع . . »

(من خطاب الزعيم فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٦١) .

ويوضح الزعيم الخالد أثر القوانين الاشتراكية فيقول أمام مجلس الأمة : « إن تحويل المقادير الضخمة من رأس المال ، إلى ملكية الشعب الشعب العامل ، وإلى خدمته ، ساعدت إلى حد كبير على تعزيز العمل من أجل الكفاية ، وخدمت الفرص المتكافئة للمواطنين سواء بالطريق المباشر ، أو بالطريق غير المباشر .

« إن الأرض التى وزعها الاصلاح الزراعى من أملاك أى أقطاعى قديم ، حولت فلاحا معدما وأسرته إلى مالك له حق الحياة . . ورأس المال الضخم ، الذى تحرر من الاحتكار ، شارك فى اقامة مصانع أتاحت عشرات الألوف من فرص العمل للذين كانوا يبحثون عن العمل ، وفوق ذلك فلقد فتحت أمام الألوف من الشباب المتعلم الذى كانت الحواجز تقف حائلا أمامه أبوابا إلى مراكز القيـــادة فى وحدات الإنتاج الضخمة . . » . (من خطاب الزعيم فى ٢٥/٣/١٩٦٤) .

ويستمر الزعيم الخالد فى إيضاح أهداف القوانين الاشتراكية وأثرها فى بناء المجتمع الجديد فيقول فى العيد الثانى عشر للثورة : الاقطاع ورأس المال قد سقط ، واسترد الشعب أرضه ليزرعها . . يسنده تنظيم تعاونى . . رأس المال يعطى ليهم كسلفيات بدون فوائد . استرد الشعب المصانع من تحالف الاقطاع مع رأس المال للشعب . . العمال . يشتركون فى إدارتها ، ويشتركون فى أرباحها ، ويصبح العمال أسياد للآلات لا عبيدا لها : ولا وقودا لهذه الآلات وفى حمايتهم كل إمكانيات التأمين الاجتماعى ضد الأمراض وضد الاصابة وضد البطالة وضد المرض وضد الشيخوخة . .

« استرد الشعب أمواله المنهوبة . وجهها للتنمية الشاملة . علشان يزرع أرض جديدة ليقيم مصانع جديدة . لنبنى مراكز للخدمة الاجتماعية والصحية والثقافية جديدة . لرفع الحياة على أرض الوطن . ولزيادة فرص العمل أمام أجيال تأتى إلى الحياة ، وتطالب بالحق فيها ، من أجل مجتمع يقوم على دعائم الكفاية والعدل . . ولقد كان

منطقيا بهذا ضروريا أن يخرج السلطة من تحالف الاقطاع ورأس المال . . (من خطاب الزعيم فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٤) .

ويقول الزعيم الخالد فى عيد العمال : « استردينا الأرض واستردينا وسائل الإنتاج واستردينا أموالنا واستردينا فلوسنا واستردينا بلدنا وطردنا المحتلين ، وطردنا المستغلين وطردنا المحتكرين وأممنا وسائل الإنتاج وسيطر الشعب على وسائل الإنتاج وكتل الشعب جهوده الخارقة حتى يبنى مجتمع العدالة ومجتمع الكفاية ومجتمع الرفاهية وبدأنا نقدم المال ونقدم العمل وعملنا الخطة الخمسية الأولى واستثمرنا ١٥٠٠ مليون جنيه وبنينا أكثر من ١٠٠٠ مصنع ملك مين الألف مصنع دول . مفيش حد بيملك ولا مصنع من هذه المصانع ، كل المصانع ملك الشعب . ملك لك وملك لأولادك وملك لاخواتك وملك لعيلتك الصغيرة وملك لعيلتك الكبيرة . . » (من خطاب الزعيم فى أول مايو سنة ١٩٦٦) .

حقوق الطبقة العاملة الاشتراكية :

أحدثت قوانين يوليو المجيدة التى أعلنها عبد الناصر مؤسس مصر الاشتراكية فى العيد التاسع للثورة — وما تلاها من قوانين تغييرا جذريا فى علاقات الإنتاج ، فقد أصبح للعمال نصيب فى أرباح المؤسسات التى يعملون بها ، وأشركتهم فى مجالس إدارة جميع المؤسسات ، وخفضت ساعات العمل اليومى إلى سبع ساعات ، وبفضل هذه القوانين التى تساهم جنبا إلى جنب مع قوانين الحد الأدنى للأجور وغيرها من القوانين أصبح للطبقة العاملة حقوقا ثورية جديدة .

وقد أشار الزعيم الخالد إلى هذه الحقوق الثورية فى الميثاق الوطنى فيقول « **ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج انما اصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة فى ادارتها ، شريكة فى ارباحها تحت اوفى الأجور واحسن الشروط من ناحية تحديد ساعات العمل . .** » .

ويوضح عبد الناصر فى الميثاق الوطنى الحقوق التى كلفها مجتمعنا الاشتراكى للطبقة العاملة وواجباتها وهو يشير إلى القوانين الاشتراكية التى صدرت فى يوليو سنة ١٩٦١ فيقول : « إن النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة كان السند العلمى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ .

ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعامل ، ولم تجعل العمل ملكاً للالات لقد أصبح العامل سيد الآلة ولم يعد أحد التروس فى جهاز الانتاج .

ان هذه الحقوق الثورية كلفت حدا ادنى للاجور واشتراكا ايجابيا فى الأدارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى ارباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل ، وعلى هذا الأساس فقد اصبح يوم العمل هو سبع ساعات .

« إن ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية لا بد أن يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية . ان مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الإنتاج التى وضعها المجتمع كله تحت إدارته . لقد أصبحت مسئولية العمل بأدوات الإنتاج التى يتولى الحفاظ عليها ويشغلها بكفاية

وأمان وبالاشتراك فى الادارة والأرباح مسئولية كاملة فى عملية الانتاج ... » (الباب السابع) .

وسنعرض لهذه الحقوق الثورية التى كفلها الزعيم الخالد للطبقة العمالية .

١ - مشاركة العمال فى الأدارة

أخذ العمل مكاناً جديداً فى مجتمعنا الاشتراكى ، فقد ارتفع من مرتبة السلعة إلى مرتبة رأس المال ، فقد اشركت قوانين يوليو المجيدة العمال فى مجالس إدارة الشركات التى يعملون بها . ولما كان المال يمثله صاحب العمل ، فلا بد أيضاً أن يمثل العمل صاحبه ، فالاثنان صنوان فى كل مشروع . وقد أوضح عبد الناصر فى خطابه التاريخى فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ ، الحكمة من مشاركة العمال فى الإدارة فقال : « **اشتراك العامل فى ادارة المؤسسة او ادارة المصنع له معنى كبير جدا . . لأنه كان صاحب راس المال براس ماله يقيم مصنع ، ولكن هل يستطيع ان يدير هذا المصنع بدون العمال ؟ . . مش ممكن طبعا ، اذن فصاحب راس المال يتعاون مع العمال على ادارة هذا المصنع . اذن لا يمكن لمصنع ان يعمل بلا عمال . . اذن انفراد صاحب رأس المال فى الادارة يعتبر ظلما اجتماعيا ، لأن راس المال وظيفة اجتماعية والعمل الذى يقوم به العمال وظيفة اجتماعية . اذن رأس المال والعامل لابد ان يشتركا فى الادارة . . كمان لا يمكن ان نساوى العامل بالآلة . . ان الاشتراكية التى نتجه اليها هى اشتراكية انسانية تؤمن بالفرد وحق الفرد فى الحياة . .هذا معنى الادارة** » .

ولذلك صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ باشراك العمال

اشراكا فعليا في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات بالنص على تخصيص مقعدين فى مجالس إدارة الشركات يكون أحـــدهما عن الموظفين والآخر عن العمال ، وعلى أن يتم انتخابهما بالاقتراع السرى المباشر تحت إشراف وزارة العمل ، وتكون مدة عضويتهما سنة تبدأ فى أول يوليو من كل عام .

ولم يترك عبد الناصر العمال وشأنهم يخوضون هذه التجربةبدون حماية وتوجيه ، بل حرص أن يتابعها باهتمام ، ولم يتردد فى تعديلها وتطويرها بما يعالج ما كشف عنه التطبيق من بعض نواحى الضعف أو النقص . وهـــذا ما بشربه الزعيم الخالد بعـــد مرور عامين على التجربة قائلا : « بدأنا اشراك العمال فى مجالس الإدارة بـ حنزود النسبة ولكن عايزين العمال فى مجلس الإدارة أن تكون المصلحة الأولى أمامهم ، وعاوزين من مجلس الإدارة أن يعتبر أن الممثل للعمال فى مجاس الإدارة له كل الحق فى أن يبدى رأيه ويدافع عن رأيه . ولكن إذا انتقم من العمال اللى فى مجلس الإدارة ، أو فصل من الشركة عامل من العمال اللى فى مجلس الإدارة ، أننا نعتبر أن هذه العملية تخريب فى البناء الاجتماعى اللى احنا بنبنيه . . » . ولقد بدا واضحاً فى كلمات الزعيم الحاسمة يومئذ أن الرأى قد استقر فى ضوء ما كشفت عنه التجربة العملية على دعم نظام المشاركة فى الإدارة ، وتذليل كل ما يعترض فاعليته من صعاب ومعوقات ، وتحصين ممثل العمال فى مجالس الإدارة بالضمانات الكافية بنهوضهم بمسئولياتهم فى حرية تامة وبمأمن من وسائل الضغط والتهديد بالفصل أو الايقاف . ولم تلبث أن صدرت فى ١٧ أكتوبر ١٩٦٢ القوانين

والقرارات الجمهورية المحققة لهذا الدعم وتتخلص أحكامها الأساسية فيما يلى :

أولا : زيادة عدد الأعضاء المنتخبين فى مجلس الإدارة إلى أربعة أعضاء بدلا من اثنين .

ثانياً : زيادة مدة العضوية إلى سنتين بدلا من سنة واحدة ، وذلك لكى تتاح للاعضاء الفرصة الكافية لاستيعاب أعمالهم وتحمل مسئولياتهم على الوجه الأكمل .

ثالثاً : اشتراط انعقاد مجلس الإدارة مرة واحدة فى الشهر على الأقل ، بعد أن كان المجلس ينعقد مرة كل ثلاثة شهور ، أى على فترات طويلة ومتباعدة لا تتيح للعمال مواصلة المتابعة والاشراف وتحول بتباعدها دون نهوضهم بمسئولياتهم بصـــورة جدية وعلى أحسن وجه .

رابعاً : أن تنشأ فى كل شركة لجنة أو أكثر لشئون الأفراد ، وتتشكل بقرار من مجلس إدارة الشركة من ثلاثة أعضاء من بينهم واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين ومن شأن هذا الاستحداث أن يقوى من صلاحيات الأعضاء العاملين المنتخبين فى مجالس الإدارة بضمان اشرافهم على شئون الأفراد ، وهى الشئون التى تعنى جمهرة العاملين بوجه خاص والتى تؤثر تأثيراً محسوساً فى علاقات العمل والإدارة .

خامساً : مد نطاق تطبيق نظام مشاركة العمال فى مسئوليات الإدارة إلى الجمعيات التعاونية وإلى الجمعيات والهيئات التى تهدف إلى ربح مادى والخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦

وبهذ أتيح للعاملين فى هذه الجمعيات والهيئات والمؤسسات أن يشاركوا فى إدارتها أسوة بالعاملين فى الشركات .

سادساً : حماية أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين ، وكذلك أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية من وسائل الضغط والتهديد بالفصل من العمل أو بالأيقاف ، وذلك بنقل سلطة توقيع مثل هذا الجزاء عليهم إلى المحاكم التأديبية بدلا من السلطات الإدارية الأمر الذى يؤمنهم بعدالة القضاء ويكسبهم حصانة لا يوجد ما يماثلها فى تشريعات الدول الأخرى .

هذه هى باختصار أهم المبادىء والأحكام الأساسية التى تضمنتها قوانين وقرارات دعم نظام مشاركة العمال فى الإدارة ، الصادرة فى أكتوبر ١٩٦٣ ، وهى فى مجموعها تعزز مركز العمال فى مجالس الإدارة ، بل وتعزز وضعهم فى صرح المجتمع الاشتراكى عموماً ، فضلا عن دعم فاعلية مشاركتهم الجدية فى مسئوليات الإدارة .

مما تقدم يتضح أن قوانين اشراك العمال فى الإدارة تعترف للعمال — كطرف أساسى فى الإنتاج — أن يكون لهم رأى مسموع فى إدارة المؤسسة ، العمال يجلسون مع ممثلى رأس المال حول مائدة واحدة يتناقشون فى كل ما يتصل بالمشروعات من مسائل ، سواء ما اتصل منها بالإنتاج وحجمه وتكاليفه أو بأسعار المنتجات أو بالأجور ، وتطور أسلوب العمل وتحسين ظروفه ؛ وحل مشكلات العمل من إدارية واقتصادية وفنية على السواء . كما وفرت القوانين الجو المناسب لازدهار الديمقراطية الصناعية كأسلوب لإدارة المنشآت ، هذا فضلا عن أن تنظيم هذه المشاركة وتعميقها كفيلان بأن يفجرا بين العاملين

فى المؤسسات طاقات متزايدة من الخلق والابتكار مما يوفر الوقت والجهد ويقلل من نفقة الإنتاج وينسج عناصر القوى البشرية العاملة فى نسيج اجتماعى واحد لا تناقض فيه ويبنى بيد واحدة قوية مجتمعنا الجديد .

٢ ـ مشاركة العمال فى الأرباح :

تضمنت قوانين يوليو المجيدة تعديلات جوهرية للنظام التقليدى الذى كان سائداً فى توزيع أرباح الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، فقد أصبح للعمال حق فى هذه الأرباح ، وبذلك لم تعد أرباح الشركات السابقة حقاً لرأس المال وحده ، بل أصبح للعمال أيضاً حق فى هذه الأرباح التى اشتركوا بجهودهم فى تحقيقها وليس هذا الاشتراك فى الربح براً أو إحساناً ، أنه حق مصدره القانون .

وأساس هذا الحق هو تقدير العمل كعنصر هام من عناصر الإنتاج ، وقد بدأ هذا الاتجاه واضحا فى الخطاب التاريخى للزعيم الخالد عبد الناصر فى العيد التاسع للثورة « صدرت القوانين التى اشركت العامل فى الإدارة . . **وصدرت القوانين التى تعطى العمال ٢٥ ٪ من الأرباح . . ما معنى هذا ؟ . . معناه قضاء على ظلم اجتماعى واقامة عدالة اجتماعية . . واحد رأسمالى يقيم مصنع ويقيم الآلات ويستخدم العمال . . يعطيهم الأجر ، هم يساهمون بعملهم . . هو يساهم بأمواله . . هو يأخذ ٦٥ ٪ من الأرباح وبيترك للعمال حوالى ٣٠ أو ٣٢ ٪ من الأرباح . . هل هذه عدالة ؟ . . طبعاً هذا ظلم اجتماعى . . صاحب العمل بيساهم برأسماله باقامة المصنع . . العامل**

يساهم بعمله فى اقامة المصنع . . صاحب العمل بياخد فائدة على الفلوس التى وضعها . . والعامل بياخد أجر على عمله . . واللى بيزيد عن كده يتقسم بين الاثنين . . بين صاحب العمل والعمال . . ولا بد للعامل أن ياخد ربع الأرباح . . »

ولهذا صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ معدلا أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وقضى هذا القانون الثورى بتوزيع الأرباح المعدة للتوزيع على الوجه الآتى :

(أ) ٧٥ ٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥ ٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالى : —

١ — ١٠ ٪ توزع على العاملين عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقاً لقواعد عامة يصدر بها قراراً من رئيس الجمهورية .

٢ — ٥ ٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان طبقاً لما يقرره مجلس إدراة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ — ١٠ ٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للعمال وتحدد كيفية التصرف فى هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الإدارية التى تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية .

وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ موضحاً طريقة توزيع النصيب النقدى فنص على أن يكون توزيع نسبة الـ ١٠ ٪ من الأرباح على الوجه الآتى : —

(أ) توزع حصيلة النسبة المشار إليها على العاملين فى الشركة بنسبة المرتب الإجمالى لكل منهم بشرط ألا يجاوز ما يخص الفرد ٥٠ جنيها .

(ب) ما تبقى من التوزيع على أساس الفقرة السابقة يتم توزيعه بذات الطريقة على من لم يجاوز ما خصه ٥٠ جنيها بشرط ألا يجاوز ما يحصل عليه من التوزيعين ٥٠ جنيها .

وبموجب هذا القانون أصبح للعامل بجانب أجره حقه العادل فى نتيجة عمله ، فالهدف الأساسى من تخصيص حصة من أرباح الشركات لعمالها وموظفيها هو تحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى ، ورفع مستوى معيشتهم .

وبذلك أصبح من حق العمال فى ظل اشتراكيتنا العربية مراقبة طريقة استخلاص الأرباح ، وهذه الرقابة حققها لهم المشرع عن طريق إشراكهم فى مجالس إدارة الشركات ، ومن ثم فقد أصبح من اختصاصهم بصفة كونهم أعضاء فى مجالس الإدارة مراجعة الميزانية السنوية للشركة والتحقق من أن الميزانية مرآة صحيحة لحالة الشركة ، كما أنه أصبح من واجب كل عامل فى شركة أن يبذل جهده لتنمية إنتاجها ، والعمل على التخفيف فى أعبائها وعدم بعثرة إمكانياتها والمحافظة على أموالها ، فكلما أمكن الحد من الإسراف الذى قد ينشأ نتيجة الإهمال أو التواكل زادت أرباح الشركة وزاد بالتالى دخل العامل منها .

ولقد راعى الزعيم الخالد أن بعض الشركات قد لا تحقق أرباحاً لحداثتها أو لطبيعة عملها بالرغم مما يكون قد بذله العاملون فيها من

جهة ، ولذلك صدر القرار الجمهورى رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ وهو يقضى بتخصيص بعض المبالغ المتحصلة من نسبة ألـ ١٠٪ من الأرباح للتوزيع على العاملين فى الشركة ويكون التخصص فى كل حالة على حدة بناء على عرض الوزير المختص .

وليس من شك فى أن هذا القــانون يتسم بروح الاشتراكية العربية العميقة التى تستهدف تحقيق المساواة بين جميع العاملين فى مجتمعنا الاشتراكى ، خاصة وأن هذه المؤسسات التى لم تحقق ربحا ربما تكون قد ساعدت بطريق غير مباشر بحكم ارتباط عمليات الإنتاج بعضها ببعض فى تحقيق ربح شركات أخرى للإنتاج .

٣ ـ تحديد ساعات العمل بسبع ساعات فى اليوم :

لما كانت الاشتراكية العربية لا تستهدف زيادة الإنتاج فحسب ، بل تهدف إلى أن يتم هذا كله فى ظل ظروف إنسانية تحفظ للعامل كرامته وحريته ، وتوفر له الجو الصالح لنمو ملكاته ومواهبه ، وتهيئ له قسطا معقولا من العلم والثقافة ، فضلا عن أن الإحصائيات تنطبق بأن إنقاص ساعات العمل يؤدى إلى تحسين نوعه ، وزيادة إنتاجه ، كما يؤدى إلى استخدام عدد كبير من العمال لأداء العمــل . لهذه الأسباب مجتمعة صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية ، وقد نصت المادة الأولى منه على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من أنه لا يجوز للمؤسسات الصناعية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة تشغيل العمال تشغيلا فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة فى الأسبوع ولا تدخل فيها فترات الراحة وتناول الطعام .

ولكيلا يترتب على خفض ساعات العمل هبوط فى أجور العمال صدر القرار الجمهورى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ الذى أضاف مادة (١ مكرر) والتى تنص على أنه لا يترتب على تحديد ساعات العمل بسبع ساعات تخفيض أجر العامل ويأخذ حكم الأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون الأجر الإضافى الذى كان العامل يحصل عليه بصفة مستمرة ، ويعتبر الأجر الإضافى مستمراً فى تطبيق أحكام هذه المادة إذا كان العامل حصل عليه فى ٩٠ ٪ على الأقل من أيام العمل خلال الستة أشهر السابقة على ٢٨ يوليو سنة ١٩٦١ .

وقد أوضح عبد الناصر الحكمة من خفض ساعات العمل فى خطابه التاريخى فى العيد التاسع للثورة فقال : « **خفض ساعات العمل من ٨ ساعات الى ٧ ساعات بنفس الاجر اليومى ماذا تعنى ؟ . اننا هنزيد عدد العمال ونزود القاعدة العمالية . . طبعاً عندما تقل ساعات العمل سيزيد عدد العمال فى الصناعة . . فى نفس الوقت لازم نزيد الانتاج ولازم كل مصنع يعمل ثلاث ورديات . . العمال مسئولون عن زيادة الانتاج . . الحكومة مسئولة عن تصريف هذا الانتاج وعن بيع هذا الانتاج . .** » . (من خطاب الزعيم فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١) .

فهذا القرار حقق للعمال مزيدا من الرفاهية وأوقات الفراغ ، وأفسح مجال العمل أمام عشرات الألوف من الأيدى العاملة ، وهكذا تتضح معالم الاشتراكية العربية الرحيمة ، فالقرار يهدف إلى خفض ساعات العمل من ٤٨ ساعة فى الأسبوع إلى ٤٢ ساعة بنفس الأجر فى المؤسسات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة .

وإعمالا لنفس الفكرة أصدر الزعيم الخالد القانون رقم ١٣٥ لسنة

١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى . ألزم كل موظف من الموظفين الذين يسرى عليهم الحظر عند صدور القانون أن يختار الوظيفة التى يحتفظ بها خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون بحيث إذا انقضت المهلة دون اختيار ، أحتفظ له بالوظيفة التى عين فيها قبل غيرها .

٤ ـ مضاعفة الحد الأدنى للأجور فى الصناعة :

وتحقيقاً للإشتراكية العربية التى تهدف إلى تقليل الفوارق بين الطبقات ورفع مستوى الطبقة العاملة أصدر الزعيم الخالد عبد الناصر القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ بتحديد حد أدنى لأجور العمال فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصناعية ، وينص القرار بمادته الأولى على أن يكون الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل الذى يتجاوز سنه ثمانية عشر عاما من أجر يومى شامل فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصناعية خمسة وعشرين قرشاً .

وهذا القرار يمثل ما تهدف إليه الإشتراكية العربية من توفير الأمن والاستقرار للعامل . فهو يهدف إلى وضع حد أدنى يحفظ على العامل كرامته كإنسان ويحافظ على مستوى معيشة له ولأسرته ، وقد قصد الزعيم الخالد من تطبيق هذا القـــرار على الشركات التابعة للمؤسسات الصناعية أن يعطى للقطاع العام دوره القيادى .

وتطبيقاً لمبادئ الكفاية والعدل ، وتحقيقاً للمساواة بين العمال فى قطاع الصناعة ، أصدر الزعيم الخالد القرار الجمهورى رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بتحديد حد أدنى لأجور العمال بالمنشآت الصناعية فى

القطاع الخاص ، وتنص المادة الأولى منه على أن يكون الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل الذى يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة من أجر يومى شامل فى المنشآت الصناعية التى تسرى فى شأنها أحكام المادتين او ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه خمسة وعشرين قرشاً .

وهذا القرار الجديد الذى وضع حد أدنى لأجور عمال منشآت القطاع الخاص الصناعية جاء محققاً للتطور الاشتراكى الأصيل ، فلم يكن من المنطق فى شىء ونحن نسعى إلى مضاعفة الدخل القومى للمواطنين أن يكون بيننا مواطنون يعملون ويبذلون الجهد والعرق لقاء أجر ضئيل لا يكاد يفى إطلاقاً بأدنى مطالب الحياة .

انشاء وزارة العمل :

بعد أن أرسى عبد الناصر قواعد مجتمعنا الاشتراكى ، وأوضح سماته واتجاهاته وأهدافه . فإذا به يتوج هذه الخطوات الاشتراكية الواسعة بإنشاء وزارة للعمل مع فجر التطبيق الاشتراكى . ولقد أراد الزعيم الخالد عندما قرر إنشاء وزارة للعمل استكمال مراحل الدفع الثورى الاشتراكى فى مجال رعاية الطبقة العاملة بإيجاد جهاز مستقل متكامل للعمل والعمال قادر على وضع سياسة عمالية جديدة نابعة من كيان مجتمعنا الاشتراكى ومتجاوبة مع روحه ومفاهيمه ومحققة لأهدافه الاشتراكية ، وتزويد الطبقة العاملة بالتوعية اللازمة لرفع مستوى الإنتاج .

وهكذا كان قرار الزعيم الخالد بإنشاء وزارة العمل ترجمة عملية عن تطور وظائف الدولة فى مرحلة التحول الاشتراكى ، وتأكيداً لما نادى به من أن العمل حق للجميع فوزارة العمل تشرف على تنظيم القوى

العاملة ، وتوفر لهم فرص العمل المناسبة ، وضمان ظروف وشروط عمل طيبة ، وكذلك تحسين مستويات معيشة العمال عن طريق ضمان أجور مجزية لكل بقدر جهده وإنتاجه ، ثم ضمان مستقبل هؤلاء الملايين ومستقبل عائلاتهم عن طريق التأمينات الاجتماعية ، وعلى العموم الاضطلاع بكل مسئوليات القطاع العمالى من حيث التخطيط والتشريع والإشراف الفنى ووضع البرامج الخاصة بالثقافة العمالية والتوعية القومية والعمل على توفير الرخاء والرفاهية لأفراد الطبقة العاملة .

مشاركة العمـــال والفلاحين
فى قيادة العمل السياسى والتشريعى

رغم طول المكاسب التى حصل عليها العمال والفلاحين فى عهد الزعيم الخالد عبد الناصر ، فإن أهمها جميعاً وأكثرها جوهرية هو ضمان نصف المقاعد فى جميع المجالس الشعبية ، فقد فتح الزعيم الخالد أمامهم الطريق من أجل تحقيق ديمقراطية تحالف قوى الشعب العامل وتقوم « **الديمقراطية السليمة** » محـــل « **الديمقراطية الرجعية** » التى فرضها تحالف الإقطاع والرأسمالية .

فقد كان يرى عبد الناصر إنه من أجل أن تتحقق السلطة الثورية لتحالف قوى الشعب العامل فى كافة المنظمات الديمقراطية ســواء كانت السياسية أو الشعبية لا بد أن يحصل الفلاحون والعمال على نصف مقاعدها ، كما أنه لا يمكن فصل « الديمقراطية السياسية » عن « الديمقراطية الاجتماعية » . وقد ركز عبد الناصر على هذه الحقيقة تركيزاً كبيرا باعتبارها أهم ما نضمنه الميثاق ، وأوضح

بما لا يدع مجالا للشك أن بقاء الثورة رهن بتحقيقها - ولم يكن وصوله إلى هذه الحقيقة نتيجة فكر نظرى معين ، ولا هو تحيزا لفئة اجتماعية معينة فى مواجهة أخرى ، بل كان نتيجة تجربة ومعاناة استمرت لمدة عشر سنوات من الثورة حتى اتضحت وعبر عنها الميثاق الوطنى تعبيرا واضحاً وصريحاً فى بابه الخامس فيقول : « إن تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط ولا بد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديمقراطياً للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعى لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل ، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية . . »

ثم يقول فى الباب السابق : « إن التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة كما أنها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعمقية بفضل معاناتها للحرمان . .

« إن ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى نابعـــة من مصادرها الطبيعية الأصيلة . .

« ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها

المجلس النيابى باعتبارهم اغلبية الشعب ، كما انها الأغلبية التى طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه . . » .

لماذا نسبة الـ ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين :

ورغم أن الميثاق الوطنى أشار صراحة إلى أسباب ضمان هذه النسبة للفلاحين والعمال مبيناً أنها الطبقات التى طال استغلالها وأنها صاحبة المصلحة العميقة فى الثورة وإنها الوعاء الذى يختزن طاقة ثورية ، وأنها الضمان لاستمرار الدفع الثورى ، فإن ضمان هذه النسبة كانت موضع التساؤل من بعض قوى التحالف ذاته . فلم تحظ نقطة فى الميثاق فى مؤتمر القوى الشعبية بمثل المناقشة التى دارت حول ضرورة تمتع الفلاحين والعمال بهذه النسبة ، ولم يصر عبد الناصر على نقطة كما أصر عليها ، فقد كانت موضع الدفاع المجيد للزعيم الخالد خلال المناقشات التى دارت فى المؤتمر ، فأمام التساؤل الذى يثيره عدد من أعضاء المؤتمر عن حكمة الـ ٥٠ ٪ يقول « إيه الحكمة ؟ .. ليه ٥٠ ٪ إحنا نرجع مرة ثانية نقول فى حكم الطبقة مين اللى كانوا تعبانين ومستغلين ؟ مين اللى كان بيشتغل ويأخـــذ نتيجة عرقه الثانى ؟ . . العامل والفلاح . . الأرض هى بتساوى حاجة من غير الفلاح إذا ما زرعوهاش الفلاحين يقدر هو يجيب نتيجة ؟ . . العمال هم اللى بيشتغلوا فى المصنع وصاحب العمل هو اللى بيحقق فى آخر السنة نصف أو ربع مليون جنيه وإذا العمال ما اشتغلوش مش حيقدر يدور المصنع . . العمال هم اللى تسببوا فى الأرباح ،

اذن العمال والفلاحين باعتبارهم العنصر الانسانى او القوى البشرية فى

الانتاج كانوا يقاسون من الاستغلال وكانوا محرومين الى اقصى حدود الحرمان كانوا محرومين من حرية الخبز .

« لا يمكن المساواة بين واحد مش لاقى يتعشى وبين واحد عنده . . ألف جنيه . . عاشان كده قلنا حرية الخبز وهى ضمان حرية تذكرة الانتخابات . . لأن اللى مش لاقى يتعشى حيبيع صوته بعشرة قروش أو خمس قروش . . لكن إذا كان مطمئن على يومه وعلى غده وعلى مستقبله وأصبح حراً وسيد نفسه موش ممكن يبيع صوته . . الحاجة اللى تخلى الواحد يبيع صوته لحد ثانى إذا قدرنا نقضى على هذه الحاجة نبقى حققنا فعلا الديمقراطية السياسية . . لازم نعمل لتوفير عمل لكل واحد نعطى ضمانات لكل فرد الحرية مش أبداً البطاقات كما كان قبل ذلك . . **لا يمكن أن تكون هناك حرية أو ديمقراطية فى البلد الا اذا كان الفرد قبل ذلك حراً . . الفلاح مش ممكن يكون حر وهو يقاسى من الأقطاع بيعمل فيه كيف شاء . . والعامل أيضا لا يمكن ان يكون حر حينما يكون صاحب العمل قادر على ان يقطع عيشه فى أى وقت . .**

« هذه هى الحرية والديمقراطية الحقيقية . أما الديمقراطية التي عشناها قبل ذلك بعد دستور ١٩٢٣ حتى ١٩٥٢ فهى ديكتاتورية تحالف الإقطاع مع الرأسمالية . وهى تحكم الطبقة الواحدة طبقة أصحاب المصالح وطبقة الرأسمالين المستغلين والإقطاعيين علشان كده هل فيه فلاح دخل البرلمان ؟ »

« انا اتكلمت فى هذا الموضوع باعتبر ده هو اساس الديمقراطية بل انا باعتبر أهم نقطة فى الميثاق هى النقطة بتاعة الـ ٥٠ ٪ . . » .

وقال : « أنا على ثقة ومتأكد أن بدون هذه الفقرة لو عملت انتخابات بكره لمجلس الأمـــة حايضيعوا العمال والفلاحين يمكن يطلعهمش أى صوت » .

وإزاء الإلحاح فى التساؤل عن سبب تميز الفلاحين والعمال بمركز خاص فى التنظيم السياسى وعما إذا كان ذلك لا يتعارض مع مبدأ الوحدة الوطنية لا سيما أن حقوقهم مكفولة فى المجتمع الديموقراطى الاشتراكى بحـــكم الأغلبية الطبيعية لهم يجيب الزعـــيم الخالد عبد الناصر إجاباته الحاسمة : « أنا متأسف لا زالت حقوقهم مش مكفولة » . ثم يضيف بإصرار : « أنا باعتبر أهم نقطة فى الميثاق النقطة بتاعة الـ ٥٠ ٪ » . .

وقد جاء الدستور المعلن فى مارس سنة ١٩٦٤ محققاً لهذا المبدأ ، حيث اشترطت المادة ٤٩ أن يكون نصف أعضاء المجلس على الأقل من العمال والفلاحين ، كما ضمن قانون الاتحاد الاشتراكى العربى للعمال والفلاحين أيضاً نصف عضوية لجان الاتحاد سواء فى ذلك لجان الوحدات الأساسية ، على المستوى المحلى أو الأفقى أم لجان الوحدات الجماهيرية ، على مستوى تجمعات العمل والمهن أو المستوى الرأسى .

ويستمر إصرار الزعيم الخالد واضحاً فى بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ ، فقد كانت الهزيمة العسكرية فى يونيو ١٩٦٧ فرصة اغتنمتها قوى الثورة المضادة لمهاجمة أساسيات المجتمع الاشتراكى محاولة تحميل الاشتراكية والبناء الاشتراكى وزر النكسة العسكرية واغتنام الفرصة للقضاء على كافة المكاسب التى حققها الشعب ، وكانت نسبة الـ ٥٠ ٪

الخاصة بالعمال والفلاحين بطبيعة الحال من بين أهم ما ركزت عليه الرجعية المحلية ، رافعة مرة أخرى شعارات الديمقراطية الليبرالية ، ومحاولة فصم التحالف بين الفلاحين والعمال من جانب وبين المثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية من الجانب الآخر ، وفى مواجهة هذا الهجوم يصر عبد الناصر فى بيان ٣٠ مارس على : « أن ينص الدستور على حماية مكتسبات الاشتراكية وتدعيمها بما فى ذلك النسبة المقررة فى الميثاق للفلاحين والعمال ، فى كل المجالس الشعبية المنتخبة ، واشتراك العمال فى إدارة المشروعات وأرباحها ، وحقوق التعليم المجانى والتأمينات الصحية ، والاجتماعية وتحرير المرأة ، وحماية حقوق الأمومة والطفولة والأسرة . . » .

من هم الفلاحون والعمال :

ترك الزعيم الخالد عبد الناصر تحديد تعريف العمال والفلاحين للمؤتمر القومى ذاته ، فقد أوضح الزعيم فكره حول هذه المسألة مبيناً أن المقصود هى « **الطبقة التى غلبت على أمرها فى الماضى . واللى قاست فى الماضى ، واللى عمرها ما قدرت تدخل المجالس النيابية ، واللى هى بتمثل ٩٠ ٪ أو ٩٥ ٪ من الشعب** . » .

وقد أبرزت التجربة العملية كيف استخدم هذا التعريف بحيث دخل فى إطار الفلاحين والعمال وكممثل لهم عديد من العناصر التى لا يمكن القول بأنها من ضمن الفئات التى قاست فى الماضى والتى طال حرمانها وأدى ذلك إلى الحد من المشاركة الفعلية للعمال والفلاحين فى قيادة العمل السياسى والتشريعى .

وقد أثار الشعب ضرورة تغير هـــذا التعريف لغلق بعض

الثغرات فيه واستجاب عبد الناصر بالفعل لمطالب الشعب وأعلن في خطابه بكفر الدوار في الأول من مايو سنة ١٩٦٨ بأن تدعيم مشاركة العمال السياسية باعتبارهم قوة من قوى التحالف تتطلب تعريفاً جديداً للعمال والفلاح يقول عبد الناصر بعد أن أشار إلى الأصوات التي تعالت طالبة تغير التعريف القديم : « أنا مقتنع أن التعريف القديم الذي قام في سنة ١٩٦٢ تعريف غير كاف ، وهذا التعريف لم يكن نصاً في الميثاق ، وإنما كان التعريف اجتهاداً من لجنة المائة اللي انعملت علشان إقرار الميثاق . التعريف القديم فات ثغرات كبيرة فعلا ، استطاع بعض الناس أنهم يستخدموها ويدخلوا الانتخابات على أساس أن إحنا نقبلهم كعمال وكفلاحين ، وأنا بأقول إذا أردنا لنسبة الخمسين في المائة المكفولة بالميثاق ، ميثاق العمل الوطني للعمال والفلاحين أن تؤدي دورها في تحقيق التوازن بين قوى الشعب العاملة ودفع التطور ، فإنه لا بد من مقياس جديد يكفل ذلك أكثر . . » .

وقدم الزعيم الخالد أثر ذلك تعريفه الذي قصر الفلاحين على من لا يحوزون أكثر من ١٠ أفدنة والذين عملهم الوحيد هو الزراعة وأنهم مقيمون في الريف ، بينما حدد العمال بأولئك الذين يعملون يدوياً أو ذهنياً ، ويعيشون من دخل عملهم ولا يحق لهم الانضمام إلى نقابات مهنية .

فقد حرص عبد الناصر على استمرار تطوير الثورة وتقدمها وأوضح أن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة العمال والفلاحين الحقيقيين في السلطة ، وبحيث يكون لهم من القدرة ما يؤهلهم دائماً

للدفاع عن المكاسب التى أحرزوها وعلى دفع الثورة إلى الأمام .

هذا هو نضال عبد الناصر من أجل حقوق الطبقة العاملة التى كانت حلماً فأصبحت واقعاً ، فقد أعطى عبد الناصر للعمال ما لم يطلبوه وما لم يفكروا فيه ، وأصبحت الطبقة العاملة بفضل قوانين يوليو المجيدة دعامة الإنتاج وبناة الاشتراكية وحماة الديمقراطية ، كما أن ضمان نسبة الـ ٥٠ ٪ على الأقل من مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية للعمال والفلاحين يعتبر تجسيداً واقعياً للمبادئ والاشتراكية والديمقراطية السليمة التى ناضل الزعيم الخالد من أجلها ، لقد حقق عبد الناصر للطبقة العاملة ما كانوا يأملون ، وأكثر مما كانوا يفكرون فيه ، وبذلك أصبحت أحلامهم حقائق وأمانيهم وقائع .

الفصل الرابع

عبد الناصر والمرأة العاملة

المراة قبل ثورة ٢٣ يوليو :

لقد حرمت المرأة قبل الثورة من حقوقها السياسية وكثيراً من حقوقها الاجتماعية والتعليمية والوظيفية ، وطالبت الجهات النسائية بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية كاملة ، وحاربت الأفكار الرجعية التى كانت تفصل بين عمل الرجل وعمل المرأة ولكن دون جدى .

كما لم تحظ المرأة العاملة بأية عناية أو رعاية شأنها فى ذلك شأن زميلها العامل ، فقد كانت بعيدة عن أى تنظيم يكفل حمايتها ويحدد حقوقها ، واستغل أصحاب الأعمال ضعفها فاستخدموها فى أشق الظروف وأصعبها ، وفى أعمال لا تتفق وقوتها البدنية أو ظروفها الاجتماعية ، وأرهقوها بساعات عمل طويلة نظير أجور تافهة وكانت نداءاتها من أجل الإصلاح حبيسة وصيحاتها مكبوتة . وقد اقتصرت حماية المرأة العاملة على قانون يتيم هو قانون تشغيل النساء فى الصناعة والتجارة رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ ، وبالرغم من مرور ما يقرب من ربع قرن على صدوره لم تتناوله يد التعديل فأصبح قانوناً رجعياً بالياً ودليلا ناطقاً على إهمال مشاكل المرأة إهمالا شاملا ، واستمر العمل بهذا القانون الرجعى إلى أن ألغته الثورة .

عبد الناصر . . يحرر المرأة :

أدركت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن أساس ركيزتها هو القوى الجماهيرية العريضة ، فاعتمدت على جميع أفراد قوى الشعب العاملة من فلاحين وعمال لا فرق بين رجل ومرأة ، فقد أمن عبد الناصر منذ اللحظة الأولى بحقوق المرأة ، فأعلن حقها الكامل فى المشاركة فى بناء المجتمع الجديد ، وحررها من قيود الظلم والاستعباد التى كانت تكبلها ، ورد إليها عزتها وكرامتها ، ودعاها لكى تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة ، لأنه كان يؤمن أنه لم يكن فى الإمكان إعادة بناء المجتمع دون التعاون والمشاركة بين الرجل والمرأة .

كما عمل عبد الناصر الزعيم والإنسان على تحرير المرأة من التقاليد القديمة التى عرقلت اندماجها فى المجتمع ، ومنحها الكثير من الحقوق والامتيازات بفضل القوانين التى أرست جميع الحقوق للمرأة فى مصر بصفة عامة وللمرأة العاملة بصفة خاصة ، فكانت مشاعل أضاءت أمامها الطريق الثورى الذى تسير فيه ، ونتيجة لذلك وجدنا المرأة وهى تمثل نصف القوى العاملة تشق طريقها إلى ميادين العمل المختلفة ، وأخذت مكانها إلى جانب الرجل تقاسمه الكثير من الأعمال .

فقد أعلن الزعيم الخالد فى شتى المناسبات أن المجتمع الجديد لا يستغنى أبداً عن المرأة وأن بناءه لا يمكن أن يرتفع شامخاً قوى الأسس والدعائم إذا لم يكن للمرأة مكانها مع البناة العاملين ، لذلك يجب أن تتاح لها كل الفرص الممكنة لكى تنهض بدورها فى المجتمع

الجديد ، ولهذا كان تعبير عبد الناصر فى الميثاق الوطنى وإحساسه بأهمية دور المرأة فى المساهمة فى عملية التحول الاشتراكى وبناء المجتمع الجديد واضحاً وصريحاً فيقول « **أن المرأة لابد أن تتساوى مع الرجل ولابد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة . . .** » .

المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات :

قرر الزعيم الخالد عبد الناصر مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى أكمل صورة وأمثل أوضاعه واتخذه دعامة أساسية لبناء المجتمع الجديد ، فقد أصدر عبد الناصر الإنسان الكثير من التشريعات لحمايتها والنهوض بمستوها وجعلت لها مكاناً مرموقاً فى المجتمع كمواطنة لها من الحقوق ما لكل مواطن ، وعليها من الواجبات ما على كل مواطن ، كما توسعت التشريعات المختلفة فى تطبيق مبدأ المساواة الذى انبثق مع الثورة فلم تقف عند حد منحها المساواة فى الحقوق المدنية وحدها ، بل تعدى إلى المساواة فى الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مساواة بين أفراد المجتمع فى التعليم ، ومساواة فى التصويت والانتخابات العامة ، ومساواة فى العمل والأجور .

وأكد دستور سنة ١٩٥٦ هذه الحقيقة الذى قرر المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق السياسية والاجتماعية فى مادته التاسعة التى تقضى بأن تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الأسرة ، كما تضمن الدستور المؤقت للجمهورية الصادر فى مارس سنة ١٩٦٤ النص على أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل .

وإذا قرأنا الميثاق الوطنى نجد الزعيم الخالد لا يفرق فى أى حق من الحقوق بين الرجل والمرأة لأن الحياة لا تفرق بينهما ، ولأن الحياة لا تكتمل إلا بهما . فحق التعليم المجانى ، وحق العمل ، وحق الرعاية الاجتماعية والصحية ، وحق المعونة فى أحوال الشيخوخة والمرض والعجز عن العمل . كل هذه الحقوق التى ينص عليها الميثاق لا فرق فيها بين الرجل والمرأة . وهكذا أكد عبد الناصر بصورة قاطعة مبدأ المساواة بين المرأة والرجل لأن المرأة والرجل صنوان يتعاونان فى مجالات الحياة حتى يقوم المجتمع سليما وقوياً .

المرأة تشارك فى الحياة العامة :

لقد حقق عبد الناصر الإنسان للمرأة المصرية ما يجعلها تفخر بأنها سبقت شقيقاتها فى الوطن العربى بمنحها حقوقها السياسية ومساواتها فى جميع المجالات العلمية والمهنية ، فقد تمتعت المرأة بحقوقها السياسية ، والتمثيل السياسى على كافة المستويات ، ومنحت حقها الطبيعى فى التصويت العام ، وشاركت فى الهيئات الشعبية واحتلت مقعدها فى الاتحاد الاشتراكى وهيئاته ، ومجالسه المختلفة ، وارتفع صوتها فى مجلس الأمة وفى اللجنة التحضيرية ، وفى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ووصلت المرأة إلى كثير من المناصب القيادية فى الإدارة والتعليم ، ورأيناها عضواً عاملا سواء فى النقابات العمالية أو النقابات المهنية ومثلت بلادنا فى المؤتمرات والمحافل الدولية ، فهى عضو فى لجنة مركز المرأة بلجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، وشاركت كخبيرة فى لجنة مشاكل المرأة العاملة بهيئة العمل الدولية ، وكعضو فى الاتحاد النسائى الدولى والاتحاد الديمقراطى الدولى ، وساهمت كعضو دائم

في اللجان التحضيرية لبعض المؤتمرات الدولية ولجان اليونسكو ،وبلغت منصب الوزارة ووكالة للوزارة ، ووظائف السلك الدبلوماسى .

كلما شاركت المرأة فى مجالات الخدمة العامة بكل صورها الطب ، والتدريس ، والتمريض ، والخدمات الاجتماعية ، وتقوم بنشاط بارز فى ميادين الأعلام المختلفة من إذاعة وتليفزيون وصحافة . وهكذا أصبحت الحقوق التى كفلها عبد الناصر للمرأة واقعاً اجتماعياً نابضاً بالقوة والحيوية .

حقوق المرأة العاملة :

جاءت ثورة ٢٣ يوليو تحمل المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية ، فأولت عناية خاصة للمرأة العاملة بما يحفظ حقوقها ويرعى حياتها ، ويرفع مستواها متبنية أحدث النظريات الاجتماعية ، آخذة بأبرز المبادئ والتوصيات التى أقرتها المؤتمرات الدولية والمنظمات المعنية بقضايا المرأة العاملة .

فقد أصدر الزعيم الخالد عبد الناصر التشريعات التى منحتها الكثير من المزايا والحقوق لتوفق بين عملها اليومى وعملها كربة بيت وأم ، وعملت على حمايتها وتحسين ظروف العمل ليصل بإنتاجها إلى أعلى مستوى يكفل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

كما كفل لها الزعيم الخالد حق العمل دون تميز بينها وبين الرجل لإيمانه بأن كلاهما يندفع نحو العمل تعويضاً لما فات ولحاقا بمستقبل أفضل ترفرف عليه أعلام الحرية والمحبة والمساواة ، ومن واجب المجتمع أن يهيء للمرأة فرص العمل وظروفه وأن يدعم هذه الفرص

دائماً بما يصون المرأة ، ويحفظ عليها كرامتها ، فالعمل الشريف يعصم المرأة من الذلل ويجنبها التعرض للمتاعب وهو فى الوقت نفسه إسهام فى زيادة الإنتاج الذى تطلبه وتريده .

وبفضل إيمان عبد الناصر بضرورة حصول المرأة العاملة على حقوقها كاملة ، تمتعت المرأة العاملة بنفس الرعاية التى منحت للعامل ، فلها حقوق مماثلة فى فرص العمل ، والإجازات المأجورة ، والرعاية الطبية ، وتحديد ساعات العمل ، وفى التشكيل النقابى ، وأباح للعاملة أن تترك العمل مع حصولها على حقوقها إذا تزوجت أو أنجبت طفلها الأول ، كما استحدثت نظام توفير مقاعد خاصة توفيراً لراحتها فى جميع الأماكن التى تعمل فيها وإعداد دور للحضانة لرعاية أبنائها .

كما استحدث قانون العمل عدة امتيازات جديدة للمرأة العاملة ، فإنه علاوة على ما تتمتع به من امتيازات عامة أسوة بالذكور من العمال فإنها تتمتع بالامتيازات الآتية : —

١ — تحريم تشغيل المرأة ليلا محافظة على الناحية الصحية والأخلاقية للمرأة العاملة تمكيناً لها من قيامها بعملها دون الإضرار بواجباتها كزوجة وأم وربة بيت .

٢ — لما كان الغرض الأساسى من التشريعات المنظمة لعمل المرأة هو حماية الأمة وحماية صحة المرأة ، فقد منحها قانون العمل عدة امتيازات فى حالات الحمل والوضع والرضاعة .

(ا) للمرأة العاملة الحامل حق الحصول على إجازة وضع

مدتها ٥٠ يوماً تشمل المدة السابقة للوضع والتي تليها ، كما حظر القانون تشغيل المرأة العاملة خلال الأربعين يوماً التالية للوضع .

(ب) للمرأة العاملة خلال إجازة الوضع الحق فى الحصول على ٧٠ ٪ من أجرها اليومى أو الشهرى بشرط أن تكون قد أتمت وقت بدء إجازتها هذه سبعة شهور متوالية فى خدمة صاحب العمل .

(ج) حرم القانون فصل العاملة لانقطاعها عن العمل بسبب إجازة الوضع أو بسبب مرض يثبت بشهادة طبية ترتب على الحمل أو الوضع بشرط ألا تزيد مدة الغياب فى مجموعها على ستة أشهر .

(د) لم ينس المشرع الطفل الرضيع ، فجعل للأم العاملة المرضع فى خلال الثمانية عشر شهراً التالية ليوم الوضع الحق فى أن ترضع طفلها لمدة ساعة على فترتين علاوة على فترة الراحة اليومية المقررة وتحسب فترتا الرضاعة من ساعات العمل ولا يجوز تخفيض الأجر بسبب إرضاع الوليد .

(هـ) إلزام صاحب العمل الذى يستخدم مائة عاملة فأكثر فى مكان واحد أن يوفر داراً للحضانة لرعاية أبناء العاملات حتى تتوفر الراحة والطمأنينة للمرأة فى حياتها العملية والمنزلية .

الأسرة أساس المجتمع :

حرصت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على تزويد المرأة بجميع المقومات والإمكانيات التى تمكنها من القيام بوظائفها التربوية والاجتماعية على أكمل وجه ، ولهذا أعلن الزعيم الخالد عبد الناصر أن الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع والحافظة للتقليد الوطنى المجددة لنسيجه والمتحولة بالمجتمع كله ومعه إلى غايات النضال الوطنى وأداة وجهازاً فعالا فى خدمة المجتمع ، وفى عملية التغير الاجتماعى ، يتعلم منها الطفل أسس التحول الاشتراكى والمبادئ التى نادى بها الزعيم الخالد وأرسى قواعدها .

ولهذا عنى عبد الناصر الزعيم والإنسان بالأسرة ووضع الأسس والقيم التى تحكم الأسرة التى تقوم على الدين والأخلاق والوطنية ، كما عمل على زيادة الحقوق الأسرية المعنوية والمادية ، وأوصى بوضع القوانين التى تؤثر فى مركز المرأة وتأكيداً لهذه الأسس قرر عبد الناصر فى الميثاق الوطنى أن « **الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ولا بد أن تتوافر لها كل اسباب الحماية التى تمكنها من ان تكون حافظة للتقليد الوطنى مجددة لنسيجة متحركة بالمجتمع كله ال غايات النضال الوطنى** » . كما نص الدستور على أن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق الوطنية ــ وتكفل الدولة وفقا للقانون دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة وتيسر الدولة للمرأة التوفيق فى عملها فى المجتمع وواجباتها فى الأسرة .

هذا هو نضال عبد الناصر .. وهذه هى مكاسب المرأة فى ظل نضاله الثورى ، فقد أعطى عبد الناصر الإنسان للمرأة الكثير من الحقوق ، وفازت المرأة بثقته وتقديره ، ووجدت فيه المرأة المصرية الأب والأخ والابن والصديق ، لأنه كان يؤمن بأنه لا يمكن لأى دولة من الدول أن تصل لتحقيق أهدافها ونصفها مشلول بدون عمل ، ولهذا أفسح لها مجال العمل فى ميادين مختلفة جديدة لم تطرقها من قبل ، وفتح أمامها أبواب العلم على مصراعيه ، وستظل المرأة المصرية تذكر أفضاله عليها عبر القرون وعلى مر التاريخ ..

الفصل الخامس

عبد الناصر وعمال الزراعة

عمال الزراعة قبل ثورة ٢٣ يوليو :

عند ما تحركت الطلائع الثورية للشعب فى فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بقيادة الزعيم الخالد عبد الناصر واجهت نظاما اقطاعيا ورأسماليا استند إلى الظلم والاستغلال ، واتسعت فيه الهوة بين طبقة الاقطاع ، وبين طبقة الفلاحين والعمال ، وكان من نتيجة هذا الوضع أن تحكمت قلة مستغلة فى الشعب كله ، تحكمت قلة من كبار الاقطاعيين فى ملايين الفلاحين ، تحكمت فى عملهم وفى مقدراتهم وفى حياتهم لحسابها . وكان عمال الزراعة — وهم الأغلبية الساحقة من سكان الريف — يؤلفون طبقة من المنبوذين ، فقد أغفلتهم جميع التشريعات العمالية ، وكان القانون الوحيد الذى يطبق عليهم هو هذا القانون الطبيعى الجائر ، قانون العرض والطلب بكل ما يؤدى إليه من بؤس وشقاء . وكان الاقطاع — كما قال الزعيم الخالد فى مقدمة الميثاق الوطنى — « يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك لملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد » .

فقد كان الزعيم الخالد يعلم علم اليقين أن العامل الزراعى يعمل بأبخس الأجور ولا يستطيع أن يطالب برفع أجره . . وأن العامل

الزراعى يعيش بعيدا عن أى رعاية صحية أو اجتماعية . . وأن العامل الزراعى يفتقد المسكن الصحى النظيف كمواطن له هذا الحق ، وهو بعد ذلك يعيش فى ظلام الجهل . . وأن العامل الزراعى وهو يساهم فى صنع الحياة يعيش بلا أى ضمان ضد العجز أو الشيخوخة أو المرض ، ثم هو يعمل موسميا ولا ضمان للتعطل ويفتقد حق المعاش لأسرته بعد الوفاة التى تحدث غالبا فى سن مبكرة بسبب ضعف الرعاية الصحية والتغذية . . وأن العامل الزراعى يعيش كفاحه وحده بلا أى تنظيم يحميه ويرعاه ، وهذه العزلة التى فرضها الاقطاع وفرضتها ظروف تمتد فى أعماق السنين جعلته يعيش ضعيفا فى المطالبة بحقه المشروع فى الحياة الكريمـــة ».

وقد أوضح عبد الناصر هذه الصورة القاتمة لعمال الزراعة فى الميثاق الوطنى فى الباب الثالث فقال : « **ان الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ما تكون الى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع ، كما ان عملهم كان يجرى من غير أى ضمان للمستقبل ولم يكن فى طاقاتهم الا أن يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة . . .** » .

القضاء على الاقطاع :

ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن يكون القضاء على الاقطاع مبدأ من المبادئ الستة لثورة عبد الناصر ، فقد كان يضنيه ما يلقاه الفلاحون من ذل واستغلال يصل إلى حد العبودية وأهدار كرامة الإنسان ولذلك كان تحرير الفلاحين وعمال الزراعة هدفه الأول ، ولهذا عمدت الثورة أول ما عمدت إلى القضاء على الاقطاع باصدار

القانون الثورى قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، الذى لم يقف عند فرض حد أعلى للملكية الزراعية تحقيقا لعـدالة التوزيع وللقضاء على نفوذ الاقطاع ، بل تصدى لعلاج أشمل للاوضاع الاستغلالية السائدة فى الريف .

ولم يكن تصور عبد الناصر للاصلاح الزراعى مقصورا على أنه مجرد إعادة توزيع الملكية الزراعية توزيعا عادلا وإنما كان الهدف أعمق من ذلك فيقول : « **ان الهدف الثانى من أهداف الثورة هو القضاء على الاقطاع من أجل حرية الفرد . . من أجل حرية الفلاح . . من أجل القضاء على الاستعباد . . من أجل حريته الحقيقية . . اذ لاحرية اذا لم تكن للفرد حريته . . لا حرية اذا كان الفلاح عبدا فى الأرض يشعر بالرق ، ولا يشعر بحرية عيشه ورزقه . واليوم أيها المواطنون ان هذا الهدف قد تحقق وان الفلاح لأول مرة فى تاريخ هذا الوطن قد تخلص من العبودية وانه حر ، وليس مهددا فى رزقه ولا فى عيشه ، ولا فى كرامته ، ولا فى أمنه ولا فى أسرته . .** » (من كلمة الزعيم فى المؤتمر الشعبى احتفالا بيوم الجلاء فى ١٩٥٦/٦/١٩) .

ويقول الزعيم الخالد : « إن تحرير الأرض يحرر الفرد من كل أنواع الذل والاستعمار والاقطاع ، ولكن كيف يتحرر هذا الفلاح الذى يعمل عند الاقطاع ويشعر انه تحت رحمته يستطيع أن يخرجه متى يشاء هو وأولاده ، من أجل هذا صممنا على تنفيذ الاصلاح الزراعى » .

قانون الأصلاح الزراعى وحقوق عمال الزراعة :

استهدف قانون الاصلاح الزراعى تحسين ظروف عمل عمال

الزراعة ، فقد تضمن القانون لأول مرة في تاريخ التشريع المصرى تحديد ساعات العمل فى الزراعة بثمانية ساعات ، كما نص على تشكيل لجان لتحديد أجور عمال الزراعة ، وقد حددت اللجنة العليا للاصلاح الزراعى الحد الأدنى لأجور العامل الزراعى بثمانية عشر قرشا فى اليوم ، وأجر الأحداث والنساء من العمال الزراعيين بعشرة قروش . واعترف القانون لأول مرة بحقهم فى التنظيم النقابى ، كما سقط تلقائيا بسقوط الاقطاع ذلك الاستثناء التقليدى من نطاق سريان قوانين العمل الذى كان يحرم عمال الزراعة من الافادة من الحقوق والمزايا التى تكفلها هذه القوانين ، وجاءت قوانين العمل الصادرة فى ظل الثورة خلوا من هذه الاستثناءات .

عبد الناصر .. وقضايا التحول الاجتماعى فى الريف :

عاش عبد الناصر من أجل الملايين الكادحة فى الريف وناضل من أجلهم ، فمنذ أن فجر ثورة ٢٣ يوليو ، وحتى آخر أيام حياته كان يبدى اهتماما خاصا وملحوظا بقضايا التحول الاجتماعى فى الريف وعلى رأسها قضايا عمال الزراعة ، وبوجه خاص قضايا عمال التراحيل وتكوين نقابات ترعى مصالحهم باعتبارها منظمات يمكن أن تسهم بدورها بجانب التنظيم السياسى فى أحداث التغييرات الاجتماعية الضرورية لتحقيق مهام مرحلة التحول الاشتراكى . ولهذا كان الزعيم الخالد فى كل مناسبة يدعو إلى الاهتمام بالفلاحين وعمال الزراعة وعمال التراحيل فيقول : « وإذا كنا نريد أن نحس كيف نعيش ، وكيف يعيش مجتمعنا ، كيف لا ننظر بأى حال من الأحوال ، إلى الأضواء جودة فى الاسكندرية أو فى القاهرة أو فى دمشق ، ولكن حينما نحاول

أن ندرس موقفنا ، حينما نحاول أن نقيس الحاجة المحتمة لكل اندفاعنا الثورى ، **يجب أن ننظر الى مشاكلنا الكبرى التى تعيش بعيدا عن الأنوار الساطعة ننظر لمن ؟ . . بنظر للقرية كيف تعيش ؟ . . كيف يعيش الفلاح . الفلاح عندما يعيش أجيرا عند صاحب الأرض ، يعيش عامل زراعى ، يشتغل اربع أو خمس أو ست اشهر فى السنة وبقية السنة يشتغل ليعيش على الكفاف لا يجد أى حاجة الا الأكل الضرورى له ولأولاده . عامل التراحيل كيف يعيش . . يعيش بأبخس أجر ممكن يأخذه عامل . . »** . (من خطاب الزعيم فى عيد الثورة التاسع فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٦١) .

ويؤكد الزعيم الخالد هذه المعانى فى حديثه فى مؤتمر المبعوثين : « أنتم سافرتم . . اللى بيصرف عليكم العامل والفلاح فى هذه البلد لأنهم هم الذين يمثلون الغالبية العظمى . . ولما ترجعوا من بره عليكم أن تخدموا الفلاح والعامل . . علشان الفلاح والعامل ، ابن الفلاح وابن العامل هو ابن الطبقة التى حرمت من كل شيء ولهم أن يجدوا حقهم فى الحياة . . » . (من حديث الزعيم فى ٦ أغسطس ١٩٦٦) .

وسنعرض لنضال الزعيم الخالد فى سبيل تطوير المجتمع الريفى وتحرير عمال الزراعة :

الدعوة الى رفع مستوى معيشة عمال الزراعة .

بفضل قانون الاصلاح الزراعى تغيرت الخريطة الاجتماعية للريف ، فتملك الألوف من العمال الزراعيين الأرض التى مات أباؤهم ولم يملكوا حفنة من ترابها ، وقامت التعاونيات تضم الملاك

الجدد وتقدم لهم المال ومستلزمات الإنتاج ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل عمل عبد الناصر الزعيم والإنسان على رفع مستوى معيشة عمال الزراعة ، ففى كل مناسبة كان الزعيم الخالد يدعو إلى الاهتمام بالفلاحين وعمال الزراعة فيقول : « أيها المعلمون . . يا رجال العلم والثقافة . . ان دوركم فى بناء الوطن كبير وخطير فعليكم تقع أمانة جيل يؤمن بأهداف الثورة ، وان أعظم عمل يمكن أن تقوموا به فى عملية البناء أن تذكروا أن لنا جميعا أخوة فى الريف تراودهم الأحلام فى حياة كريمة لائقة فذلك القروى الذى يحيا فى أقصى نقطة بالصعيد يتطلع إلى اليوم الذى يجد له مسكنا من حجرتين نظيفتين مزودتين بالماء والنور ولا يمكن أن نضمن لهذه الأحلام أن ترى النور إلا إذا شعرتم بمدى مسئوليتكم تجاه هذه الأمانة . . » . (من كلمة الزعيم فى مؤتمر التعبئة القومية بمدينة الاسكندرية فى أغسطس سنة ١٩٥٨) .

وفى حديث للزعيم الخالد أمام الصحفيين نبه إلى أهمية النهوض بعمال الزراعة فقال : « إن مجتمعنا الحقيقى ليس هنا فى القاهرة إنه هناك فى القرية لأننا نحيا هنا حياة لا بأس بها ، **فنريدكم ان تتجهوا بكل طاقاتكم نحو خدمة الفلاح والأجير وعمال التراحيل فتبسطوا أحوالهم ومشاكلهم ، وتحدثونا عن آمالهم وتضعوا لنا الحلول التى تكفل النهوض بمستواهم** . . » .

كما أشار الزعيم الخالد إلى ضرورة رفع مستوى المشتغلين فى الزراعة فى خطابه فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة وهو يتحدث عن السياسة الزراعية فقال : « تستهدف السياسة الزراعية ثلاثة معالم رئيسية

هى زيادة الإنتاج الزراعى ومصلحة الفلاحين والعمل على رفع مستوى المشتغلين بالزراعة . .

« . . أما العنصر الثالث فهو العمل على رفع مستوى المشتغلين بالزراعة مع شعورهم الكامل بالاستقرار والطمأنينة وفى هذا المجال فأننى أشعر أنه ما زالت هناك مشكلات تستحق اهتمامكم واهتمام المشتغلين بالعمل الزراعى ، وأن تلك المشكلات تستوجب وضع الحلول المناسبة لها والتى تؤدى إلى تمهيد الطريق نحو إنتاج أوفر وإلى إزالة بعض المتاعب التى تواجه الفلاحين وهم الدعامة الكبيرة فى تحالف قوى الشعب العاملة » . (من خطاب الزعيم فى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩) .

مشكلة عمال التراحيل :

تعتبر مشكلة عمال التراحيل من أخطر مخلفات الماضى البغيض ، فقد كان عملهم أقرب ما يكون إلى السخرة نظرا لقيام تشغيلهم على هذا النوع من الوساطة الاستغلالية فقد استبد بهم مقاولوا توريد الأنفار وأعوانهم من السواقين أو متعهدى التوريد على مستوى القرى وكان هؤلاء يستغلون العمال الزراعيين اسوء استغلال ولا يقدمون إليهم أية خدمات وينظرون إلى عملهم كسلعة من حقهم أن يمعنوا فى استغلالها كوسطاء ، ولهذا حرم العمال المشتغلون من أية حماية أو رعاية ، وقد نتج عن تلك الظروف غير الملائمة مع ضعف الاشراف أو عدم كفايته ان ساءت ظروف عمل وإقامة هذا الفريق من العمال وكانت هذه الظروف أقرب ما تكون إلى السخرة بل كانت لا تليق بكرامة الإنسان وأدميته من حيث التكدس فى الخيام البالية وسوء

التغذية وعدم توافر الميـــاه الصالحة للشرب والاستحمام فضلا عن قصور وسائل الرعاية الصحية .

وكان عبد الناصر الزعيم والإنسان يؤرقه دائماً وضع عمال التراحيل – أكثر فئات العاملين حرماناً – فكم من مرة يذكرهم فى خطبه ، وكم طالب بالاهتمام بهم وتحسين أحوالهم . ولقد لمس الزعيم الخالد عصب الحقيقة حين تحدث عن هذه الملايين التى عاشت تحت أقسى الظروف فى قاع المجتمع ملتصقة بالأرض إلى مجلس الأمة فى دورة انعقاده العادى الأول فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٤ فقال :

« امامنا مشكلة ثلاثة ملايين من العمال الزراعيين فى الريف وليس هناك ضمان للاجر المنظم والمستقر يحمى يومهم ، وليس هناك قدر من التامين الاجتماعى يحمى مستقبلهم ولا تصل اليوم حتى الآن الا اقل الخدمات » .

كما تحدث الزعيم الخالد عن هذه الملايين فى مؤتمر المبعوثين فقال : « طبعاً المجتمع عاوزكم . . **والبلد عايزاكم باستمرار تفتكروا ان فيه عمال تراحيل بياخدهم المقاول وبياكلوا بتاو أسود وبصل وانا لحد النهاردة مقدرتش اغيرهم وكنت قلت قبل كده لازم نغير ظروفهم . . والسنة دى وانا طالع من اربعة اشهر فى طريق مطروح شفت نفس العملية . . عمال تراحيل وبتاو أسود وبصل** . . » .

(من حديث الزعيم فى ٦ أغسطس سنة ١٦٦٦) .

أجهزة الدولة تعمل على حل المشكلة :

كان لتوجيهات الزعيم الخالد أثرها ، فأولت وزارة العمل عنايتها إلى هـــذا الموضوع فقامت بالدراسات الميدانية لحصر حجم

المشكلة وتحديد معالمها الرئيسية ووضعت برنامجاً لدراسة مناطق تجميع عمال التراحيل ومناطق تشغيلهم فى بعض المحافظات وإمكانيات الاعتماد على التنظيمين النقابى والتعاونى فى تنظيم عمالة هذا الفريق من العمال .

وحتى تكون الدراسة أقرب إلى الشمول والواقعية فقد شكلت الوزارة لجنة للقيام بهذه المهمة والنزول إلى مستوى القرية ومتابعة عمليات تجميع العمال فى مراكز التجميع ببعض القرى ودراسة ظروف نقلهم إلى مناطق التشغيل ووجهت عناية خاصة إلى بحث ظروف العمل والإقامة فى هـــذه المناطق حتى تكون الدراسة على الطبيعة .

كما كان لتوجيهات عبد الناصر ولمساته الإنسانية الحافز الأكبر لأجهزة وزارة العمل والحكم المحلى والنقابات العمالية ومختلف الهيئات والمؤسسات التى تســـتخدم عمال التراحيل أن تضع نظماً خاصة لاستخدامهم ووضع أساليب جديدة لتجميع العمال وترحيلهم إلى أماكن العمل بوسائل منظمة وإنسانية ثم تشغيلهم وتوفير مختلف أوجه الرعاية الصحية والاجتماعية لهم وكفالة حصولهم على الأجر دون اقتطاع أى جزء منـــه ثم تنظيم أساليب انتفاعهم بمختلف أحكام التأمينات الاجتماعية رعاية لهم ولأسرهم .

وبدأت فئات عمال التراحيل فى مختلف المحافظات تشهد أساليب جديدة لم يكونوا قد أعتادوا عليها من قبل وقد تميزت هذه الأساليب بالعدالة وتكافؤ الفرص والحرص على حصولهم على

حقوقهم كاملة والقضاء على أساليب الاستغلال التى كانوا يتعرضون لها .

وسوف تصل فى النهاية هذه التجارب المتعددة لحل مشكلة عمال التراحيل إلى تحقيق الأهداف التى كان الزعيم الخالد ينشدها لهم .

التنظيم النقابى لعمال الزراعة :

ظل عمال الزراعة محرومين من حق التنظيم النقابى طوال سيطرة الإقطاع قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ، حتى قضى عبد الناصر على الإقطاع بصدور قانون الإصلاح الزراعى الذى أعترف لهم بهذا الحق لأول مرة فى تاريخ الحركة النقابية .

ثم جاء قانون النقابات رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ مؤكداً لهذا الحق الذى مارسه العمال الزراعيين لأول مرة بقيام الثورة . ولكن لم يكن عمال الزراعة فى وضع يستطيعون معه بناء تنظيم نقابى قوى دفعة واحدة ولهذا تعثر تنظيمهم النقابى فى أول الأمر ، ولم يمتد إلى عدد يذكر من القرى ولم تكن جملة العضوية لتجاوز الثلاثة آلاف . واستمر الحال على هذا النحو حتى بعد إعادة التنظيم النقابى عموماً ودعم الحركة النقابية بصدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فقد ظل التنظيم النقابى لعمال الزراعة ضعيفاً ولم ينتشر كما يجب فى قرى الريف ويعبئ عمال القرى ويجعل منهم قوة مؤثرة .

وما كان هذا الأمر يخفى على الزعيم الخالد ، فقد كان يحس أن عمال الزراعة ما زالوا مفككين وأنهم فى حاجة إلى تنظيم يجمعهم

ويحميهم ويرعى شئونهم . ولهـذا أعلن فى الميثاق الوطنى :
« أن الوقت قد آن لكى تقوم نقابات للعمال الزراعيين بعد أن زال عنها الضغط الذى كان يخنقها ويشل حركتها . ٥ » . فقد كان عبد الناصر يؤمن بأن قيام التنظيمات النقابية لعمال الزراعة أمر يحتمه تطورنا الاشتراكى الذى يهدف إلى انتفاع هـذه الملايين بمزايا القوانين الاشتراكية التى صدرت لصالحهم وتقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والمادية إلى أعضائها ، وترعى شئونهم سواء فى حياتهم العملية أو فى شيخوختهم ومرضهم ، فهى الركيزة الأولى التى يمكن عن طريقها تقديم مختلف الخدمات لعمال الزراعة .

ولهذا صدر القانون رقم ٦٢ لسـنة ١٩٦٤ الذى عمل على دعم التنظيم النقابى لعمال الزراعة على مستوى القرية ، فقد عنى القانون عناية خاصة بتنظيم التشكيلات النقابية لعمال الزراعة بحيث يتم تشكيل لجانها النقابية المهنية على مستوى القرية مع تخفيض الحد الأدنى الواجب توافره فى عدد أعضاء اللجان النقابية إلى ثلاثين فى القرية الواحدة أوخمسين فى أكثر من قرية فى حدود المجلس القروى الواحد .

ولقد كان لاهتمام عبد الناصر بعملية تنظيم العمال الزراعيين الأثر الكبير فى الكشف بسرعة عن العيوب التى شابت تكوين هذه اللجان ، كما أدرك القائد أسباب تخلف نقابات العمال الزراعيين ولما كانت هذه المنظمات الشعبية يمكن أن تكون فى تفاعلها مع التنظيم السياسى قوة جبارة ورئيسية فى تعبئة وحشد وقيادة قوى الفلاحين الثورية بالريف من أجل قضية البناء الاشتراكى ، فقد طرح شعار تطهير اللجان النقابية للعمال الزراعيين من المتسللين ، عندما تمكن

بعض الملاك والمستأجرين من التسلل إلى هذه اللجان للعمل على تخلفها والسيطرة عليها وبالتالى السيطرة على العمل السياسى فى الريف . ولذلك بذلت عدة محاولات لتصحيح الوضع فى هذه التشكيلات باستبعاد أذناب الرجعيين والإقطاعيين من عضوية هذه اللجان وكشف من يتسرب منهم إليها واستبعاده أولا بأول .

دور النقابات الزراعية :

أوضح عبد الناصر دور نقابات عمال الزراعة ، فهو لا يقتصر على تجميع أعضائها أو تنظيم صفوفهم وحماية حقوقهم أمام استغلال الملاك الزراعيين فحسب وإنما يتعدى كل ذلك إلى اعتبارها قوة ثورية مؤثرة فى الريف . فقد تحدث الزعيم الخالد فى الميثاق الوطنى عن دور نقابات عمال الزراعة فى القرية وحملها بمسئوليات جسيمة وهامة تجاه جماهير عمال الزراعة والعمل على تطوير القرية والنهوض بها إلى المستوى الحضرى والذى يقربها من مستوى المدينة ، كما حملها مسئولية المساهمة فى التمكين للديمقراطية السليمة وتهيئة الحقل الصالح لخلق القيادات العمالية الواعية بين ملايين الفلاحين لممارسة الحقوق الديمقراطية .

فقد كان عبد الناصر يعتبر هذه التشكيلات العمالية الزراعية فى هذه المرحلة التى يجتازها مجتمعنا الاشتراكى معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة بنفسها خصوصاً بعد أن كفل الميثاق الوطنى للقوة العاملة الأصيلة — قوى العمال والفلاحين أصحاب المصلحة الأولى فى بناء الاشتراكية — نصف مقاعد المجالس الشعبية والسياسية فى جميع مستوياتها بما فيها

مجلس الأمة باعتبارهم أغلبية الشعب كما أنها الأغلبية التى طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه . كما حملها الزعيم الخالد المسئولية لتوفير فرص العمل المستمر المجزى وتنظيم سوق العمل وبصفة عامة القضاء على مشكلة البطالة فى الريف .

ولقد أوضح الزعيم الخالد أهمية الدور الذى تقوم به النقابات الزراعية فى الميثاق الوطنى فى الباب السابع فقال : « إن لتصنيع الريف اتصالا بالزراعة يفتح فيه أبعاداً هائلة لفرص العمل وينبغى أن نذكر دائماً أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الأرض الزراعية فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل فى حد ذاته هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الإنسان وقيمته .

« ولذلك فإن مشكلة العمال يجب أن تجد جزءاً من حلولها فى الريف ذاته وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الإنتاج الزراعى يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الإنتاج الزراعى فى جميع مراحله » .

« إن تطوير عملية الإنتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على إيجاد القوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغير شكل الحياة فيه تغيراً ثورياً وحاسماً » .

« إن التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الإنسانية فى الريف لمواجهة مشاكله . **كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة عل تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم**

البطالة واهدرت بالسلبية طاقاتهم .

« أن هذه القوى هى الخلايا التى تستطيع أن تنسج خيوط الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قماشاً حضارياً يقرب القرية من مستوى المدينة . إن وصول القرية إلى المستوى الحضرى ليس ضرورة عدل فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية . . » .

وهكذا كان عبد الناصر يعتبر هذه التشكيلات النقابية الزراعية هى قوة ثورية فى الريف فهى القادرة على إعادة بناء القرية والارتفاع بمستواها بما يقربها من مستوى المدينة والنهوض بعمالها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وصحياً والتعرف على مشاكلهم .

وضع نظام للتأمينات الاجتماعية لعمال الزراعة :

لقد آمن عبد الناصر بالتأمينات الاجتماعية باعتبارها دعامة كبرى من دعائم مجتمعنا الاشتراكى ، فلا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بغير التأمينات الاجتماعية ، ولهذا طالب الزعيم والإنسان بوضع نظام للتأمينات الاجتماعية للعاملين بالزراعة ، وبذلك يتسع نظام التأمينات حتى يشمل العمال الزراعيين الذين عاشوا دائماً فى حرمان من كل المزايا رغم أنهم يكونون السواد الأعظم لأفراد المجتمع ويقومون بجهد ضخم فى عملية الإنتاج القومى وحتى لا تكون هناك أية تفرقة فى المجتمع الواحد فقال : « **أننى لأرجو أن يتسع قطاع التأمينات الاجتماعية حتى يشمل الفلاحين أيضاً** . الفلاحون يعملون وكلنا يعلم أنهم يعملون عملا مستمراً ولكنهم عاشوا فى حرمان . كلنا اليوم ننظر إلى وطننا

على أنه مجتمع واحد . . ننظر إلى أبناء بلدنا على أنهم أخوة . .
وكما استطاع العمال أن يتمتعوا بهـذه التأمينات الاجتماعية ،
ارجو اخواننا المسئولين أن يبحثوا عن توسيع هذه الدائرة لتشمل كل العاملين فى أرجاء هذا الوطن من عمال وفلاحين وموظفين ويجب أن يشعر كل مواطن بتأمين مستقبله وتامين عائلته . . » . (من كلمة الزعيم فى حفل وضع حجر الأساس لمبنى التأمينات الاجتماعية فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٩) .

وقد وضعت توجيهات الزعيم الخالد موضع البحث والدراسة لإيجاد الحلول الملائمة لتطبيق التأمينات الاجتماعية على عمال الزراعة ، لأن من حق هذه الملايين أن يتمتعوا بنفس الحقوق والمزايا التى يتمتع بها العاملون فى القطاعات الأخرى ، وبصدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ امتد نطاق تطبيق القانون لأول مرة فيما يختص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلى فئات العاملين الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسميين وهؤلاء جميعهم من عمال الزراعة .

هذا هو نضال عبد الناصر . . وهذه هى ثمار نضاله الثورى الذى أضاء حياة الريف . . والذى وجدت فيه وبه عمالنا وفلاحينا الحياة ذاتها . . وشهدت معه الحرية بكل معانيها وآفاقها . . وخفقت فى ظله انتصاراتها على كل التحديات . . فقد عاش عبد الناصر من أجل الملايين الكادحة وناضل من أجل عمالنا وفلاحينا من أجل أن يكون لهم الحياة الحرة الكريمة ، من أجل أن يكون الحكم بيدهم وأن تكون السلطة لهم .

الفصل السادس

عبد الناصر والحركة النقابية

احتلت الحركة النقابية موقعا هاما وأصيلا من نضال عبد الناصر باعتبارها أهم المنظمات الجماهيرية وأقوى الركائز الشعبية للديمقراطية السليمة ، ولهذا وجه الزعيم الخالد اهتماما بالغا إلى دعم التنظيم النقابي واطلاق الحريات النقابية فضلا عن تهيئة الإطار التشريعي الذى يكفل للحركة النقابية الحرية والفاعلية .

كما أن موضوع النقابات من الموضوعات الهامة التى تعرض لها الزعيم الخالد بالدراسة والتحليل فى عديد من المناسبات ، وكان دور التنظيم النقابى فى مقدمة ما عنى به الميثاق الوطنى وأشار إليه فى مواضع كثيرة . كذلك أوضح الزعيم الخالد دور اللجنة النقابية فى حديثه فى موتمر الإنتاج فى مارس ١٩٦٧ وأخيرا أكد بيان ٣٠ مارس الحرية النقابية باطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية ، وهكذا شمل الزعيم الخالد عبد الناصر الحركة النقابية منذ فجر ٢٣ يوليو بالعناية والرعاية حتى أصبحت قاعدة طليعية فى عملية التطوير الاشتراكى .

الحركة النقابية قبل الثورة :

قامت ثورة ٢٣ يوليو والحركة النقابية ضعيفة الجانب ، خائرة

(م — ٥٨)

القوى ، فقد وقفت الحكومات الرجعية منها مواقف العداء ، ووضعت أمامها العراقيل والعوائق والعقبات وحاربت أى نزعة إلى التكتل فى صفوف العمال ، وكانت حكومات ذلك العهد تنظر إليها بكثير من الحذر والشك ، فوضعتها تحت سيطرتها وإشرافها المباشر ودأبت على التدخل المستمر بصورة سافرة أو مستترة فى انتخاباتها ، وأكثر من هذا عمدت الحكومات المتعاقبة إلى محـاربة العمال النقابيين واضطهادهم فلجأت إلى الاعتقال والتشريد وتلفيق التهم لهم وتقديمهم للمحاكمات بشتى الاتهامات ، وقد مكنت هذه التصرفات أصحاب الأعمال من إضعاف الحركة النقابية ، بل والقضاء عليها فى مهدها باضطهاد النقابيين وتهديدهم العمال بالفصل ان هم راودتهم فكرة الانضمام إلى النقابات .

وصفوة القول انه فى ظل قانون النقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ لم يتوافر للحركة النقابية عنصر الاستقرار ، فقد فرض القانون على النقابات قيودا كثيرة ووضعها تحت وصاية حكومية مستبدة وقيد من حريتها تقيدا عنيفا أصاب الحركة النقابية بجمود وتأخر شديدين . ولذلك كانت النقابات تقوم فى الماضى فتسحقها الرجعية ولا تستطيع أن ترفع صوتها لأن الدولة بأجهزتها المختلفة كانت هى كذلك فى خدمة الرجعية ، وكان من أثر ذلك أن تفتت الحركة النقابية وأصيبت بنكسة خطيرة .

ولقد أوضح عبد الناصر هذه الحقيقة فى الميثاق الوطنى فى الباب الثالث فقال : « **لقد واجهت الحركة النقابية التى كان فى يدها قيادة**

هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها » . .

اطلاق الحرية النقابية :

مع الانطلاقة الأولى لقيام ثورة ٢٣ بقيادة عبد الناصر ، بدأت الحركة النقابيه تجتاز مرحلة جديدة ، فقد كانت الحركة النقابية محل عناية الزعيم الخالد ، فعمل على النهوض بها وكفل لها الحرية والأمن والاستقرار ، ويسر لها مزاولة نشاطها حتى يمكنها أن تقوم بدورها الفعال فى رعاية الطبقة العاملة .

فلم يمر على قيام الثورة ستة شهور حتى أصدر الزعيم الخالد عبد الناصر القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن تكوين النقابات ، الذى أطلق الحرية للنقابية من عقالها ، وعمل على تثبيت دعائمها وتدعيم نشاطها وتوجيهها الوجهة السليمة حتى تتمكن من تحقيق غاياتها وتأدية رسالتها ، فقد استهدف هذا القانون ان تتم التشكيلات النقابية على أسس من الحرية تكفل لها النهوض باعبائها فى خدمة المجتمع العمالى . ولعل من أبرز ما استحدثه القانون ما يلى : -

١ - رفع الوصاية الإدارية عن النقابات بإلغاء نظام التسجيل الإدارى والاستعاضة عنه بنظام الإيداع وبمقتضاه تكتسب النقابة الشخصية المعنوية بمجرد إيداع مستندات التأسيس لدى مكتب العمل المختص ، وجعل القضاء هو المرجع فى حالة الاعتراض على تكوين أية نقابة .

٢ - ألغى القانون سلطة الحكومة فى الحل الإدارى للنقابات والاتحادات

العمالية وإذا كانت لديها أسباب جدية تستدعى الحل فإن عليها أن ترفع الأمر إلى القضاء وهو الذى يقضى به إذا وجد فى نشاط النقابة ما يخالف القانون ، أى أن حق الحل انتقل من السلطة الإدارية إلى السلطة القضائية تحريرا للنقابات والاتحادات من تهديد الحكومة بحلها إداريا كما كان الوضع فى القانون القديم .

٣ ـ توكيد حق عمال الزراعة فى التنظيم النقابى وكان هذا الحق قد تقرر لهم من قبل فى قانون الاصلاح الزراعى الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، كما جعل هذا الحق أيضا لفئات أخرى من العمال كانت محرومة منه فى القانون القديم مثل الممرضين وعمال المستشفيات .

٤ ـ تخويل نقابات العمال حق مطالبة صاحب العمل بخصم قيمة اشتراكات العمال الأعضاء فى النقابة من كشوف الأجور وتسديد حصيلتها للنقابة مباشرة وذلك تدعيما للمركز المالى للنقابات .

٥ ـ دعم الضمانات الخاصة بحماية النشاط النقابى وإباحة ممارسة أعضاء المجالس التنفيذية للتشكلات النقابية لهذا النشاط فى أوقات العمل حيثما تدعو الضرورة إلى ذلك .

٦ ـ ولأول مرة فى تاريخ الحركة النقابية أوضح القانون صراحة جواز تكوين اتحاد عام للنقابات ، وتم تأسيس الاتحاد العام المصرى للعمال فى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ .

هذه هى المزايا التى كفلها قانون النقابات ، ويمكننا القول انها

حررت تماما الطبقة العاملة من معوقات ممارستها لحقها المشروع فى التنظيم النقابى بفاعلية وإيجابية وفى حرية تامة .

تدعيم الحركة النقابية العربية :

كان إيمان الزعيم الخالد عبد الناصر بدور العمال القيادى فى عملية النضال الوطنى وأهمية هـــذا العمل الداعى إلى توحيد قوى العمال وتنظيمهم وتعبئتهم فى مواجهة الاستعمار ودفعه إلى القيـــام بدور رئيسى فى تكوين وتدعيم الحركة النقابية العربية ، فقد كان عبد الناصر أول من رحب بقيام اتحاد للعمال العرب يضمهم ويجمع شملهم ويوحد صفوفهم كخطوة من خطوات الوحدة العربية الشاملة التى آمن بها وعمل من أجلها طوال حياته حتى تم تأسيس الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب وجعل مقره القاهرة ويضم هـــذا الاتحاد معظم الاتحادات العامة للبلاد العربية .

وبفضل رعاية عبد الناصر لاتحاد نقابات العمال العرب أمكنه أن يظهر كفايته وقوة صلته بجمهور العمال العرب من المحيط إلى الخليج فى حرب السويس بنجاح الاضراب العام الذى أعلنه تأييدا لموقف مصر فى أزمة تأميم القنال ، وأدى دورا هاما فى تعبئة الشعور الوطنى العربى إبان العدوان الثلاثى الغـــادر على مصر مما أدى إلى نسف أنابيب البترول فى البلاد العربية وقاطعوا سفن وطائرات الدول المعتدية وحطموا القواعد التى كانت للاعداء فى الوطن العربى . وقد أشاد الزعيم الخالد عبد الناصر بدورهم فى المعركة فى خطابه الذى القاه احتفالا بعيد العمال فقال : « العمال العرب فى سنة ١٩٥٦ فى جميع انحاء

الأمة العربية وقفوا وتصدوا للاستعمار البريطانى وتصدوا للعدوان ؛ فى الكويت وقفوا ضد بريطانيا وضد نزول بريطانيا ، وفى الكويت وفى سوريا قام العمال العرب ونسفوا أنابيب البترول ، فى ليبيا قام العمال العرب فى كل بلد عربى قام العمال العرب » .

وكان عبد الناصر حريصا على لقــاء قادة اتحاد العمال العرب عندما قام بالرد على مؤمرات الاستعمار والصهيونية فى حادث مقاطعة الباخرة العربية « كليوباترا » ففى منتصف ليلة ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٠ أصدر الاتحاد تعليماته ببدء مقاطعة السفن الأمريكية فى جميع الموانى العربية ، وفى يوم ٦ مايو أصدرت نقابة البحارة فى نيويورك انهاء المقاطعة وانتصر العمال العرب بفضل تضامنهم وكفاحهم . وفى يوم ٧ مايو أعلن الزعيم الخالد عبد الناصر هذه الكلمة الخالدة : **« باسم شعب الجمهورية أحى العمال العرب من الخليج الى المحيط ، انهم حققوا بنضالهم الكامل النصر للامة العربية وباسم كل فرد اهدى هؤلاء العمال أرفع وسام فى الجمهورية وأنا أعتقد اننى أعبر بذلك عن تقدير كل فرد لهؤلاء الرجال الذين لم يترددوا فى أن يخوضوا المعركة ولو كانت على حساب أرزاقهم ومعيشتهم » .**

وفى ١٢ مايو سلم الزعيم الخالد لزعماء الاتحاد وسام النيل ـــ وهو أعلى وسام فى الدولة ـــ وقال لهم : « أيها العمال العرب لقد نجحتم فيما فشل فيه الساسة ، لقد جعلتم القومية العربية حقيقة واقعة لا مجرد شعارات » . وإهداء عبد الناصر للاتحاد وسام النيل إنما يعبر عن تقديره لدور العمال العرب ، ونضالهم ضد الاستعمار والصهيونية ،

١

تخطيط جديد للحركة النقابية :

لما كان عبد الناصر يعتبر الحركة النقابية أسلحة أساسية للطبقة العاملة ، فهى ليست فقط لتنظيم صفوفها داخل اطارها وإنما لتمارس من خلالها العمل على حماية حقوقها المختلفة وكذلك لتدفع من خلالها بحركة التطور الاجتماعى إلى الامام ، فقد دعا الزعيم الخالد إلى إعادة تخطيط التنظيم النقابى على أساس ديمقراطى متكامل . ولهذا صدر قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ متضمنا الباب الرابع الأحكام الخاصة بنقابات العمال الذى أزال أسباب ضعف التكوين النقابى بأن أعاد تنظيم النقابات على أسس ديمقراطية ليتمكن من القيام بدورها فى تطوير الحيـــاة الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الجديد . كما أخذ القانون بالمبادىء والأحكام التى تتلاءم مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحق التنظيم النقابى والمفاوضة الجماعية والحرية النقابية ، ويسر القانون للنقابات فى الوضع الجديد أن تؤدى ما عليها من واجبات نحو أعضائها ونحو المهنة أو الصناعة بصفة عامة ، فقد جاء القانون معتنقا مبـــدأ وحدة النقابة إذ أن هذا المبدأ هو السبيل الوحيد كى تقوم النقابة بأداء دورها على أكمل وجه نحو أعضائها ونحو المهنة بصفة عامة ، ومنع القانون تكوين أكثر من نقابة عامة واحدة لعمال ومستخدمى المهنة أو الصناعة الواحدة .

والتنظيم النقابى بهذه الصورة بمثابة ثورة كاملة فى الحياة النقابية ، فهذا التطور من شأنه أن يزيد قوة العمال وفى قوة الحركة النقابية والوعى النقابى ، فكلما ازداد عدد أعضاء النقابة اتيحت فرصـــة

ظهور القادة النقابيين ، وكلما كثرت أموالها اتسعت بالتالى فرص تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية . ولكى يكون العامل مطمئنا فى مزاولة نشاطه النقابى ، وضع القانون عقوبة على كل صاحب عمل يفصل أحد عماله أو يوقع عقوبة عليه لإرغامه على عدم الانضمام إلى النقابة أو الانسحاب منها أو بسبب قيامه بنشاط نقابى أو تنفيذ قرارات النقابة المشروعة .

وتمكينا للنقابة من تحصيل اشتراكات أعضائها نص القانون على جزاء يوقع على كل صاحب عمل يمتنع عن اقتطاع الاشتراكات . . وحتى يستفيد العمال من الأموال التى حصلت منهم خصص القانون ٨٠٪ من الإيراد السنوى للنقابة للصرف منه لصالح الأعضاء فى النواحى الصحية والاجتماعية والثقافية والمهنيـــة . كما عنى القانون بأموال النقابات فعمل على المحافظة عليها بأن جعلها أموالا عامة يعاقب على اختلاسها أو تبديدها بالعقوبات المقررة على اختلاس أموال الدولة . وأخيرا نص القانون على عدم جواز فصل عضو مجلس إدارة النقابة إلا بقرار من الجمعية العمومية لحماية أعضاء مجالس الإدارة وتمكينهم من ممارسة أعمالهم .

وقد أشار الزعيم الخالد عبد الناصر الى أهمية وحدة النقابة فى المنشأة الواحدة فى الجلسة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوة الشعبية فقال : « أنا قلت يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ أن كل من يأخذ أجراً عن عمله طبقة عاملة غير العاطل بالوراثة وغير المعتمد على الملكية . . ولكن ورثنا طبعاً أنظمة ، والحقيقة أنها قسمت البلد إلى أقسام العمال والمهنيين والموظفين . . ولكن عندما أنظر إليهم

جميعاً أجدهم كلهم طبقة عاملة . . فى المصـانع لاحظت أن هناك نقابتين وقد قلت لحسين الشافعى كيف توجد نقابتان فى المصنع نقابة عمال ونقابة موظفين . . خلقنا فعلا انقساماً طبقياً فى طبقة واحدة ، عملنا طائفية فى طبقة عاملة هذا يأخذ ماهية لو لم يأخذها فلن يدفع أجرة للبيت والثانى يأخذ مرتبه لو أنه لم يأخذه فان يدفع أجرة البيت . . فلماذا نقسم ونعمل طبقة . . أظن القانون غطى هذا الموضوع . . » .

الميثاق الوطنى والحركة النقابية :

لقد تطورت الحركة النقابية فى ظل رعاية الزعيم الخالد عبد الناصر تطوراً تقدمياً ، فبعد صدور القوانين الاشتراكية فى العيد التاسع للثورة تغير مفهوم النقابة ، كما تغيرت الأهداف الأولى التى من أجلها نشأت النقابة ، فهذه القوانين الجيدة أحدثت تغيراً جذرياً فى علاقات الإنتاج والمجتمع ، وطورت شكل العمل تطويراً ثورياً بعيد الأثر ، فقد وضعت أساساً جديداً لقوة العمل ، كما وضعت العمال فى مكانهم الحقيقى من المجتمع ، فالعمال لم يعودوا مجرد أدوات إنتاج . وإنما هم شركاء فى الملكية ، شركاء فى الربح ، شركاء فى الإدارة ، وكفلت حداً أدنى للأجور ، وحددت ساعات العمل بسبع ساعات . لهذا أصبح من الطبيعى بعد كل هذه المكاسب الضخمة أن تتطور أهداف النقابات تطوراً جذرياً لكى تصبح أدوات إنتاج فى المجتمع الاشتراكى بعد أن كانت أسلحة صراع فى مجتمع ما قبل الثورة .

وجاء الميثاق الوطنى فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ مؤكداً لضرورة وجود النقابات فى المجتمع الاشتراكى ، ومؤكداً دورها الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير ، وفتح الباب على مصراعيه أمامها

لتمارس أهدافها بتحقيق الرفاهية للجموع العاملة ، كما رسم دورها في قيادة النضال الوطني .

وهكذا أكد الميثاق الوطني ضرورة قيام النقابات وحدد معالم الطريق أمامها لكي تعمل ، لذلك أصبح لزاماً عليها أن تتطور بما يتلاءم مع التطور العام الذي أصاب شتى المرافق والأنظمة المختلفة ، كما أصبح عليها تطوير برامجها من جديد وتغير أهدافها وارتياد الميادين الجديدة التي رسمها الميثاق لتحقيق الأهداف العليا للبناء الاشتراكي .

أسس جديدة للتنظيم النقابي :

بعد صدور الميثاق الوطني أصبح واضحاً أن التنظيم النقابي في حاجة ماسة إلى أسس جديدة تقوم عليها حتى يستطيع مواجهة مسئولياته نحو زيادة دعم وفاعلية الحركة النقابية ، فصدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذي حدد دور النقابات برفع الكفاية الإنتاجية للعمال وتمكينهم من الإسهام في التطوير الصناعي ، وأصبحت مهمتها بالنسبة لحقوق العمال هي صيانتها بعد أن تقررت بالتشريعات المختلفة ورفع مستواهم المادي والثقافي والاجتماعي ، وأصبح عدد النقابات العامة ٢٧ نقابة فقط واتسع نطاق العضوية النقابية لتشمل جميع العاملين المدنيين في الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ، كما تضمن القانون أهم المبادئ الآتية : —

١ — زيادة الحد الأدنى لعدد أعضاء مجالس إدارة النقابة العامة إلى ١١ عضواً واللجنة النقابية إلى سبعة أعضاء وتحديد العضوية لمدة سنتين مع عدم جواز احتفاظ أي عامل بعضوية مجلس إدارة أكثر من

تشكيلين نقابيين فى وقت واحد . وذلك توزيعاً للأعمال بين القادة النقابيين ولكفالة خلق قادة جدد .

٢ ــ عدم جواز رفض طلب الانضمام إلى عضوية النقابة العامة إلا بعد موافقة مجلس إدارتها وتخويل من يرفض طلبه حق الطعن فى ذلك أمام المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها مكان عمله .

٣ ــ عدم جواز فصل أحد العمال من النقابة العامة إلا بقرار من مجلس إدارتها بناء على توصية من اللجنة النقابة وعدم جواز فصل عضو مجلس إدارة النقابة العامة أو اللجنة النقابية أو إسقاط عضويته من المجلس إلا بناء على قرار من الجمعية العمومية للنقابة العامة أو اللجنة النقابة حسب الأحوال .

٤ ــ اعتبار عضو مجلس إدارة اللجنة النقابية مسئولا عن الأضرار التى تلحق اللجنة النقابية فى حالة مخالفته أو خروجه عن الاختصاصات المخولة له بمقتضى لائحة النظام الأساسى وذلك أسوة بما يعامل به عضو مجلس إدارة النقابة العامة . وسوى بين أموال اللجنة النقابية وأموال النقابة العامة فى المعاقبة على اختلاسها أو تبديدها بالعقوبة المقررة لاختلاس أو تبديد الأموال العامة .

٥ ــ أجيز للاتحاد العام للعمال أن يشكل فى المحافظات اتحادات محلية للعمال يكون اختصاصها مقصوراً على رعاية المصالح المشتركة للجان النقابية فى المحافظة وتوجيهها توجيهاً موحداً والعمل على رفع الكفاية الفكرية والثقافية والمهنية والإنتاجية للعمال وذلك بصرف النظر عن نوع المهن أو الصناعات التى ينتمى إليها أعضاء اللجان النقابية الموحدة بدائرة المحافظة .

٦ – اعتبر اشتراك أعضاء النقابة واللجان النقابية فى انتخابات مجلس الإدارة إجباريا وذلك بفرض عقوبة الغرامة على من يتخلف عن إبداء صوته بغير عذر .

دور التنظيمات النقابية :

حينما حدد عبد الناصر دور التنظيمات النقابية ، فى الميثاق الوطنى فإنه ربط تحديده بطبيعة التكوين الاجتماعى لهذه المنظمات ، وهو التكوين الذى تغير بعد صدور الميثاق الوطنى ، **فقد حدد الزعيم الخالد أركانا ثلاثة لدور الحركة النقابية هى** –

١ – **الثورية** . . أى وجودها كطليعة للتغيير إلى الأمام .

٢ – **الجماهيرية** . . أى التحامها التام بجماهيرها والاهتمام بمشاكلهم اليومية .

٣ – **الديمقراطية** . . من أجل تجديد دمائها ومن أجل أن تصل إلى النبض الحقيقى للجماهير .

الركن الأول – ويكمن فى ثوريتها :

أكد عبد الناصر ضرورة وجود النقابات فى المجتمع الاشتراكى ، وأوضح دورها الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير فيقول فى الميثاق الوطنى « إن الوضع الجديد . . لا يلغى دور التنظيمات العمالية ، وإنما هو يزيد من أهمية دورها ، إنه يمد هذا الدور ويوسعه من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الإدارة فى عملية الإنتاج إلى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير . . » .

كما أوضح الزعيم الخالد دور النقابات فى قيادة النضال الوطنى فقال : « **أن نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات قد توصلت بقوانين يوليو العظيمة الى مركز طليعى فى قيادة النضال الوطنى** . . » .

وأخيراً يقول عبد الناصر : « إن ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية لا بد أن يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية . . إن مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الإنتاج التى وضعها المجتمع كله تحت إدارته . . » .

وهكذا أكد الزعيم الخالد ضرورة قيام النقابات فى المجتمع الاشتراكى وحدد معالم الطريق أمامها لكى تعمل كجهاز ثورى ، فهذه التنظيمات النقابية مؤسسات تقود عملية التطوير والتقدم فى مجال الإنتاج ، فهى مسئولة مسئولية مباشرة عن المشاركة الفعلية البناءة فى زيادة الإنتاج والارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية ، وأن معركة الإنتاج هى التحدى الحقيقى الذى يثبت فيه التنظيم النقابى مكانه فى المجتمع الاشتراكى ، وهذه المسئولية عن الإنتاج وتطويره ترتبط إلى حد كبير بدرجة الوعى لدى القادة النقابيين وقدرتهم على نقل هذه المسئولية إلى باقى أعضاء النقابة حتى يمكن ربط مشاكل العمل الاقتصادية بالصورة السياسية والاقتصادية العامة للمجتمع الاشتراكى . والتنظيم النقابى وهو يتحمل مسئوليته كاملة عن الإنتاج يصبح بلا شك جهازاً ثورياً فعالا يعمل على المساهمة فى زيادة الإنتاج القومى ورفع مستواه وتطوير الصناعة ودفعها إلى الأمام كما يعمل على رفع مستوى معيشة جماهير العمل بزيادة دخولهم .

كما أن من أهم مسئوليات التنظيم النقابى – كجهاز ثورى –

شرح خطط التنمية وأهدافها الإنتاجية لجماهير العمال لكسب تجاوبهم وتعاونهم فى التنفيذ مع توضيح ما يعود عليهم وعلى المجتمع من فوائد ومدى مسئوليتهم فى إنجاحها . والتنظيم النقابى – بلا شك – قادر على توعية أعضائه وتبصيرهم بجدود خطط التنمية وأنها ليست أرقاما وإحصائيات فحسب ، بل صورة مرسومة بدقة لمستقبل أمة ورفاهية شعب ، ولذلك يجب على العاملين أن يمضوا فى معركة الإنتاج يبذلون كل جهد ويقدمون أقصى الطاقات تعويضاً لما فات واندفاعاً لاختصار الزمن .

الركن الثانى – ويكمن فى جماهيريتها :

أشار عبد الناصر فى عديد من المناسبات إلى أن الحركة النقابية لا بد وأن تعمل على حل مشاكل الطبقة العاملة وتحقيق الرفاهية للجموع العاملة ، فقد كان يرى الزعيم الخالد أن حل مشاكل الجماهير هو الوسيلة المثلى إذا ما أردنا تنظيمهم ؛ ولهذا فتح الباب على مصراعيه أمام النقابات لتمارس أهدافها التى تحقق الرفاهية للجموع العاملة فيقول : « إن النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الإسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ومن ثم رفع الكفاية الإنتاجية للعمال ، كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الإسكان التعاونى والاستهلاك التعاونى وتنظيم الاستفادة صحياً ونفسياً وفكرياً من أوقات الفراغ والإجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة » :
ولا شك أن هذه الخدمات وأمثالها مما تقوم به النقابات من شأنها

أن ترفع معنويات أعضائها وتوفر لها حياة أسعد وتجعلهم يؤمنون بالنقابة كنظام اجتماعى له مقوماته وأهــدافه ورسالته النافعة والبناءة .

كما أوضح الزعيم الخالد أن الحركة النقابية لا بد أن تقوم على حماية حقوق الطبقة العاملة ، وأشار الى دور النقابة فى حماية حقوق العمال فى الجلسة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى فقال : « لماذا النقابة . . ؟ . . ومن أجل من ؟ . . نقابة تحمى مصالح من ؟ . النقابات يجب أن تمثل العمال . . تحمى مصالح العمال ولا تحمى مصالح الاحتكاريين أو مصالح المســتغلين . . وياريتكم تعملون لنا بحث فى هذه اللجنة وتخرجون بنتيجة فى موضوع النقابات . . والمفروض أن تكون النقابة لصالح العامل الذى يعمل . . هذه هى الحقيقة . . هذا هو الموضوع الذى وضحته حتى تبحثوه وتجدوا له حلا حتى عنــدما نقول نقابة تكون النقابة بمعنى الكلمة . . » .

ولذلك فإن المضمون الجماهيرى الذى قدمه عبد الناصر للتنظيم النقابى لا يتحدد بمجرد تنظيم صفوف المشتركين فى التنظيم لخلق إطار تنظيمى واسع فحسب . . وإنما يكمن المضمون أولا وأخيراً فى الحقوق التى للأعضاء على تنظيماتهم والتى تربط هؤلاء الأعضاء بتلك التنظيمات وبالتالى تكسب الأخيرة جماهيريته وشعبيته . .

الركن الثالث - ويكمن فى ديمقراطيتها :

عندما حدد عبد الناصر دور التنظيمات النقابية أبرز دورها

السياسي ، وتبدو أهمية هذا الدور بعد أن كفل الميثاق الوطني للقوى العاملة الأصيلة فى هذا الوطن وهى قوى العمال والفلاحين أصحاب المصلحة الأولى فى بناء الاشتراكية نصف المقاعد فى كافة التنظيمات السياسية والشعبية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابى . فقد حملها الزعيم الخالد مسئولية المساهمة فى التمكين للديمقراطية وتهيئة الحقل الصالح لخلق القيادات الواعية فقال فى الميثاق الوطنى : « **ان التنظيمات الشعبية وخصوصاً التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع ان تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة . ان هذه التنظيمات لا بد وان تكون قوى متقدمة فى ميدان العمل الوطنى الديمقراطى** وأن نمو الحركة النقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير بقوة نبضها . ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق هذه التنظيمات ويشل حركتها » .

فقد كان يرى عبد الناصر أن التنظيمات النقابية جـزء من التنظيمات الشعبية ومدرسة للديمقراطية تخلق القيادات الاشتراكية الواعية القوية المؤمنة بالمفاهيم الجديدة ، وتخرج جيل جديد من القادة المدربين على القيادات الشعبية من بين ملايين العمال والفلاحين لممارسة الحقوق الديمقراطية والنهوض بمسئوليات بنـاء المجتمع الاشتراكى وتطويره ، ومن هنا كان التنظيم النقابى أقوى دعامة للتنظيم السياسى فى المجتمع الاشتراكى ويتعاظم دور التنظيم النقابى وتتزايد مسئولياته بتقدم عملية البناء الاشتراكى إذ يقع عليه عبء قيادة جماهير العمال ومساعدتهم للقيام بدورهم ومسئولياتهم الجديدة لكى يكونوا قوة دافعة وتعمل فى نفس الوقت على حماية مكاسبهم الاشتراكية .

ويؤكد الزعيم الخالد هذا المعنى فى الميثاق الوطنى فيقول « إن نقابات العمال قد توصلت بقوانين يوليو العظيمة إلى مركز طليعى فى قيادة النضال الوطنى » .

كما طالب الزعيم الخالد فى بيان ٣٠ مارس « بإطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية سواء فى نقابات العمال أو نقابات المهنيين » .

هذه هى مسئوليات التنظيم النقابى ودورها فى المجتمع الاشتراكى كما حدده عبد الناصر — وهى مسئوليات ضخمة وكبيرة فى الإنتاج وفى تدعيم الديمقراطية . وهـذه كلها مسئوليات جديدة لم تمارسها الحركة النقابية قبل التطور الاشتراكى وأصبحت تمارسها اليوم باعتبارها جزء من الدولة وجهاز جماهيرى له قوته وفاعليته ، فقد عمل الزعيم الخالد على تدعيم التنظيم النقابى ليستطيع أن يشارك بدور إيجابى فى تحقيق نهضة المجتمع ونموه وتطوره .

طبيعة العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى واللجان النقابية :

حرص عبد الناصر على أن يوضح ويحدد طبيعة العلاقة النضالية بين التنظيم السياسى الأم — الاتحاد الاشتراكى العربى — وبين التنظيمات النقابية ، على أساس أن هذا يساعد على إطلاق الحركة الجماهيرية الخلاقة من عقالها وضمان تفاعلها مع التنظيم السياسى . وفى حديثه فى مؤتمر الإنتاج فى مارس سنة ١٩٦٧ تعرض للعلاقة بين الاتحاد الاشتراكى وبين النقابات على ضوء تجربة خمسة عشر عاماً بقوله : « أن هناك تناقضاً بينهما — وهو تناقض قائم لوجود المنافسة بينهما —

والذى أتصوره أن يكون هناك عـــدد كبير من أعضاء الاتحاد الاشتراكى أعضاء فى اللجنة النقابية ، الاتحاد الاشتراكى هو المنظمة الأساسية وأعضاء اللجنة النقابية أصلهم أعضـــاء فى الاتحاد الاشتراكى » .

وكان عبد الناصر يرى أن هـــذه التناقضات يمكن أن تحل إذا كانت هناك قيادات تقوم بالتوعية ، وأن يوجد تنظيم فى النقابات مرتبط بالتنظيم السياسى وبهذا يكون التنظيم السياسى له تأثير فعلى على النقابات ويكون هناك تفاعل بين النقابات وبين التنظيم السياسى وليس تناقضاً أو منافسة .

دور الاتحاد الاشتراكى واللجان النقابية فى وحدات الانتاج :

حدد عبد الناصر إطار العمل لكل من لجنة الاتحاد الاشتراكى واللجنة النقابيـــة حتى تكون واضحة الرؤيا أمـــام الأجهزة المختلفة بما يترتب عليه اختفاء المعوقات أو التناقضات التى كانت تعرقل العمل بالوحدة الإنتاجيةفيقول : « **عمل التنظيمات الشعبية سياسى بطبيعته** يتمثل فى التوعية وإدارة المناقشات وكسب الجماهير المترددة ، والتفاعل التام مع العمل السياسى العام كله ، وعلى اللجان متابعة العمل فى وحدتها والاطمئنان إلى سيره الكفء فى الخطوط المقدرة له وذلك دون أن تتدخل على الإطلاق فى عملية الإنتاج ذاتها أو فى تفاصيلها ، فإن كان لديها ما تلاحظه عليها كان أمامها أن تتصل فى شأنه برئاستها فى التنظيم السياسى .

« وإذا حاولت التنظيمات السياسية أن تتدخل فى عمليات الإنتاج

أو تفاصيلها تدخلا مباشراً فإنها بذلك لا تكون قد خرجت على مهمتها فحسب وإنما تكون قد أساءت إلى هدف الإنتاج وسيلة تحقيق الاشتراكية ، فضلا عن أنها باحتمالات أزدواج السلطة سوف تميع المسئولية وتحول دون حساب حقيقي للمسئولية عن أى تقصير أو انحراف » . ودعا عبد الناصر لحل التناقضات فى المصانع بالتفاهم والحوار والمناقشة « وبأن كل واحد يعرف أين التزامه الاجتماعى » .

كما حدد عبد الناصر دور اللجان النقابية فيقول : « أن مهمتها الأساسية داخل وحدات الإنتاج هى أن تسهر على تطبيق التشريعات العمالية ، وأن تشارك فى رفع مستوى كفاءة أعضائها ودخلهم عن طريق تنمية المهارات الفنية ، ثم أن تقوم برعاية النشاط الاجتماعى والثقافى فضلا عن مساهمتها بأية مقترحات قد يكون من شأنها زيادة الإنتاج » .

ويمكن اعتبار حديث الزعيم الخالد خطة عمل تفصيلية يلزم بها كل جهاز فى حدود الاختصاصات المحددة له .

تدعيم التعاون بين الادارة واللجان النقابية :

دعا عبد الناصر فى مناسبات مختلفة إلى التعاون بين الإدارة واللجان النقابية فى المؤسسات المختلفة فيقول : « عندنا زيادة فى الخبرة وزيادة الكفاءة ، عندنا النهارده فيه النظام الاشتراكى الموجود . . النقابات داخل مجالس الإدارة . . المفروض مفيش تناقض بين الإدارة والعمل وإذا كان فيه أى حاجة فده من رواسب الماضى ولازم كلنا وأحنا بندرس فى الخطة الأولى ونقيم الخطة الأولى نتعاون جميعاً للحل

بحيث أن إحنا نقيم اقتراب أكثر بين أطراف العمل والخطة الجديدة ونجاحها والوصول إلى أهدافها تتطلب تعبئة كاملة واعية » .

وتدعيما لمبدأ التعاون بين الإدارة العليا من جهة وبين التشكيلات القائمة فى المؤسسات ممثلة فى اللجنة النقابية والاتحاد الاشتراكى أصدر الزعيم الخالد القرار الجمهورى رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٦٩ بتشكيل لجان الإنتاج لتنسيق الجهود بين مختلف التنظيمات داخل الوحدة الإنتاجية وهى مجلس الإدارة واللجنة النقابية ولجنة الاتحاد الاشتراكى العربى من أجل مضاعفة الجهد وزيادة الإنتاج والتغلب على المشاكل والمعوقات ، كما أنها خطوة نحو حسم الخلافات بين هذه القيادات وبين الإدارة العليا والتى كانت أحياناً فى غير صالح الإنتاج وهى فى نفس الوقت عامل هائل فى زيادة تفهم القادة العماليين لفاعلية دورهم فى هذه المرحلة لتنمية وتطوير الإنتاج وتحقيق المزيد من التلاحم بينهم وبين قيادات الإنتاج الفنية والإدارية .

هذا هو نضال عبد الناصر . . من أجل حركة نقابية قوية ، فقد جعل من الحركة النقابية قاعدة طليعية يقع عليها عبء وحشد وتجنيد الطبقة العاملة وتوجيهها والارتفاع بمستوى أدائها لبناء المجتمع وتطويره ، كما عليها أيضاً مسئولية توعية هذه الملايين فكرياً وسياسياً لتتفاعل مع متطلبات التطوير ، ولتندفع بحماس وإيمان نحو تحقيق أهداف مجتمعنا الاشتراكى ، هذا فضلا عن دورها فى صيانة حقوق الطبقة العاملة ومكاسبها الاشتراكية ورفع مستواها المادى والثقافى والاجتماعى .

الفصل السابع

عبد الناصر والثقافة العمالية

تعتبر الثقافة العمالية فى العصر الحاضر دعامة أساسية من دعامات النهضة العمالية ، إذ لا يوجد بين الخطوات الإصلاحية فى مجالات العمل ما هو أعظم شأناً من الثقافة العمالية ، فهى من أهم العوامل الأساسية لتنمية الوعى القومى بين العمال ، ولذلك أصبح ضرورياً أن ترتبط الحركة العمالية بالثقافة العمالية .

ولهذا كانت الثقافة العمالية منذ قيام الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ محل اهتمام كبير فعملت على تنميتها ويسرت سبلها ، لأن تصنيع البلاد والأخذ بأسباب النهضة الصناعية وبناء الاقتصاد القومى يستلزم بالضرورة العناية بتثقيف العامل الذى يعتبر الدعامة الأولى فى البناء الاقتصادى حتى يتأتى له أن يكون إيجابيا فى الثورة الصناعية ، متفهماً ما عليه من واجبات وما له من حقوق .

كما أن مقومات التنظيم النقابى الناجح تتركز أساساً فى وجود قاعدة نقابية واعية وإيجابية من جهة وقيادة نقابية صالحة وأمينة من جهة أخرى ، ولهذا يسرت الثورة خدمات الثقافة العمالية خاصة بعد اتساع مجالات التنظيم النقابى ، وكان ذلك كله تمهيداً لما يستوجبه التحول الثورى الاشتراكى من تعبير أعمق وأشمل وبما يتمشى مع

احتياجات مجتمعنا الاشتراكى ويتفق مع مبادئه السياسية ومناهجه الاجتماعية وقيمه الخلقية .

ولذلك بذل الزعيم الخالد عبد الناصر خلال سنوات كفاحه ونضاله الثورى جهوداً كبيرة فى سبيل نشر الثقافة العمالية فى مستوياتها المختلفة وتطوير مناهجها وأساليبها تطويراً جذرياً وتخليصها مما فرضه عليه ظروف القهر والاستعمار والرجعية ، فقد كان الزعيم والمعلم يؤمن بأن المجتمع الثورى مسئول عن الثقافة العمالية بكل أشكالها وأنواعها وذلك لتغيير معالم التخلف الشديد الذى فرض على قوى الشعب العاملة ، لأن هذا العمل فضلا عما فيه من عدل فإنه كفيل فى الوقت نفسه بتنمية روح المسئولية لدى العامل والفلاح وحافزاً لهما على العمل الجاد المخلص فى بناء الوطن وبلوغ أهدافه فى الكفاية والعدل .

كما كان الزعيم والمعلم يرى أن استمرار الثورة السياسية والثورة الاجتماعية يستلزم بالضرورة الارتباط بثورة ثقافية ليتحرك المجتمع الثورى الجديد إلى أهدافه فى سرعة وقوة وأمان ، كذلك كان يدرك الزعيم والمعلم بعمق أن الثقافة العمالية فى مرحلة التحول الاشتراكى ضرورة حتمية لتحقيق إرادة الشعب العامل فى إقامة المجتمع الاشتراكى والذى تمثلت خطواته الاشتراكية الثورية بصدور قوانين يوليو المجيدة وهو ما يتطلب مناخاً جديداً للثقافة العمالية لتخدم بالأساس مجتمعنا الجديد . . مجتمع تحالف قوى الشعب العامل بقيادة طلائع العمال والفلاحين ، فهذه القوى الجديدة أصبحت ممثلة فى جميع الأجهـــزة التشريعية والتنفيذية والإدارية بما فى ذلك مشاركة العمال مشاركة إيجابية فى إدارة المنشآت التى يعملون بها ، كما أن هذه القوى هى صاحبة الثورة

وأول ما تواجه فى مسيرتها ألواناً عديدة من التناقضات ولا سبيل لتفهم هذه التناقضات وأسبابها ومظاهرها إلا بالعلم والثقافة .

ومن هنا بدأ عبد الناصر يواجه قضية الثقافة بوجه عام ، والثقافة العمالية بوجه خاص والعمـــل على تطويرها وربط الثورة الاجتماعية بثورة ثقافية فى نفس الوقت وفى هذا الميدان برزت عبقرية عبد الناصر بفكرة المتسع الآفاق .

الثقافة العمالية قبل الثورة :

عندما انطلقت ثورة ٢٣ يوليو بقيادة الزعيم الخالد عبد الناصر كانت الثقافة فى مصر تموج بتيارات فكرية وثقافية متناقضة ، فالثقافة تتأثر إلى حد كبير بواقع الحياة التى تعيش فيها بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

فمن ناحية كان المخطط الاستعمارى يرمى إلى ضرب قيمنا الوطنية والقومية بسلاح خطير قوامه إعاقة البعث الثورى ، كما عملت الرجعية والرأسمالية المستغلة على نشر ثقافة تستهدف خنق الفكر الثورى ، وترك القاعدة الجماهيرية من العمال والفلاحين فى ظلام الأمية، وتطبيقاً لهذه المفاهيم كانت الثقافة العمالية تخدم الأغراض السابقة وما ينبع عنها من قيم وأخلاقيات وتقاليد ، فقد كانت القوى الاستعمارية والرجعية تقوم بتزييف ثقافة عمالية لإفساد مفاهيم العمال وذلك بالإيحاء لهم بأن ما هو كائن إنما هو طبيعى ودائم مستهدفين بذلك تعطيل قدراتهم الإنسانية الخلاقة .

وقد أشار الزعيم والمعلم إلى الثقافة التى كانت سائدة قبل الثورة فى عيد العلم فقال « . . كان مجتمعنا قبل الثورة مجتمعاً إقطاعياً رأسمالياً يئن من الاستعمار والاحتلال . . ويكافح من أجل التحرر من الاستعمار ومن الاحتلال ؛ ويكافح من أجل إقامة عدالة اجتماعية والقضاء على الظلم الاجتماعى . . **والثقافة كانت فى الماضى تعكس النظام السياسى والنظام الاجتماعى** . . ولكن الشعب رغم هذا لم يسلم أبداً وكان يخرج الثقافة الشعبية . كان يحاول بكل إمكانياته أن يؤثر فى الثقافة التى أرادت الرأسمالية والإقطاع أن تفرضها علينا . . فكانت الثقافة تخرج من أبناء الشعب . . وهى فى هذا تعبر عن فكر الشعب من أجل حياة حرة سليمة . . كانت الثقافة هى التى تعين الشعب فى الكفاح الاجتماعى . . » . (من كلمة الزعيم فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١) »

ويقول الزعيم والمعلم فى مناسبة أخرى : **كانت هناك صراعات بين الثقافة الشعبية والثقافة التى أراد الاستعمار أن يفرضها علينا . . والثقافة التى ارادت الرجعية ان تفرضها علينا . . ولكن ثقافتنا انتصرت . . لان انتصار الثورة فى ٢٣ يوليو كان يعنى أن أفكار هذا الشعب قد انتصرت . . وان ثقافة هذا الشعب قد انتصرت . . .** » .

عبد الناصر . . يدعو الى ثورة ثقافية :

كان عبد الناصر الزعيم والمعلم يؤمن بأن عملية بناء مجتمع الثورة لا بد أن تقوم على أسس علمية وان تسير على منهج سليم يرتكز على التخطيط العلمى ويستخدم فى التنفيذ كل تطبيقات العلم الحديث فى مختلف الإنتاج . ولهذا أدرك القائد والمعلم أن واقع الأمر يحتم الانطلاق

فى ثورة ثقافية وفكرية شاملة لتحطيم أغلال التخلف الذى فرضته عصور الاستعمار والرجعيـــة ولتمضى الثورة فى سرعة وقوة لتلحق بركب التقدم الحديث ، وإنه يجب أن ترتبط الثورة السياسية والثورة الاجتماعية بثورة ثقافية ، فالثورة الثقافية هى التى تدعم التطبيق الثورى وتدعم الممارسة الثورية ، وتدعم العمل الثورى .

يقول الزعيم والمعلم فى خطابه أمام أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى : « **علينا ان نجابه ثورتين سياسية واجتماعية . . وعلينا فى نفس الوقت ان نجابه ثورة ثقافية ، والثورة الثقافية ضرورية لتدعيم الكيان السياسى والكيان الاجتماعى الأول . .** (من خطاب الزعيم فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

ويقول أيضا : « **لا بد للثورة الثقافية ان تفرض وجودها . . لان الثورة الثقافية انما هى الثورة الفكرية التى تمكنا من ان نحافظ على انتصارنا . . وتمكننا من ان نقضى على الاستبداد السياسى . وتمكننا من ان نضع مطالب الشعب موضع التنفيذ . . وتمكننا من ان نقيم بين ربوع بلادنا حياة كريمة حياة نشعر فيها بالعدالة الاجتماعية . حياة متحررة من الظلم الاجتماعى . .** » (من خطاب الزعيم فى ١٩٦١/١٢/٢٨)

ولهذا كانت مهمة الزعيم والمعلم مهمة شاقة . . مهمة بناء أفراد هذا المجتمع . . مجتمع الشعب العامل ، وتثقيفهم ثقافة اشتراكية صحيحة ، لأنه كان يرى أن الثورة الثقافية هى أساس الثورة السياسية والثورة الاجتماعية ، وبالثورة الثقافية يمكن القضاء على الاستعمار والرجعية والاقطاع وسيطره رأس المال ، ويستطيع الشعب العامل

أن يعرف حقوقه وأهدافه ، وأن يظهر القدرات والوسائل التي تمكنه من بناء المجتمع المتحرر الذى تسوده الكفاية ويسوده العدل ، كما أن تطور المجتمع يستلزم تطور الأفكار ، والفكر ليس له نهاية ، والعمل الفكرى من أول الواجبات التى تقع على المجتمع الاشتراكى.

أهمية الثقافة العمالية :

إن الفكر الناصرى المصاحب لثورة ٢٣ يوليو ، هو فكر يمكن الجماهير وقواه العاملة من أن تأخذ مكانها الصحيح ، ومن هنا يتضح أن أولى مهام الثقافة العمالية وهى تأخذ بفكر المجتمع الجديد أن تعمل على تدعيم العلاقات الاشتراكية فى المجتمع بتأكيد سلطة الشعب على كل المقدرات السياسية والاقتصادية ، وهذا يتطلب مزيدا من العمل الثقافى الاشتراكى . ففى ظل التطور الاجتماعى والاقتصادى والقومى الذى أخذت بأسبابه الثورة ثم تقديرا للدور الذى يساهم به العامل فى بناء اقتصاديات الوطن وما يمكن أن ينهض به فى جوانب الحياة الأخرى القومية والاجتماعية الذى يستلزم تنمية قدراته الإنشائية وتعميق شعوره بالمسئولية ليقوم بأداء واجبه على أتم وجه ولا يتأتى هذا إلا عن طريق تمكينه الأخذ بأسباب الثقافة التى تساعده على فهم أمور الحيـــاة المحيطة به وتكوين اتجاهات فكرية سليمة تمكنه من التطور باستمرار داخل إطار مجتمعنا المتطور وتضمن باستمرار مسيرته فى الخط السليم دون انحراف ، وأن يعى حركة المجتمع الجديدومساره فى الداخل وفى الخارج .

وقد أشار عبد الناصر الزعيم والمعلم إلى أهمية الثقافة فى كثير من

خطبه وأحاديثه فقال : « **الثورة الثقافية لها اهمية كبرى . . لأنها هى التى تدعم التطبيق الثورى . . هى التى تدعم الممارسة الثورية . . هى التى تدعم العمل الثورى . .** » .

ويوضح عبد الناصر أهميـــة الثقافة فى مناسبة أخرى فيقول : « **يسرنى ان أرى الوعى الاجتماعى قد اخذ سبيله الى المحيط العمالى . .** الوعى الذى يبصرهم بمالهم من حقوق على الدولة وما عليهم من التزامات إزاءها . . الوعى الذى ينير لهم الطريق . . طريق المستقبل العظيم الذى ينتظرهم أولا ، وينتظر الوطن ثانيا . . وهو طريق طويل شاق . . يستلزم منا تضافر الجهود والتعاون المثمر بالعرق المصبوب . . **فالعمال حجر الزاوية فى نهضتنا المستقبلة ، وعلى كفاحهم يتوقف مصيرها . والعامل الواعى لا بد ان يعرف الغاية ، ويقدر الأمور ، ويزن الأفكار ، فلا سبيل الى تضليله ولا سبيل لبلبلة آرائه وتخزيل صفوفه . .** » . (من خطاب الزعيم فى ١٩٥٦/٥/٣٠) .

ويقول الزعيم والمعلم فى حفل عيد العلم : « . . **اذا كان العلم هو الذى يصنع القوة . . والعلم وهو الذى يحقق زيادة الانتاج . . فان العلم أيضا هو القادر على تمكين القيم الروحية والمعنويه من اقامة اطار يشد المجتمع كله بعضا الى بعض ويربط امكانياته كلها برباط الوحدة والتضامن . والعلم فى المعامل ضرورة والعلم فى المصانع ضرورة ، ولكن العلم فى قلوب الناس وفى ضمائرهم الزم الضروريات . .** » . (من كلمة الزعيم فى عيد العلم عام ١٩٦٠) .

مفهوم الثقافة العمالية .

قضت ثورة ٢٣ يوليو على الماضى البغيض بجميع صوره ،

وظهرت مفاهيم وقيم ومثل عليا كانت مفتقدة ، فالثورة تعنى أولا وقبل كل شيء تحولا أساسياً فى الاتجاه الفكرى العام ، وهذا التحول يستهدف إحلال نظام سياسى واجتماعى محل نظام آخر ، يعنى أن النظرة إلى الحياة وإلى قيمها ومقوماتها تغيرت بدرجة أصبح من الضرورى معها القيام بنظام جديد فى جوهره وثقافته ، فالثقافة تعبر عن فكر الشعب من أجل حياة حرة كريمة – كما قال الزعيم والمعلم – إن الثورة الثقافية بمدلولها الأعم هى إحدى الجوانب الرئيسية فى ثورتنا الإنسانية الشاملة .

ولقد أوضح عبد الناصر مفهوم الثقافة ، بأنها إعادة تشكيل فكر ووجدان الشعب العامل بالقيم الجديدة للمجتمع ، وقوامها صنع قيم المستقبل ، متجاوزة التراث الرجعى والاستعمارى ومنتصرة على أثاره الضارة ومن هذا الإدراك الواعى لمفهوم الثقافة رفع عبد الناصر شعاراته الهادفة إلى تحرير المجتمع من كل مظاهر التخلف الحضارى مؤكداً أهمية الثقافية ومزجها بالفكر الثورى .

يقول الزعيم والمعــلم : « **لا بد لنا من ثورة ثقافية معادية للاستعمار والرجعية والاقطاع ورأس المال والاستغلال . . ثورة ثقافية هادفة الى أن يعرف الشعب حقوقه ومكاسبه وآماله . . ثورة تفتح عيونه على أعدائه وعلى أصدقائه . ثورة تمكن من بناء المجتمع المتحرر الذى تسوده الكفاية والعدل** » .

ويوضح عبد الناصر مفهوم الثقافة فى مناســبة أخرى فيقول :

« **أن الثورة الثقافية هى الثورة الفكرية التى تمكننا من أن نحافظ على انتصاراتنا . وتمكننا من أن نحافظ على مكاسبنا** . . وتمكننا من أن

نضع مطالب الشعب موضع التنفيذ . . وتمكننا أن نقضى على الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى . . وتمكننا من أن نقيم بين ربوع بلادنا حياة حرة كريمة حياة نشعر فيها بأننا نسير جميعاً من أجل بلدنا تحت راية الكفاية والعدل . . » .

أسس الثقافة العمالية :

أوضح الزعيم الخالد عبد الناصر أسس الثقافة العمالية وذلك من أجل إرساء دعائم ثقافة اشتراكية تهدف إلى خدمة المجتمع وتعمل على تحرير المواطنين من كافة الرواسب التى ورثها الوطن عن عهود تحكم الرجعية والاستعمار . وقد بلور الزعيم والمعلم أسس الثقافة العمالية فى ضوء مرحلة التحول الاشتراكى فى العناصر الآتية : —

١ ـ الايمان بالله . .

٢ ـ الاعتزاز بالوطن . .

٣ ـ تعميق فلسفة الثورة . .

٤ ـ اعتناق القومية العربية . .

٥ ـ ممارسة الحياة فى المجتمع الأشتراكى . .

كما حدد الزعيم والمعلم أسس الثقافة العمالية فيما يلى : —

١ — إن الأصل النفسى للثورة الثقافية « **انسانى** » أى أنه نفس الأصل الذى ترتكز عليه كل من الثورة السياسية والثورة الاجتماعية ، وأن غاية الثورات الثلاث هى الوصـــول إلى درجة يكرم فيها الإنسان .

٢ ـ كما أن الثورة السياسية « **تشرك** » الشعب فى الحكم ، وكما أن الثورة الاجتماعية « **تشرك** » الفلاح فى أرض الإقطاع ، والعامل فى ربح المؤسسة . . فإن الثورة الثقافية « **تشرك** » من لم ينل حظاً من العلم والرفاهية مع من أتيح له حظ منها ، ونتيجة ذلك أن تنفسح الحياة للفرص المتكافئة .

٣ ـ ليس المهم أن يملك المحروم بل إن الأهم من ذلك أن يحافظ على ما ملك ، وأن تتطور نفسيته حسب التطور الاجتماعى والسياسى حتى يمكن أن يضطلع بذلك ، ومهمة الثورة الثقافية أن تقود هذا الوعى حتى ينضج ويكتمل بحيث لا تهدد هبات المستقبل هذه المكاسب بالضياع .

٤ ـ الثورة الثقافية يجب أن تصل إلى السواد الأعظم من الشعب ، إلى القرية حيث مازالت الغالبية تحيا حياة غير لائقة .

٥ ـ فى مرحلة التطبيق الثورى لفلسفتنا السياسية أو الاجتماعية لن نضمن للأفكار أن تؤتى ثمارها إلا إذا صحبتها عند التطبيق توعية بحقائق الأهداف المنشودة .

٦ ـ الثورة الثقافية ـ كما أوضح الزعيم والمعلم ـ ليست وظيفة ، وإنما هى أسلوب حياة وهذا الأسلوب فى أمس الحاجة إلى القدوة الصالحة .

٧ ـ الثورة الثقافية هى وحدها القادرة على أن توفر للدولة الملايين العديدة التى تنفق فى وجوه قد يكون السبب فى وجودها نقص فى التوجيه والإرشاد والتوعية .

أهداف الثقافة العمالية :

أن الهدف من الثقافة العمالية هو توجيه أفراد الطبقة العاملة وإرشادهم إلى ما يرفع مستواهم المادى والأدبى ويقوى روحهم المعنوية وشعورهم بالمسئولية ويحفزهم إلى التعاون والتضحية ومضاعفة الجهد فى خدمة الوطن وبصفة عامة إلى ما يعين على جعلهم مواطنين صالحين.

ولا ريب أن فى مقدمة أهداف الثقافة العمالية توعية المواطنين وتوضيح واجباتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والوطنية والقومية وتأهيلهم للمشاركة فى المجتمع القائم على الكفاية والعدل . كذلك إتاحة الفرصة للراغبين فى توسيع مداركهم ورفع مستواهم الفكرى والثقافى وارتياد ميادين المعرفة فيقبلون على عملهم اليومى أوفر حيوية وأكثر إنتاجاً .

كما كان من نتيجة إطلاق الحريات النقابية وتعميم حق التنظيم النقابى أن اتسعت القاعدة النقابية ، الأمر الذى يستدعى تثقيف العمال بحيث يخرج منهم قادة نقابيون صالحون ، إذ لا يمكن لتنظيم نقابى من الاستمرار والبقاء إلا إذا كان يستند على قاعدة نقابية واعية وتديره قيادة نقابية صالحة ولذلك أصبح من الضرورى أن يرتبط التنظيم النقابى ببرامج ثقافية تساعد النقابات فى ممارسة وظيفتها ونشاطها على أكمل وجه من ناحية ويكفل توافر القيادات النقابية الصالحة المتجددة من ناحية أخرى .

ومن أقوال عبد الناصر وأحاديثه وبياناته فى المناسبات المختلفة يمكنا أن تحدد أهداف الثقافة العمالية فى الأغراض الأساسية الآتية : —

الغرض الأول : خدمة الطبقة العاملة :

وذلك عن طريق تزويد العاملين بالثقافة اللازمة لتفهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقومية على وجهها الصحيح حتى يستمتعوا بحياتهم الاستمتاع الصحيح ، وليكونوا مواطنين صالحين قادرين على النهوض بمسئولياتهم فى كافة الميادين ، وما من شك فى أن الثقافة العمالية ستدفع بالإنتاج إلى الأمام وتخلق من العامل إنساناً جديداً متفتحاً يقدر المسئولية الملقاة على عاتقه تمام التقدير ويتفاعل مع عملية التغيير المزدهرة التى يمر بها مجتمعنا ويشعر بأنه يصنع بيديه حاضره ومستقبله ومستقبل أولاده .

فالثقافة العمالية جزء لا يتجزأ من تطورنا الثورى وخلق الوعى العمالى والارتفاع بمستوى المسئولية لمواجهة القوانين الثورية لاشتراكية ،وما تتطلبه من دور جديد للعمال فى تحقيق الرفاهية وحماية المكاسب الثورية والزود عنها . ولذلك يعتبر تثقيف العمال خطوة هامة وقفزة كبرى نحو خلق العامل المتطور الواسع الأفق ، الذى يساير التطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ، والمتفهم لحاجيات الوطن ، فالعامل المثقف المؤمن بأهداف اشتراكيتنا هو أشد فاعلية وأثراً وأكثر إنتاجاً وتقديراً للمسئولية .

الغرض الثانى : مساندة الحركة النقابية :

لم تعد النقابات فى مجتمعنا الاشتراكى كما كانت فى الماضى عبارة عن تكتلات عمالية للوقوف فى وجه طغيان الرأسمالية بقصد انتزاع

حقوق العمال ، فالدولة أصبحت حريصة على صالح العمال وغدت النقابات متعاونة مع الدولة فى وضع الخطط ورسم السياسات الكفيلة بتحقيق رفاهية العاملين ، ومن هنا لم يعد دور النقابيين هو دور المناضلين الذين يثيرون الحرب فى وجه الرأسمالية وإنما أصبح دورهم دور المخططين الذين يشاركون فى رسم سياسة الأجور وتخطيط القوى العاملة ودور المشرفين على تنفيذ التشريعات العمالية .

ولن يستطيع النقابيون أن يؤدوا هذا الدور إلا إذا تزودوا بالعلم والمعرفة اللازمين لممارسة هذه المسئوليات ، كما أن التنظيم النقابى على أساس المستوى القومى للصناعات يحتاج إلى الاستعانة بالخبراء الفنيين فى مختلف الخدمات والاختصاصات النقابية ، هذا فضلا إلى ما هو معروف من أن الثقافة العمالية تغرس فى نفوس القاعدة العمالية الوعى النقابى الذى يحفزهم على الانضمام إلى النقابات .

ولهذا طالب عبد الناصر الزعيم والمعلم بأن تتحول نقابات العمال إلى مراكز للإشعاع الفكرى الخلاق والقومى والمهنى ، فتصبح مدارس للفكر الاشتراكى فتقوم بدراسة المعالم الرئيسية لاشتراكيتنا ، ثم بدراسة القوانين الثورية المختلفة وشرح أهدافها وما سوف يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية ودور العمال فى تنفيذ هذه القوانين ، وتخطيط المشروعات والعمل على مضاعفة الإنتاج وحماية الممتلكات العامة من التبديد والإهمال ، وغير ذلك من الموضوعات التى لا غنى عنها للعمال بحيث تفتح لهم فرص التوعية واشتراكية الثقافة على أوسع نطاق .

الغرض الثالث : دعم الاشتراكية العربية :

أثارت مرحلة التحول الاشتراكى كثيراً من الأفكار والآراء فى عقول العمال ، ومهمة الثقافة أن تقود تفكير العمال إلى الطريق الاشتراكى السليم ، ولذلك فإن هـــذه المرحلة تتطلب خطة للفكر الاشتراكى تفتح الباب أمام جماهير العمال الدراسة الاشتراكية ومراحل تطبيقها وخصائص الاشتراكية العربية لينعكس هذا التفكير بين صفوف جماهير العمال فى المصانع وبالتالى ينعكس هذا التفكير داخل مجالس الإدارة عن طريق العمال وفى التنظيم النقابى عن طريق أعضاء مجالس النقابات وفى لجان الاتحاد الاشتراكى ، وتتطلب هذه المرحلة مزيداً من الدراسات الاشتراكية التى تقوم على المناقشة والبحث التى تمكن العامل العادى من المزيد من الثقافة الاشتراكية .

الغرض الرابع : دعم الكفاية الانتاجية :

تستهدف الثقافة العمالية رفع الكفاية الفنية والفكرية للعمال بغية رفع الكفاية الإنتاجية ، كما تستهدف تدعيم المشاركة الإيجابية فى إدارة الوحدات الإنتاجية والمشاركة فى عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لزيادة الإنتاج وتوسيع قاعدته وتحسين نوعه .

الغرض الخامس : دعم السياسة الداخلية :

وتستهدف الثقافة العمالية تدعيم تحالف قوى الشعب والتنظيمات النقابية وحل الصراع سلمياً فى إطار التحالف والعمل على تذويب

الفوارق بين الطبقات ، ورفع قدرة الشعب العامل القتالية والدفاعية نظراً للظروف الراهنة وظروف العدوان ، لمواصلة مرحلة الصمود وتخطيها إلى مرحلة الردع ، وإلى مرحلة تحرير الأرض المغتصبة ، والوقوف ضد أى محاولة استغلالية أو محاولا تمركز قوى غير قوى الشعب العامل .

الغرض السادس : دعم السياسة العربية :

تستهدف الثقافة العمالية تدعيم العمل العمالى العربى المحقق لوحدة الأمة العربية بالدعامتين الأساسيتين الحرية والاشتراكية وتعبئة الجهود العمالية العربية لمواجهة حالة العدوان القائم على الأرض العربية .

الغرض السابع : دعم السياسة الخارجية :

وتستهدف الثقافة العمالية محاربة الاستعمار والاستغلال بكل أشكاله وصوره عن طريق الدراسة الواعية للظروف الداعية لوجود الاستعمار والعمل على كشف ألوان الاستعمار والاستغلال وتدعيم السلام القائم على العدل . وتبادل الخبرات الفنية العلمية المؤدية إلى توسيع قاعدة الرخاء ، والاشتراك الواعى مع المنظمات العمالية العالمية ، وبالقدر الذى يخدم أهدافنا العامة ومن خلال سياستنا الخارجية .

وتطبيقاً لكل هذا نجد أن الثقافة العمالية منذ نشأتها تعمل نشطة لتحقيق هذه الأغراض عن طريق العديد من مراكز الثقافة العمالية والمعاهد المتخصصة ــ من خلال برامج عامة أو متخصصة فى المجالات الشعبية المختلفة التى يحتاجها النشاط العمالى فى مجتمعنا .

الثقافة سلاح جماهير الشعب العامل :

تهدف الثقافة إلى توعية الملايين من جماهير الشعب العامل ليتفاعل مع متطلبات التطور ولتندفع هـذه الملايين بحماس وإيمان نحو تحقيق الأهداف المنشودة ولا يمكن تكوين قاعدة جماهيرية واعية وأمينة على مسئولياتها ورفع الكفاية الفكرية والثقافية للجماهير الكادحة وخلق الكوادر العمالية والسياسية والنقابية وغرس مبادىء الأيدولوجية الاشتراكية العربية دون ثقافة متطورة ومتحررة تكون انعكاساً للمجتمع الاشتراكى . فالطبقة العاملة لا يقتصر دورها فى مجتمعنا الاشتراكى على الوقوف أمام الآلة وإنما يتعدى ذلك إلى بناء الوطن وتحريره وأن مسـئوليتها تمتد فتشمل كل ما يتصل بشئون الحياة ولذلك فهى محتاجة إلى التوعية والفهم المدروس لأهدافنا العليا ومعرفة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به حتى يمكنها التصدى بوعى وكفاءة لتحمل المسئوليات القيادية فى العمل الوطنى وتوقن أن مصيرها مرتبط بمصير المجتمع الاشتراكى الذى نعيش فيه .

فالثقافة سلاح جماهير الشعب العامل ، وعن طريقها يمكنها أن تواجه المسـئولية بفكر جديد يقوم على التفاعل الايجابى فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وتدعيم الطاقات الوطنية التقدمية لإقامة المجتمع الاشتراكى ، كما أن الثقافة هى سلاح الثورة فى يد الطبقة العاملة ، وسلاحها البناء فى حماية مكاسبها وسلاحها فى معارك الإنتاج . وقد أشار عبد الناصر الزعيم والمعلم إلى ذلك فى مناسبات مختلفة فيقول :

« **الثقافة هي السلاح الأساسى الذى نريدها انعكاساً للنظام الجديد المتحرر من الاستغلال السياسى . . والاستغلال الاجتماعى . . والاستغلال الاقتصادى** .. الثقافة الت نريدها هى ثقافة الشعب المعادية للاستغلال الاقتصادى . . ثقافة الشعب المعادية للاستغلال الاجتماعى . . ثقافة الشعب المعادية لاستغلال الإنسان للإنسان . . **هذه هى الثقافة التى نريدها فى مجتمعنا وهذه هى الثقافة التى تمكن لنا فى ان نسير فى اشتراكيتنا . . هذه الثقافة هى سلاحنا ولا بد أن تكون مبنية على أسس اشتراكية . .** » .

ويقول الزعيم الخالد فى مناسبة أخرى : « . . يبقى الشعب لا بد أن يتسلح بأيه ؟ . . يتسلح الشعب بالوعى . . علشان ما ينضحكش عليه . . علشان يبنى الديمقراطية السليمة . . علشان نقيم العدالة الاجتماعية . . ويقيم الاشتراكية فى كل أنحاء البلد . . **الديمقراطية الاشتراكية اللى تنادى بيها هى ديمقراطية الشعب العامل الذى يجب أن يتسلح بالوعى . . الشعب العامل المتسلح بالوعى حتى لا يستطيع أعداء الشعب أنهم يضللوه ، أو يضحكوا عليه . . أو يبثوا بينه الكلام الذى لا يتجه بأى حال الى البناء** . . » . (من خطاب الزعيم فى الإسماعيلية فى ١٤ / ١٢ / ١٩٦٤) . .

الشعب العامل هو جيش الثقافة :

وكان الزعيم الخالد عبد الناصر يرى أن المجتمع مسئول عن تثقيف قوى الشعب العاملة وهو يمارس هذه المسئولية من خلال المؤسسة الثقافية العمالية المنبثقة من تنظيمه السياسى « الاتحاد الاشتراكى » ، فالمؤسسة الثقافية مسئولة عن توعية قوى الشعب

العاملة من عمال وفلاحين ومثقفين ، وكل فرد يعمل من أجل آمال هذا الشعب ومن أجل ثورته الاشتراكية فهؤلاء هم جيش الثقافة ، ولقد أشار عبد الناصر إلى ذلك فى عيد العلم فقال : « إن العلم عماد بناء الأمة المادى ، والثقافة عماد بنائها الفكرى . . ولقد انتصرت ثقافة الشعب حين انتصرت ثورة ٢٣ يوليو لأن هذا الانتصار كان نهاية الصراع بين ثقافة يريد الاستعمار وأعوانه فرضها على الشعب ولكن الشعب تمكن من المحافظة على أفكاره تجاه الظلم الاجتماعى وطموحه إلى حياة كريمة تسودها العدالة الاجتماعية والديمقراطية الصحيحة . . إن الثقافة التى نريدها اليوم تنشد ديمقراطية تقاوم ديكتاتورية الطبقة الرجعية المستبدة وتقاوم ديكتاتورية البروليتاريا . . **ولهذا فان جيش الثقافة الجديدة هو الشعب كله بعماله وفلاحيه وطلابه وتجاره وابناء الطبقة المتوسطة فيه . .** » .

ويقول الزعيم والمعلم فى مناسبة أخرى : « . . كما قلت لكم أن كلمة ثقافة تعنى العقيدة الفكرية أو المذهب الفكرى . . وهناك فرق بين العلم والثقافة . . **الثقافة جيشها هو هذا الشعب كله من الفلاحين والعمال . . من كل فرد يعمل من أجل آمال هذا الشعب ومن اجل ثورته الاشتراكية . . .**

المثقف الثورى :

الثورة الثقافية ــ كما ذكرنا ــ جزء لا يتجزأ من ثورة ٢٣ يوليو المجيدة ، بل هى جزء أصيل من ثورة الشعب العامل من أجل الحرية والطمأنينة ، ومن أجل تأكيد ذاته ووجوده ، ولهذا فإن كل ثورة تكمل الأخرى لأنها واحدة فى المثل والأهداف ، ولهــذا فإن

امتزاج وتفاعل هذه الثورات روحياً وعقلياً وتكاملها اقتصادياً وسياسياً ، مهمة من مهام المثقفين الثوريين الأساسية والجوهرية .

والمثقف الثورى هو إنسان متوازن متكامل يفكر ويترجم أفكاره إلى حركة وعمل ويؤمن ولكن لا يتعصب ، ويفتح روحه على كل الآفاق ويقتحم كل الميادين ولكن لا يفقد ذاتيته وشخصيته مطلقاً ، ويؤمن بشعبه ولكن يراه بين شعوب العالم يجمع بين الإيمان والمقدرة وبين التعمق والشمول وبين التخصص والتفتح .

وكان يرى عبد الناصر أن الثورة لا تتحقق إلا إذا أنجبت مثقفين ثوريين يشتركون بدور جوهرى ورئيسى فى الإعداد للثورة وفى القيام بالثورة وفى حماية وتدعيم الثورة ثم فى بناء المجتمع الجديد والإنسان العامل الجديد الذى قامت من أجلهما الثورة . والثورة الحقيقية هى التى يشترك المثقفون فى كل مرحلة من مراحلها ويمتزجون بها امتزاجاً تاماً نظرياً وتطبيقياً فكرياً وعملياً . وقد أشار الزعيم والمعلم إلى ذلك فى مؤتمر المثقفين بجامعة القاهرة فقال :

« **المثقف هو كل من يفتح ذهنينا ويعطى للمجتمع نتاج عقله وفكره سواء كان مهندساً فى الصحراء أو عالما فى الذرة أو عاملا نقابيا أو كاتبا أو طبيبا أو باحثا أو فنانا أو استاذاً أو طالبا . . والمثقفين قوة وهى قوة موزعة على جميع الطبقات بل هى طليعة كل الطبقات . فيه الفلاح المثقف والعامل المثقف والفنى المثقف والعالم المثقف** يعنى إيه المثقف ؟ . . المثقف هو الذى يفكر فى أحوال المجتمع ككل . . يفكر بأى صورة من الصور فى المجتمع بصرف النظر عن تفكيره . . المثقف هو كل

من يهتم بالأمور العامة وتفسير حركة المجتمع ويملك الاستعداد الفكرى والذهنى لهذه الأمور ٥٥ » .

دور المثقف الثورى :

يجب على المثقف الثورى ألا يفصل بين النظرية والحركة ، وألا يفصل بينه وبين الشعب وألا يفصل بينه وبين التراث الوطنى ، وأن يعيد بناء كل الجسور والكبارى الثقافية التى حطمها الاستعمار ليخلق الهوة بين المثقف وبين شعبه وثورة شعبه ، والمثقف الثورى هو الذى لا يؤمن أن دوره هو التفكير والتعليم ، ولكن دوره التطبيق أيضاً ، والمثقف الثورى عضو من المجتمع بل هو أشد أعضاء المجتمع حساسية وقدرة وهو لهذا أشد أعضاء المجتمع انغماساً فى حياته ومشاكله

والمثقف الثورى رجل يرى الحياة معركة متكاملة متصلة لا بد أن يشترك فيها من البداية إلى النهاية ، ولهذا فإن دور المثقف الثورى هو ألا يبتعد عن الشعب مطلقاً ، وأن يسير دائماً معه جنباً لجنب وفى اتصال وثيق وأن يتعلم من الشعب دائماً كما يريد أن يعلم الشعب بل إن هذا الاتصال الوثيق بين المثقف والواقع وبينه وبين الناس هو ما يعمق المعانى التى يقرأها ويدرسها فى الكتب وهو ما يقربه دواماً من الينابيع الأصيلة الجياشة للحق والحياة .

ودور المثقف الثورى هو أن يبدد كل الأكاذيب والمقترحات التى نسجها وزرعها الاستعمار حول ذاتية الشعب وحول تاريخه ومشاكله وتراثه ، وأن يدرس بموضوعية وبعمق مشاكل الشعب الرئيسية وأن يشرحها بكل أبعادها ليشترك الشعب كله فى فهمها وفى

حلها ، وتراث الشعب هى العمود الفقرى لروح الشعب وهو حصيلة كل قواه المبدعة الخلاقة ، وهو انعكاس أصيل لشخصيته ، ذاتيته ولهذا كان حرص الاستعمار دائماً على أن يفتت هذا التراث وأن يسحقه ويشك فى أصالته وقيمته . ودور المثقف الثورى إذن هو العودة مرة أخرى إلى التراث الوطنى لتنقيته وتطويره ولاكتشاف الاستمرار والتماسك فى حياة وكيان الشعب .

وقد اشار عبد الناصر الزعيم والمعلم الى دور المثقف الثورى ومدى التزامه فى مؤتمر المثقفين بجامعة القاهرة فقال : « . . المثقف ملتزم . . يعنى إيه ملتزم ؟ لازم نحدد دور الالتزام ودرجات الالتزام بالنسبة للمثقف . . الالتزام الوحيد هو الالتزام بالارتقاء بالمجتمع وبالارتقاء بالحياة عن طريق المشاركة فى العمل والتوجيه السياسى والفكرى ولا يستطيع المثقف الملتزم أن يؤدى هذا الدور بالعزلة وإنما يستطيع أداء هذا الدور بالاقتراب والاندماج المجتمع . . لا بد للمثقف أن يدرس أحوال المجتمع . . لا بد للمثقف أن يعانى ما يعانيه المجتمع . . لا بد للمثقف أن يستوعب مشاكل المجتمع وأمانى المجتمع . . لا بد له أن يحلل حركاته واتجاهاته . . وبهـــذا يكون المثقف فعلا يؤدى كمثقف ثورى يعمل لمصلحة الجماهير ولمصلحة الشعب ولمصلحة الحيـــاة . . .

« المثقف الثورى لازم يكون ملتزم لمجتمعه ولبلده ولوطنه طبعاً العامل النقابى اللى هو ابتدى يعمل ثم تثقف العلم بيكون ملتزم لطبقة العمال حايفضل طول عمره ملتزم للطبقة العمالية طبعاً . . » .

ويستمر الزعيم والمعلم فى ايضاح مهمة المثقف الثورى فيقول :
« إحنا فى مرحلة تحول من الاستغلال إلى تذويب الفوارق بين الطبقات .. إحنا فى مرحلة تحول إلى الحرية الاجتماعية والحرية الاجتماعية هى المدخل الوحيد إلى الحرية السياسية .. إحنا ميقناش مجتمع اشتراكى ولكن نحن نمر بفترة التحويل من المجتمع الاقطاعى الرأسمالى إلى المجتمع الاشتراكى الذى تذوب فيه الفوارق بين الطبقات أصعب مرحلة وأصعب مسئولية .. كل مثقف ملتزم ثورى يشعر بمشاكل ومصاعب مرحلة التحول .. وقلت إن المثقفين فى هذا بيمثلوا كل الطبقات وقلت إن المثقف ممكن يلتزم بالنسبة لمصلحة طبقته كالعامل النقابى وقد يتسع التزام المثقف فيكون التزام أشمل وأعم إلى الحدود الوطنية والقومية وهذ هو العمل السياسى كما يجب أن يكون طبعاً قد يتسع التزام المثقف بعد هذا أكثر فيكون التزام بقضايا الإنسانية كلها .. » .

ويوضح الزعيم والمعلم أهمية الحديث الى المثقفين وسهولة الحديث اليهم وصعوبة الحديث اليهم فى نفس الوقت فيقول : « أهمية الحديث لأنهم كما قلت طلائع كل الطبقات والعنصر القائد والدافع لحركة كل الطبقات واللى عاوز أقوله ما ينبغى أن يتوفر فى المثقف الملتزم هو القدرة على تصور التطور والسعى عن طريق الدعوة والمشاركه الايجابية فى العمل على تحقيق هذا التصور ، إن الثقافة فى صميمه هو السعى الدائب والدائم لايجاد تناسق بين الحقيقة والواقع وملاءمة حركة المجتمع مع اتجاهات التطور الإنسانى دى أهمية الحديث إلى المثقفين ..

أما سهولة الحديث إلى المثقفين ليه الحديث إلى المثقفين سهل ؟ .
لأن المثقف بالطبيعة علمى فى تفكيره يعتمد على التحليل أكثر ما يعتمد على الإنفعال وإحنا محتاجين إلى التحليل أكثر من الانفعال لأن المجتمع اللى بنعيش فيه أصبح معقداً بالكثير من التفاصيل .

« أنا بأقول ان العمل أصبح معقداً جداً فى كل ناحية من النواحى سواء كانت الناحية الوطنية أو الناحية القومية أو الناحية الدولية ، كل ناحية من النواحى فيها تفاصيل كثيرة . التفكير العلمى يسهل إيضاح واستيعاب هذه الأمور والاهتمام بالتفاصيل هو الذى يفرق النظرة العلمية للأمور عن النظرة السطحية لها .

« لما بنقول ان إحنا ننظر إلى الأمور نظرة علمية . معنى ذلك إننا نخطط على أساس حقائق ودقائق للمسائل . الحقائق الكلية والتفاصيل الدقيقة فى نفس الوقت .

« وعندما أقول إن الحديث مع المثقفين سهل فهذا هو السبب من نظرتهم الكلية والتفصيلية إلى الأمور . . » .

انشاء المؤسسة الثقافية العمالية :

إن انشاء المؤسسة الثقافية العمالية يمثل انجازاً ضخماً للزعيم الخالد عبد الناصر لنشر الثقافة العمالية وتطويرها مستخدمة الأساليب القادرة على تحقيق هذه الغاية . فقد كان طبيعياً أن يصاحب القرارات الاشتراكية قرارات أخرى تخدم أهداف التحول الاشتراكى ، ولذلك كان من الطبيعى أن يلحق بهذه القرارات قرارات أخرى تهيئ للعاملين

فرص الاستزادة من التثقيف بما يؤهلهم كى يكونوا أصحاب سيادة حقيقية فى المجتمع الاشتراكى فبالعلم يتعمق مفهوم السيادة ، وبالتطبيق العلمى تتحول القوانين إلى حقائق راسخة ومن أجل هذا ، وفى ١٦ أكتوبر عام ١٩٦١ ، أى بعد صدور القرارات الاشتراكية بشهور قليلة صدر القرار الجمهورى بإنشاء المؤسسة الثقافية العمالية مستهدفاً النهوض بمسئوليات التربية الثقافية والقومية والنقابية للعمال ، ونظراً لأن المجتمع الاشتراكى مسئول عن تثقيف جماهير الشعب العامل ، فهو يمارس هذه المسئولية من خلال تنظيمه السياسى ، ولهذا أصبحت المؤسسة منبثقة من الاتحاد الاشتراكى .

وتهدف المؤسسة إلى تدعيم الثقافة القومية للعمال وتربيتهم تربية قومية لينهضوا بمسئولياتهم فى بناء الوطن والقيام بدورهم فى المجتمع الاشتراكى ، وإعداد القادة النقابيين ليضطلعوا بمسئولياتهم فى الميدان العمالى الدولى وتعريفهم باتجاهات الحركة العمالية الدولية ، وإعداد قادة نقابيين قادرين على القيام بمسئولياتهم تجاه الحركة العمالية العربية والأفريقية وتنمية الوعى النقابى عملا على قيام الحركة النقابية والعمالية على قاعدة أساسية من الوعى السليم الذى يتجه بهـــذه الحركة وجهة قومية بناءة ، والعمل على إعداد قيادات نامية متجددة من النقابيين والمدربين على التنظيم النقابى وعلى النهوض بمسئولياتهم .

وقد التزمت المؤسسة الثقافية بتحقيق وعى يصنع الحياة على أرض الوطن ، وفق المفاهيم والقيم التالية : الثقافة العمالية وســيلة الإنتاج الجيد ، والثقافة العمالية وسيلة ارتقاء لحياة العامل ، والثقافة العمالية وسيلة لتكوين المواطن الاشتراكى .

والمؤسسة الثقافية بكونها أحد أجهزة الاتحاد الاشتراكي العربي تقوم بواجب سياسي وعمالي ضخم في التوعية الاشتراكية والسياسية والقومية لتوعية جماهير الشعب والقواعد الشعبية بدورها الطليعي والقيادي في المعارك التي نخوضها والتحديات التي تواجهنا والتي تتطلبها المرحلة الحالية وتعريف العمال بواجباتهم في هذه المرحلة وما يتطلبه من نضال عنيد وتضحيات واجبة .

كما أصبحت المؤسسة الثقافية العمالية مطالبة بأن تتيح للقاعدة والقيادات العمالية فرصة التفهم العميق للتشريعات والقوانين الاشتراكية والعمالية حتى تقوم على تطبيقها تطبيقاً سليما صيانة للحقوق العمالية ، وبصفة عامة يمكن القول أن الثقافة في جميع برامجها ومخططاتها تنظر أساسا إلى القوى العاملة باعتبار أن كل فرد فيها مواطن يعيش في مجتمع له قيمه ومبادئه واتجاهاته ويساهم في بناء هذا الوطن من خلال العمل الذي يؤديه .

كذلك تقوم المؤسسة الثقافية بخلق الكوادر العمالية السياسية والتي لها قدرة على نقل المعلومات والتي تؤدي دورها الوطني الخلاق بالشكل الحاسم السريع وذلك لملاحظة ركب التقدم الذي هو الأساس للمجتمع الاشتراكي ، وهو الدرع الواقي لهذا المجتمع . وتقوم المؤسسة أيضاً بتوعية أعضاء لجان العشرين في الواحدات الجماهيرية بالمصانع والهيئات والمؤسسات وتهيئة الجو الصالح لتعاونهم مع القيادات العمالية الأخرى في المجتمع الاشتراكي ، كذلك الأمناء والأمناء المساعدين للجان الاتحاد الاشتراكي .

مما تقدم يتضح أن المؤسسة الثقافية أنشئت بهدف تعريف جماهير الشعب العامل بمعالم ومقومات المجتمع الاشتراكى وتوعيتهم بدورهم الطليعى فى بناء هذا المجتمع وحمايته وتطويره وتسير برامج المؤسسة فى اتجاهين أساسيين وهما توعية القاعدة العريضة على المستوى الأفقى عن طريق المراكز الثقافية المنتشرة فى المحافظات وإعداد وتدريب القيادات العمالية على المستوى الرأسى وتعمل مع الاتحاد الاشتراكى كأحد أجهزته .

وتهدف برامج المؤسسة الثقافية للمستويات المتعددة وما وضعته فى تخطيطها لإنشاء مراكز ثقافية فى جميع المحافظات إلى دفع وهج الثورة الثقافية ، وأنها تعمل على توعية العمال وتبصيرهم بشئونهم الثقافية وشئونهم القومية وبذلك تستطيع الطبقة العاملة — وهى متمتعة بكافة حقوقها وإمكانياتها — أن تؤدى دورها فى عملية التطوير وفى العمل الثورى المتجدد .

وإنطلاقاً من هذا المفهوم نستطيع أن نعى الاسهام العظيم للزعيم الخالد عبد الناصر فى ميدان الثقافة العمالية وتطويرها مستخدما الأساليب القادرة على تحقيق هذه الغاية . فمنذ انشاء المؤسسة افتتحت عدداً كبيراً من مراكز الثقافة العمالية هدفها توعية القاعدة العريضة وتوسيع دائرتها كما أنشأت المؤسسة مجموعة من معاهد الثقافة العمالية لتدريب القيادات العمالية المتخصصة فى مجالات مختلفة . فمن خلال تجارب المؤسسة فى ميدان الثقافة العمالية أسفرت الدراسات الخاصة بعملية التطوير عن ضرورة انشاء معاهد خاصة لكل من البرامج

المتخصصة فى ميادين التأمينات الاجتماعية والأمن الصناعى والتدريب النقابى والعلاقات العمالية الدولية ، وإعداد دراسات لأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين وإعداد المثقفين العماليين والمحاضرين تمشياً فى ذلك مع تطوير برامج التثقيف العام بالمراكز الثقافيـــة ، ولذلك روئى إنشاء المعاهد الآتية ،

١ـ **معهد الدراسات النقابية** : وقد تأسس عام ١٩٦٥ لرفع مستوى الكفاية القيادية للنقابيين فى الجمهورية وتعميق مفاهيم الاشتراكية العربية فى مجالات العمل والنشاط النقابى على الصعيد القومى ، والاسهام الجدى فى تطوير وسائل وأساليب العمل النقابى ، وتدعيم العلاقات النقابية على المستوى العربى والافريقى والدولى خلال التعاون الثقافى وتبادل الخبرات فى مجال الثقافة العمالية .

ويضم المعهد خمس شعب هى الإدارة العمالية والعلاقات العمالية العربية والدراسات النقابية الإفريقية والدراسات النقابية الدولية وعلاقات العمل والتشريعات العمالية .

٢ ـ **معهد الأدارة العمالية** : وقد تأسس عام ١٩٦٥ لتدريب أعضاء مجالس إدارة التشكيلات المنتخبين من العاملين ، وتقـــديم الدراسات العلمية فى كل ما يتصل بالإدارة الاشتراكية والتنظيم العلمى للعمل والكفاية الإنتاجية بحيث تؤدى رسالته إلى تدعيم مشاركة العاملين فى إدارة المشروعات عن طريق دراسات تدريبية تؤهل العاملين لعضوية مجالس الإدارة .

وتنظم برامج تكميلية للتوسع فى دراسة بعض الموضوعات الهامة مثل الكفاية الإنتاجية والتسويق والتصدير .

٣ ـ **معهد التربية العمالية** : وقد تأسس عام ١٩٦٥ للنهوض بمسئولية إعداد المثقفين العمالين والمشرفين والمنظمين الثقافيين بقصد توفير المستوى الثقافى المناسب لتأهيلهم لأداء مهمتهم مع تنظيم برامج خاصة للمحاضرين غير المتفرغين . وهو يضم ثلاث شعب الأولى شعبة المثقفين العماليين المؤهلين لإدارة المراكز الثقافية أو الاشراف على المناطق ، كما يؤهل المشرفين الثقافيين على النقابات والاتحادات العمالية وشعبة المحاضرين غير المتفرغين وشعبة الدراسات التكميلية لمتابعة تطور المثقفين أو المشرفين والمنظمين والمحاضرين لتنظيم تبادل الخبرة بينهم فى حلقات البحث والمناقشة .

٤ ـ **معهد الأمن الصناعى والتامينات الأجتماعية** : وقد تؤسس عام ١٩٦٥ ويضم شعبتين هما : ـ

١ ـ **شعبة الأمن الصناعى** : وتقدم دراسات متخصصة فى الأمن الصناعى بقصد تخريج مشرفين للأمن الصناعى ملمين بالوسائل الحديثة وأسس الوقاية الكفيلة بحماية العاملين من الحوادث وأمراض المهنة . كما يقدم المعهد أيضاً دراسات على مستوى أقل لأعضاء لجان الأمن الصناعى بغرض نشر الوعى الوقائى لتثقيف العمال فيما يتصل بالأمن الصناعى عموماً .

٢ ـ **شعبة التامينات الأجتماعية** : وتقدم دراسات متخصصة

فى مجال التأمينات الاجتماعية للقائمين بتنفيذ إجراءات التأمينات فى المصانع ، كما يقدم برامج توعية لأعضاء اللجان النقابية فى التأمينات الاجتماعية وواجبات العاملين حيالها وحقوقهم المترتبة عليها .

هذا هو نضال عبد الناصر وهذه هى جهوده وخطواته الثورية فى سبيل رعاية وتدعيم وتعميق مفاهيم الثقافة العمالية ، فكما « ملك » الزعيم الخالد الشعب العامل وطنه بتفجير ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، « ملكه » أيضا وسائل الإنتاج فى عام ١٩٦١ ، ثم « ملكه » عام ١٩٦١ فرصة الحياة الفكرية التى تخدم الإنسان وتنمى قدراته وتفتح أمامه أفاق التطور ، فرصة الثقافة . وعلى المؤسسة مسئولية إعداد الأجيال القادمة من العمال المتفهمين المدركين لمسئولياتهم كأعضاء فى المجتمع الاشتراكى ، وكمواطنين فى بلد له أهدافه وله سياسته ، وكعمال فى بلد له نهضته الصناعية والاقتصادية ، وكأعضاء فى منظمات عمالية محلية ، وكأعضاء فى المجالس واللجان بجميع مستوياتها بالدولة التى ترسم وتخطط لحاضر ومستقبل الوطن ، وكعمال لهم نشاطهم الدولى فى مختلف المنظمات العمالية الدولية . بهذه الجهود المخلصة استطاع الزعيم الخالد عبد الناصر أن يبنى قاعدة جماهيرية قائمة على أسس من المعرفة الحقة ومن عمال متفهمين لجميع أمور وطنهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الثامن

عبد الناصر والتأمينات الاجتماعية

تعتبر التأمينات الاجتماعية من المكاسب الثورية التى أرسى دعائمها الزعيم الخالد عبد الناصر لتحرير العاملين من كل المخاطر الاجتماعية التى تهدد أمنهم واستقرارهم . فبفضل رعاية الزعيم والإنسان أصبحت التأمينات الاجتماعية دعامة كبرى من دعائم مجتمعنا الاشتراكى ، بل أصبحت جزءاً من كياننا القومى وحقيقة واقعة فى حياتنا الاجتماعية ، فهى تعمل على أن تدخر للعاملين فى وقت عمالتهم وكامل صحتهم ما يكفل تأمينهم على مستقبلهم عند تقاعدهم أوعجزهم أو مرضهم أو تعطلهم وكذا مستقبل أسرهم بعد وفاتهم ، وهى عن هذا الطريق تحارب الفقر وتعمل على الاحتفاظ بمستوى المعيشة فضلا عن أثرها الكبير فى استقرار العمالة وزيادة الكفاية الانتاجية وتدعيم الاقتصاد القومى للبلاد .

والتأمينات الاجتماعية من النظم الثورية التى أنشأها عبد الناصر ، فلم يكن قبل سنة ١٩٥٢ تأمينات بالمعنى المفهوم ، ومع تفجر الثورة بقيادة الزعيم الخالد بدأت قوانين التأمينات الاجتماعية تصدر تباعاً لتظل فئات العاملين فى الدولة تدريجياً ، فقد أدرك عبد الناصر أهمية التأمينات الاجتماعية باعتبارها وسيلة لتحقيق أحد المبادىء

الستة التى قامت الثورة لتحقيقها وهى إقامة العدالة الاجتماعية ، فعمل على إنشاء النظم المختلفة لهذه التأمينات وإصدار العديد من التشريعات التى وضعت هذه النظم موضع التنفيذ لأول مرة بالنسبة للطبقة العاملة ، ثم عمل على تدعيم أسس هذه التأمينات وتوسيع نطاقها حتى تصبح درعاً واقياً للعمال جميعاً ضد العوز والحاجة وحتى يتحقق للطبقة العاملة الاستقرار فى حاضرها والأمن والطمأنينة فى المستقبل .

وكانت اللبنة الأولى للتأمينات الاجتماعية حينما صدر المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بانشاء نظام للتأمين والادخار للعاملين الخاضعين لقانون عقد العمل الفردى ثم صدر القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالتعويض والتأمين عن إصابات العمل الذى أخذ لأول مرة بنظام المعاشات فى حالتى العجز الكلى والوفاة وكان صدور هذه القوانين بداية الانطلاق نحو إنشاء نظم مدروسة للتأمينات الاجتماعية نابعة من التجربة وتتلاءم مع الأوضاع الاجتماعية للجماهير من الطبقة العاملة .

وقد تعهد عبد الناصر هذه النظم بالعناية والرعاية فعمل على تطويرها وتوسيع نطاقها تدريجياً على أسس علمية ثابتة تكفل لها عناصر الاستقرار والثبات . ففى إبريل سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، الذى قرر مبدأ المعاش وتعويض إصابة العمل والعجز والوفاة بدلا من تعويض الدفعة الواحدة وفى أغسطس سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تعديل بعض أحكام التأمينات

الاجتماعية بتطوير مكافأة نهاية الخدمة إلى نظام معاشات الشيخوخة بالنسبة للعاملين بالقطاعين العام والخاص .

وتمشياً مع الفكر الناصرى فى استكمال مراحل التأمينات ورغبة فى توحيد مزايا التأمينات الاجتماعية بين العاملين فى القطاع الحكومى وغير الحكومى – إذ أن التسوية فى المزايا بين المواطنين جميعاً أمر ضرورى وطبيعي ليتحقق مبدأ تكافؤ الفرص – صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى يعتبر قمة هذه القوانين جميعاً ، فبصدوره تدعم بناء التأمينات الاجتماعية واستكملت حلقاتها وتحقق للعاملين الذين يستظلون بأحكام هذا القانون ما وعد به الميثاق الوطنى بأن تصبح الرعاية الصحية – علاجاً ودواء – حقاً مكفولا لكل مواطن غير مشروط بثمن مادى تعدلهم فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة وتوسيع نطاق التأمينات ضد الشيخوخة بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

هذه هى أهم القوانين التى أصدرها الزعيم الخالد عبد الناصر وهى تحدد الخطوط الرئيسية لتطوير نظم التأمينات الاجتماعية هذا بالإضافة إلى تعديل بعض أحكام تلك القوانين التى أخذت سبيلها إلى التطبيق من أجل سد الثغرات التى أسفر عنها التطبيق العملى أو إضافة مزايا جديدة تطلب التطبيق ضرورة استكمالها من أجل تدعيم هذه الأنظمة ، وإكسابها الفاعلية فى تأمين الطبقات العاملة وللعمل على تبسيط الإجراءات من أجل تيسير الخدمة التأمينية والارتفاع بمستواها إلى القدر الذى ترضى عنه الجماهير .

وكان آخر قانون صدر فى هذا المجال هو القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٠ الذى عمل به اعتباراً من ١٩٧٠/٥/٢ والذى أرسى قواعد التعامل مع أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص على أسس ثابتة وميسرة بقصد زيادة الوعى التأمينى بينهم بحيث يعملون على الاشتراك عن العاملين لديهم وفقاً لأسس صحيحة تكفل انتفاع مئات الألوف من هؤلاء العاملين بمزايا التأمينات كاملة .

لقد كانت التأمينات الاجتماعية تحتل جانباً كبيراً من نضال الزعيم عبد الناصر ويبدوا هذا واضحاً من بياناته وأحاديثه مع المواطنين فى المناسبات المختلفة . فيؤكد فى خطاب له فى يوليو سنة ١٩٥٩ أن التأمينات الاجتماعية تضع مبدأ هاماً من مبادىء الثورة موضع التنفيذ هذا المبدأ هو إقامة عدالة اجتماعية فالتأمين الاجتماعى جانب من العدالة الاجتماعية التى تسعى إليها والتى نتمناها ، كما أعلن بنفسه إلى الشعب صدور قانون التأمينات الاجتماعية الحالى قبل العمل به فى أبريل سنة ١٩٦٤ ، والذى يعتبر ثورة تأمينية بعيدة المدى عميقة الأثر إذ اشتمل على كثير من المزايا سواء من الناحية المعاشية أو من الناحية الاجتماعية .

وتضمن خطابه فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ يوم افتتاح مجلس الأمة مجال تعزيز حق العمل وظروفه ما يلى : —

لقد تحققت الخطوات الثورية التالية :

ـ اصبح هناك نظام معاشات العمل يظل كل العاملين

ـ اصبحت تأمينات ضد العجز المؤقت او الدائم .

- اصبحت هناك تامينات ضد البطالة . » .

وكان عبد الناصر حريصاً على أن يتتبع مسيرة التأمينات الاجتماعية ووسائل تنفيذها وينصت إلى نقد الجماهير على أساليب التنفيذ ويعمل على توجيهها الاتجاه السليم ، فيخاطب ممثلى الشعب فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة فيقول :

« إننا نقرأ اليوم كلاماً كثيراً عن التأمين الصحى الموجود فى الإسكندرية قد يكون التأمين الصحى قد طبق بطريقة خاطئة وقد أمكن للحكومة فى الحال أن تصلح الأخطاء التى وجدت فى التطبيق ويوجد أحياناً أناس متحمسون أكثر من اللازم ويندفعون فى العمل بهذا الحماس دون دراسة كافية ، وأنا اعتبر أن الدراسة عملية لازمة ولكن يجب أن نفخر بأن عندنا تأمينا صحياً ، وبأننا بدأنا نطبق هذا التأمين الصحى . ولا أقول أن التأمين الصحى فشل فقد حدثت مشاكل فى الإسكندرية وأى شىء جديد سنعمله ستحدث فيه مشاكل لأن العمل الجديد لا بد أن تكون له مشاكل ستحدث مشاكل لأننا نخرج خلقاً جديداً ولا بد للعمل الوليد والعمل المخلوق الجديد من مشاكل فولادة الإنسان نفسها فيها مشاكل وفيها متاعب . ونحن اليوم نغير مجتمعنا بأكمله من مجتمع استغلالى ومجتمع رجعى ، مجتمع رأسمالى مجتمع إقطاعى إلى مجتمع اشتراكى . . . ولم يكن يوجد فيه أى نوع من التأمينات وإذا أردنا أن نعمل تأمينات فاننا نجد مشاكل كثيرة جداً » .

إن عبد الناصر كان إنساناً فاستطاع أن يحقق للطبقة العلامة فى مجال التأمينات — وفى ثمانية عشر عاماً فقط — ما لم تحققه الدول الكبرى

فى مئات السنين ، لأنه كان يؤمن أن التأمينات الاجتماعية هى دعامة كبرى من دعائم مجتمعنا الاشتراكى .

تطور نظم التأمينات الاجتماعية :

كانت حياة العاملين قبل ثورة ٢٣ يوليو مظهراً من مظاهر التخلف نتيجة لعوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ، فقد عاش العاملون عهوداً من العذاب والمعاناة ، كما كانوا يعملون طول حياتهم من غير أى ضمان للمستقبل مما يعرض سنوات شيخوختهم إلى بؤس الأيام وقسوتها الرهيبة .

ولقد أدرك عبد الناصر الزعيم والإنسان منذ فجر الثورة ضرورة تأمين حاضر الشعب العامل ومستقبله ورسم لذلك طريقاً واضح المعالم حيث لم يمض على قيام الثورة بضعة شهور حتى صدر قانون الإصلاح الزراعى ، وقوانين العمل الثورية ، ومن الواضح أن إصدار هذه القوانين إنما يعكس مدى اهتمام عبد الناصر بعزة العامل المصرى وتحريره من العوز والقلق .

وكان إصدار قانون عقد العمل الفردى بداية الطريق الطويل الذى بدأت به سلسلة تشريعات التأمينات الاجتماعية والتى تعهدها الزعيم والإنسان بالعناية والرعاية حتى امتد نطاق تطبيقها أفقياً ورأسياً إنطلاقاً للمد الاشتراكى حتى شملت جميع قوى العمل بكافة فئاتهم وإعدادهم . كما شملت جميع أنواع التأمينات التى تكفل تأمين العامل ضد جميع المخاطر وتحت مختلف الظروف سواء ما يعود منها إلى الظروف الطبيعية أو المهنية أو الاقتصادية ، كما امتدت الحقوق التأمينية إلى تغطية

المخاطر فى حالات الاستشهاد أو الفقد بسبب العمليات الحربية أو المجهود الحربى .

كما قامت التأمينات الاجتماعية على أساس من التخطيط المسبق حرصاً على سلامة التطبيق الذى يعتبر من أهم ركائز العدل الاجتماعى ، فقد أخذ التطبيق سبيله بطريق التدرج العددى والنوعى حتى شمل جميع فئات العاملين من حيث العدد والنوع خلال فترة لم تتجاوز خمس سنوات منذ بداية التطبيق ، وهى فترة وجيزة بالنسبة لمراحل تطبيق التأمينات الاجتماعية فى الدول الأخرى . كما تميزت التأمينات الاجتماعية بامتدادها إلى الفئات التى لم تشملها النظر فى كثير من الدول . كأفراد أسرة صاحب العمل ومن فى حكم خدم المنازل وعمال التراحيل الذين امتد إليهم تطبيق التأمينات الاجتماعية فى أول أبريل سنة ١٩٦٤ .

ونظراً للجهود الخلاقة التى بذلت فى سبيل تطوير تلك القوانين حتى وصلت فى مزاياها إلى أعلى مراحل الضمان كما بلغت فى تقدمها إلى أعلى المستويات التى بلغتها الدول المتقدمة ، لذلك فان الإشارة إلى تلك القوانين يستحق الوقوف عند كل منها بلمحة وجيزة .

١ ـ القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى

وتمشياً مع سياسة الثورة وتحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية وتنفيذاً لتوجيهات الزعيم الخالد عبدالناصر أن تعمل فى مستهل عهدها على إيجاد حل سريع لمشاكل الجماهير من قوى الشعب العاملة رغبة فى تعميق الوعى الثورى وبث روح الطمأنينة بين العاملين وكخطوة حاسمة

وسريعة صدر قانون عقد العمل الفردى بموجب المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ـ متضمناً تقرير مكافأة أفضل للعمال عند نهاية خدمتهم بما يعينهم على مواجهة أعباء الحياة إذا ما تركوا العمل ؛ وبمقتضى أحكام هذا القانون زيدت قيمة المكافأة المستحقة بمقدار الضعف عما كانت تقرره النظم السابقة كما امتد الحق فى المكافآت إلى باقى فئات العمال التى كانت محرومة من المكافأة فى ظل الأوضاع السابقة على الثورة .

٢ ـ القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بانشاء نظام للتأمين والادخار

أخذت الثورة فى تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية بمبدأ التدرج بالنسبة للفئات المختلفة من العاملين فوضعت الخطوط الأساسية لنظام التأمين والادخار للعمال فصدر القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بانشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار لهؤلاء العاملون يلزم بمقتضاه أصحاب الأعمال بأداء اشتراكات بواقع ٢٪ من أجور عمالهم فى صندوق التأمين لدفع تعويضات فى حالات العجز والوفاة ، كما يقضى كذلك باشتراك كل من العامل وصاحب العمل بواقع ٥٪ من الأجور فى فى صندوق الادخار حيث تؤدى الأموال المدخرة مربحة بفوائد مركبة وفقاً للسعر المقرر عند انتهاء الخدمة وفقاً للقواعد التى قررها القانون .

٣ ـ القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ فى شان التأمين والتعويض عن اصابات العمل .

ومسايرة للاتجاهات الثورية التى تتطلع إلى حماية القوى العاملة وحفاظاً لتلك الثورة الوطنية من قوى الانتاج لتبنى بحوافزها القومية

مجتمع الكفاية والعدل أصدرت الدولة القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل والذى بمقتضاه أنشىء صندوق لإصابات العمل بعد أن كان يعهد بهذا النوع من التأمين إلى شركات التأمين ، وقد حقق إنشاء ذلك الصندوق المزايا الآتية :—

١ — التوسع فى مجال الانتفاع بمزايا تأمين إصابات العمل حيث امتد نظام التأمين إلى جميع العاملين فى جميع الأنشطة بعد أن كان مقصوراً على عمال الصناعة والتجارة دون غيرهم .

٢ — تبسيط إجراءات التعامل بالنسبة إلى أصحاب الأعمال والعمال من حيث تعاملهم مع جهة واحدة بعد أن كانت تتعدد معاملاتهم مع العديد من شركات التأمين ، فضلا عن تحقيق العدالة والمساواة بين جميع فئات العمال الذين يغطيهم تشريع موحد .

كما تميز القانون بأنه عالج إصابات العمل فى أطوارها الثلاثة حيث عالج أسبابها بتوفير وسائل الوقاية وتوفير الأمن الصناعى فى المنشأة وعالج ما يقع منها بتوفير الرعاية الطبية والمزايا المالية المقررة ، كما عالج الآثار المتخلفة عنها بتوفير الخدمات التأهيلية لاستعادة القدرة على العمل .

٤ — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن قانون التامينات الاجتماعية

كان من الضرورى وقد أخذت الثورة فى تخطيط سياستها أن تولى بعنايتها الطبقة العاملة على اختلاف فئاتها فتعنى بتأمين مستقبلهم حتى تكفل ما هم فى حاجة إليه من اطمئنان واستقرار ، لذلك رأت

الثورة أن تعمل على تطبيق نظام المعاشات مرحلياً على باقى فئات العاملين من قوى الشعب العامل ، فأصدرت القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ مقرراً – ولأول مرة – تطبيق نظام المعاشات بالنسبة للعاملين فى غير الحكومة وذلك فى حالة الوفاة أو العجز مع تطوير نظام صرف الأموال المدخرة إما دفعة واحدة أو على دفعات لمدى الحياة وكان من أبرز المزايا التى شملها هذا القانون .

١ – إلزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة فى القانون قبل العمال الذين لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم وذلك على أساس الحد الأدنى للأجور على أن يتقاضى العامل حقه كاملا على أساس الأجر الفعلى عند ما تستوفى الهيئة حقوقها من صاحب العمل .

وقد تعدل ذلك الحكم فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وذلك بأن كفل القانون حق العاملين فى مزايا التأمين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم حيث ألزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة وذلك على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلى لدى صاحب العمل ، فاذا لم تتثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الخدمة والأجور ربط المعاش أو التعويض على أساس مدة الخدمة والأجر غير المتنازع عليهما وفى حالة التثبت من قيمة ربط المعاش على أساس الحد الأدنى للأجور .

ومن المؤكد أن الحكم المتقدم قد جاء تعبيراً صادقاً لما استهدفته الثورة من حماية العاملين وكفالتهم بكافة الضمانات حيث

ألقى على الهيئة — دون التزام من جانب العامل — عبء الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة .

٢ — الأخذ بنظام المعاشات مدى الحياة بدلا من نظام تعويض الدفعة الواحدة الذى كان مقرراً بالنسبة إلى حالات العجز والوفاة من غير إصابة العمل .

٣ — امتداد نطاق الاستحقاق إلى حالات العجز أو الوفاة التى تثبت خلال الستة الأشهر التالية لتاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه بدلا من الوضع السابق الذى كان يقصرها على الموجودين فعلا فى الخدمة .

٤ — الأخذ بنظام معاشات الشيخوخة من جهة المبدأ — وإلى أن يتيسر تطبيق نظام معاش الشيخوخة الكامل — فقد أجاز القانون للمؤمن عليه أن يحصل من الهيئة على دفعات شهرية تحسب على أساس جدول أرفق بالقانون بدلا من القيمة الاجمالية لما له من مال فى تأمين الشيخوخة .

على أنه إذا توفى المؤمن عليه — بعد أن اختار نظام الدفعات الشهرية يكون للمستحقين من بعده الحق فى اقتضاء الفرق بين ما تقاضاه صاحب المعاش وبين مجموع ما له من مال .

٥ — القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ (بتطوير الدفعة الواحدة الى معاشات الشيخوخة)

كان القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ دعامة ثورية فى تعميق مفاهيم العدل الاجتماعى إذ تقرر بمقتضاه امتداد نظام معاش الشيخوخة ليشمل

جميع العاملين فى باقى القطاعات وعلى اختلاف فئاتهم (بعد أن شمل العاملين فى الحكومة) .

كما تضمن ذلك القانون الثورى أحكاماً رائدة من بينها جواز حساب مدد الخدمة الحكومية ضمن مدد الخدمة المحسوبة فى التأمينات الاجتماعية ، تلك الأحكام التى كانت بمثابة جسر الأمان الذى أمكن عن طريقه للقوى العاملة العبور إلى القطاعات الانتاجية المختلفة دون أن يساورهم أى قلق سيما وإن كان من الضرورى وقد أخذت الدولة فى تخطيط سياستها الاقتصادية بالوسائل التى تؤدى إلى دعم مشروعات التصنيع والإنتاج أن تعنى بتوفير الخبرات اللازمة لهذه المشروعات ــ وقد كان حساب مدد الخدمة الحكومية ضمن مدد الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية على الوجه المتقدم من أهم الاعتبارات التى أدت إلى إقبال هؤلاء على الإسهام والمشاركة فى العمل بالقطاعين العام والخاص .

٦ – القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن قانون التامينات الاجتماعية

تدرجت الثورة فى إدخال نظام التأمينات الاجتماعية إلى أن وصلت إلى نطاق التأمين الاجتماعى الشامل فى مارس سنة ١٩٦٤ بصدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وبهذا القانون اكتمل بناء التأمينات الاجتماعية وتحقق للعاملين أملهم فى تأمين حاضرهم ومستقبلهم فى الحياة الحرة الكريمة وذلك عملا بمبادىء الميثاق الوطنى فى حتمية توسيع نطاق التأمينات الاجتماعية ضد الشيخوخة وضد المرض حتى تصبح

مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى النضال الوطنى وحان الوقت لضمان حقهم فى الحيـــاة الآمنة .

وأصبحت التأمينات الاجتماعية تغطى إصابات العمل ، والتأمين الصحى ، والتأمين ضد البطالة وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، وفى نفس الوقت تطورت المزايا التى تكفلها هذه التأمينات الأربعة ووصلت إلى مستويات تضارع ما وصلت إليه أعرق الدول التى أخذت بهذه النظم .

ونبين فيما يلى فى استعراض سريع أهم المزايا التى يكفلها كل نوع من هذه التأمينات الاجتماعية سواء بالنسبة للعاملين فى الحكومة أو العاملين فى القطاعين العام والخاص .

تامين اصابات العمل

يكفل هذا التأمين للمصاب من العاملين أعلى مستوى من الحقوق التأمينية ، حيث يكفل حق العلاج للعامل طوال فترة عجزه عن العمل بسبب الإصابة ، ويشمل العلاج كل ما استحدثه العلم من وسائل مع توفير الرعاية الطبية على أعلى مستوى كذلك التأهيل المهنى مع تقرير علاج المصابين الذين لا يتيسر علاجهم داخل الجمهورية فى الخـــارج .

كذلك فقد كفل التأمين للمصاب الحق فى صرف معونة مالية تعادل أجره كاملا طوال فترة العجز عن العمل بسبب الإصابة دون قيد بالنسبة لهذه المدة .

وحماية للعامل من آثار الإصابة يقضى القانون بأن يستمر حق العلاج وصرف المعونة للعامل المصاب حتى ولو انتهت علاقة عمله وكذلك يكون له الحق فى العلاج وصرف المعونة فى حالات الانتكاس والمضاعفة أيا كان وقت حدوثها وحتى ولو كان العامل متعطلا فى ذلك الوقت .

وبالنسبة للعاملين الذين يتوفون أو يتخلف لديهم عجز كامل مستديم نتيجة لإصابة العمل فقد كفل لهم الحق فى صرف معاش يعادل ٨٠٪ من أجرهم الشهرى خلال السنة الأخيرة من نهاية الخدمة ، وذلك فضلا عن مبلغ التأمين الإضافى وهو مبلغ من دفعة واحدة يصرف على أساس نسبة من متوسط الأجر السنوى فى خلال السنتين الأخيرتين من مدة الخدمة ويتدرج حسب سن العامل وقت الوفاة أو العجـــز .

أما فى حالة تخلف عجز جزئى مستديم فانه يصرف للعامل معاشاً بنسبة درجة العجز المتخلفة إذا كانت نسبة العجز تبلغ ٣٥٪ من العجز الكامل أو أكثر فاذا قلت نسبة العجز عن ذلك صرف له تعويضاً من دفعة واحدة يقدر على أساس المعاش المستحق × ٤٨ .

ويسرى هذا التأمين بالنسبة للعاملين فى الحكومة وكذلك العاملين فى القطاعين العام والخاص .

التامين الصحى

ويكفل هذا التأمين للعامل المريض الحق فى العلاج بكل الوسائل

المتاحة كما يقرر هذا التأمين صرف معونات للمريض لمن يتطلب علاجه الانقطاع عن العمل وذلك لمدة ١٨٠ يوماً خلال كل سنة ميلادية وتحدد نسبة المعونة بواقع ٥٪ من أجر الاشتراك خلال التسعين يوماً الأولى تزاد بعدها إلى ٨٥ ٪ .

أما فى حالة المرض بأحد الأمراض المزمنة أو المستعصية فانه تصرف للعامل معونة الإصابة بواقع ١٠٠٪ من أجر الاشتراك طوال مدة المريض بدون قيد للمدة وذلك إلى أن يشفى أو يثبت عجزه أو يتوفى .

كذلك فانه يؤدى للعاملة خلال الأجازة التى تستحقها بسبب الحمل والوضع معونة بواقع ٧٥٪ من أجر الاشتراك .

وبالنسبة للعاملين فى الحكومة فان نظام التأمين الصحى يقوم على أسس العلاج فقط مع حصول العامل المريض على أجره المقرر فى القانون خلال الأجازة المرضية من الجهة التى يعمل بها أما فى وحدات القطاع العام والخاص فان جهة التأمين تلتزم بالعلاج وصرف المعونة على الوجه المتقـــدم .

التأمين ضد البطالة :

حرصاً على رعاية العامل المتعطل فقد أخذ القانون بنظام التأمين ضد البطالة منذ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ويكفل هذا التأمين للعامل المتعطل الحق فى الحصول على تعويض يعادل ٥٠٪ من أجره ويستمر صرف هذا التأمين لمدة ١٦ أسبوعاً فاذا كان العامل قد تعطل بعد مدة عمل

اشترك خلالها فى التأمين ضد البطالة تجاوز ٣٦ شهراً فان فترة صرف التعويض إلى ٢٨ أسبوعاً .

ويعطى للعامل المتعطل فى هذه الأحوال أولوية فى الترشيح للأعمال والوظائف الشاغرة عن طريق مكتب القوى العاملة ، كما ينص القانون على التزام مكاتب العمل بتوفير التدريب المهنى للعمال المتعطلين وذلك حتى تتاح لهم فرصة الالتحاق بالاعمال المتاحة .

ولا يسرى هذا التأمين على العاملين فى الحكومة وينطبق فقط على العاملين فى القطاعين العام والخاص .

معاش الشيخوخة

ويكفل هذا التأمين للعمال الحق فى الحصول على معاشات مناسبة عند تقاعدهم من العمل تصل إلى ٧٥٪ من أجرهم ،فى نهاية الخدمة ، وحرصاً على رعاية العاملين الذين يتقاعدون حالياً وهم الذين لم يدركهم الانتفاع بالتأمين إلا فى أواخر مدة خدمتهم وتمكينهم من الانتفاع بنظام المعاش، فقد تقرر الأخذ بالعديد من المبادىء التى تيسر لهم الحصول على المعاش ، من ذلك خفض مدة الاشتراك التى تعطى الحق فى المعاش من ٢٠ سنة إلى ١٥ سنة مع إلزام أصحاب الأعمال باستثناء العاملين الذين يمكن لهم استكمال مدة الـ ١٥ سنة قبل نهاية سنة ١٩٧٦ بالخدمة إلى حين استكمال تلك المدة أو أداء الاشتراكات عن المدد اللازمة لاستكمال هذا القدر ومنح غير القادرين منهم المعاش إذا بلغت مدة اشتراكه خمس سنوات فقط ؟

وشجع القانون العاملين على الحصول على معاش مناسب عند اعتزالهم الخدمة فيسر لهم الاشتراك عن مدد الخدمة السابقة عن طريق أعباء روعى فيها قدرات العاملين مع تمكينهم من سدادها على أقساط تخصم على آجال طويلة .

كما أزيلت كافة العقبات التى تحول دون استحقاق المعاش المناسب عند ترك الخدمة فأجيز تحويل احتياطى المعاشات بين جهات التأمين الحكومية أو الدولية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حتى لا يكون لتغيير وظيفة العامل أثر على حقوقه التقاعدية له ولأسرته من بعـــده .

كذلك ظهر الاتجاه الاشـــتراكى فى كل جانب من جوانب التأمين فتقرر حد أقصى للمعاش لا يزيد على مائة جنيه كما وضع حد أدنى له لا يقل عن ٣٦٠ قرشاً .

هذا بالنسبة للعاملين فى القطاعين العام والخاص أما العاملون فى الحكومة فان الحد الأدنى للمعاش يتراوح بين ٢ جنيه ، ٥ جنيه متدرجاً حسب الأجر ومبلغ الحد الأقصى ٩٠ جنيهاً يزاد إلى ٩٥ جنيهاً لبعض فئات الوظائف العليا .

وتيسيراً على العاملين الذين يتقاعدون فى سن مبكرة فقد سمح لهم بطلب صرف المعاش قبل بلوغهم سن الستين فى مقابل خصم نسبة يسيرة من المعاش نظير العبء الإضافى الذى تتحمله جهة التأمين .

وبالنسبة للمنتفعين فى الحكومة فان المعاش يصرف عن أى سن

أما العاملون فى القطاعين العام والخاص فان المعاش يصرف للعامل من تاريخ بلوغ سن الخمسين وللعاملة من تاريخ بلوغها سن ٤٥ .

معاش العجز أو الوفاة :

وحماية للأسرة ودعماً لها أخذ بنظام معاش العجز أو الوفاة الذى يكفل للعامل فى حالة عجزه الكامل أو الجزئى عن العمل معاشاً دون النظر إلى مدة اشتراكه يحسب بواقع ٤٠٪ من أجر الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو بواقع معاش الشيخوخة أيهما أكبر فضلا عن مبلغ التأمين الإضافى الذى يصرف فى حالة العجز الكامل .

وفى حالة الوفاة فقد حرص القانون على كفالة رعاية الأسرة فقرر منح معاش عن العامل دون نظر إلى مدة اشتراكه لدى الهيئة ويحسب هذا المعاش بنفس القاعدة السابقة المشار إليها فى معاش العجز بالإضافة إلى مبلغ التأمين الإضافى .

وقد روعى أن يؤول المعاش بالكامل إلى المستحقين عن العامل أو صاحب المعاش الذى يترك أرملة وأكثر من ولد كما روعى منح معاشات بنسبة مجزية فى الحالات الأخرى .

وتحقيقاً للاستقرار الاجتماعى فقد تقرر أن يصرف المعاش إلى البنات لحين زواجهن فاذا طلقن أو ترملن بعد ذلك وفى خلال عشر سنوات عاد لهن الحق فى المعاش أما الأبناء الذكور فقد تقرر أن يستمر صرف معاشهم إذا كانوا طلبه إلى سن ٢٦ سنة أو لمدى الحياة لمن كان منهم عاجزاً عجزاً كاملا مستديماً .

وتماثل المزايا المتقدمة بالنسبة للعاملين فى الحكومة والقطاعين العام والخـــاص .

المكافآت :

ومع حرص المشرع على المعاش للاسرة فانه لم يغفل الحالات الخاصة التى يكون فيها صرف الدفعة الواحدة أفضل للمؤمن عليه فأجاز صرف العامل فى شكل دفعة واحدة بدلا من المعاش فى حالات صرف حقوق المستقيلات والهجرة والمغادرة النهائية والخروج النهائى عن نطاق تطبيق القانون التى يحددها قرار من وزير العمل وذلك بالنسبة للعاملين فى القطاعين العام والخاص أما العاملون فى الحكومة فإن هذه المكافآت لا تصرف إلا بالنسبة لمن تصل مدة اشتراكه إلى القدر الموجب لاستحقاق المعاش فقط .

مبالغ التامين واعانات الوفاة :

يصرف مبلغ تأمين إضافى فى حالتى العجز الكامل، والوفاة على أساس نسب من متوسط الأجر السنوى فى نهاية الخدمة تتدرج حسب السن، كما يصرح عند وفاة صاحب المعاش بصرف نفقات جنازة بواقع معاش شهر بالإضافة إلى منحه وفاة تعادل معاش الشهر الذى توفى فيه والشهرين التاليين له بالإضافة إلى حقوق المستحقين فى المعاش وينطبق ذلك على كافة العاملين فى الحكومة والقطاعيين العام والخاص .

تدعيم التامينات الأجتماعية :

بصدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وصل التدرج النوعى إلى

أقصى مراحله باستكمال حلقات التأمينات الاجتماعية الأربعة وهى: تأمين إصابات العمل والتأمين الصحى والتأمين ضد البطالة وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة كما اتسع إطار التدرج الأفقى بامتداد تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلى فئات العمال المؤقتين والموسميين وعمال التراحيل . وتدعيماً للنظام التأمينى وتعميقاً لمضمونه واستكمالا للحقوق التى يكفلها أصدر عبد الناصر القررات الآتى بيانها :

١ – قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٢١ لسنة ١٩٦٤ مقرراً أحقية العامل فى الجمع بين المعاش المستحق عن العجز المستديم الناتج عن الإصابة وبين الأجر عن العمل فى حدود مائة جنيه ، ومن الواضح أن إصدار هذا القرار إنما جاء تعبيراً صادقاً عما تستشعره الإرادة الاشتراكية الحرة التى تنبثق من أعماق رائدها تجاه قوى الشعب العاملة وإدراكاً منها لواجبها القومى نحو توفير – لتلك القوى – أعلى مراحل الحماية والضمان .

٢ – قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ مقرراً ضم مدد الخدمة السابقة بالحكومة للعاملين فى شركات القطاع العام كاملة إلى مدد اشتراكهم فى التأمينات الاجتماعية دون تحميلهم بأية أعبـــاء إضافية .

وقد حقق هذا القرار كسباً كبيراً لهؤلاء العاملين إذا أتاح لهم حساب مدد خدمتهم فى الحكومة وفى القطاع العام كوحدة واحدة فى حساب معاشهم مما يكفل لهم الحصول على معاشات مجزية عند تركهم الخدمة تتناسب وما وصلوا إليه من أجور عند نهاية خدمتهم .

كما يعتبر صدور هذا القرار خطوة هامة فى مجال تحقيق وحدة قوانين التأمينات الاجتماعية فى الجمهورية العربية المتحدة .

٣ – قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٥ لسنة ١٩٦٦ معالجة الحالات التى تدرج فيها أجور العاملين المنتفعين بقانون التأمينات الاجتماعية فى الزيادة وفقاً للمعدلات التى اتخذت أساساً من النواحى الفنية أو تخفيضها فى بعض الأحيان عند نهاية الخدمة على المستوى الذى اقتطعت على أساسه الاشتراكات مما يؤدى إلى عدم تناسب ما يحصلون عليه – هؤلاء العاملين – من معاشات مع ما أدوه من اشتراكات ، وبمقتضى ذلك القرار يحسب المعاش فى هذه الحالات على أساس تقسيم مدد الاشتراك إلى مدد منفصلة ويربط المعاش عن كل مدة على أساس الأجر فى نهايتها ويستحق للمؤمن عليه مجموع هذه المعاشات .

٤ – قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ متضمناً الكثير من التيسيرات التى تستهدف تخفيض الأعباء المطلوبة من المؤمن عليهم السابقة فى الشركات والمهن الحرة فى المعاش مع تيسير أداء الأعباء المطلوبة على أقساط حتى تاريخ بلوغ سن الستين أو بعد ذلك وفقاً للامكانيات المالية للعاملين .

وقد أفسح هذا القرار أمام مئات الألوف من العاملين زيادة الفرصة فى حصولهم على المعاش أو تحسين قيمة المعاشات المستحقة عن طريق حساب مدد خدمتهم السـابقة .

٥ – قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ مقرراً امتداد نظام التأمينات الاجتماعية إلى العاملين الأعضاء فى الجمعيات

التعاونية الانتاجية تدعيماً للنظام التعاونى وزيادة فاعليته فى التنظيم الاشتراكى للعمل والذى تبرز آثاره فى رد جميع عوائد التوزيع إلى العمال ذاتهم كما تضمن ذلك القانون تقرير المعاش فى حالة العجز الجزئى (الغير ناتج عن إصابة العمل) طالما يحول ذلك العجز دون قيام العامل بعمل مناسب له .

٦ – قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٠ مقرراً إعفاء أصحاب الأعمال من الجزاءات المالية التى يرتبها قانون التأمينات الاجتماعية فى حالات التخلف والتأخير وذلك خلال مهلة تمتد لمدة عام كامل يستطيع خلالها أصحاب الأعمال تصحيح أوضاعهم التأمينية وذلك إما بأداء الاشتراكات المتأخرة عليهم خلال المهلة أو بمجرد التقدم بطلب تقسيطها وذلك على الآجال التى تتناسب وقدراتهم المالية مهما طالت تلك الآجال .

هذا هو نضال عبد الناصر . . من أجل تطوير وتوسيع نطاق التأمينات الاجتماعية ، فقد كان الزعيم والإنسان يهدف إلى أن تحرر التأمينات الاجتماعية العامل وأفراد أسرته من الخوف على المستقبل والقلق على مصيره وتجعله يعيش آمناً مطمئناً على نفسه ومن يعولهم فى يومه وغده بما تضمنه لهم من معيشة كريمة بعيدة عن ذل الحاجة وآلام الحرمان .

محمد يوسف الكويتي

الفصل التاسع

عبد الناصر يكرم الطبقة العاملة

لقد كرم عبد الناصر الطبقة العاملة ورعاها ورد إليها اعتبارها بعد أن قاست فى الماضى من الظلم والاضطهاد والاستغلال ، كما وضعها فى مكانها الصحيح لأنها هى أساس قوة الوطن ، والدعامة الرئيسية لتقدمه ، وهى التى تحملت عبء الكفاح منذ بدأت الحركة الوطنية ، فقد كانت الطبقة العاملة هى الطليعة ، طليعة الأمة وطليعة كفاح الشعب فى مصر ، وطليعة كفاح الشعب العربى .

فقد كرم عبد الناصر الفلاح ، وأعلى رأسه ، ورفع قامته وهامته ، وحرره فوق أرضه ، وحرر من تحته أديم أرضه حينما قال قولته الخالدة وهو يوزع عليه أملاك الطغمة الفاسدة فى قرية الزعفران — قالها عن عقيدة وعن إيمان ليؤكد له كرامته فى الحياة : « **ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد** » .

كما كرم عبد الناصر الطبقة العاملة يوم أعلن فى خطابه التاريخى انه كرئيس للجمهورية يعيش بعمله ولعمله شأن ملايين العمال والفلاحين ، وأن العمل هو معيار الفرد فى المجتمع الاشتراكى مما يدفع الجميع إلى أن يصبحوا عاملين فخورين بشرف العمل فيقول :

« **الطبقة العاملة زى ما قلت تبتدى من رئيس الجمهورية اللى بيعيش على ماهيته الى العامل اللى بيعيش على ماهيته . . هذه هى الطبقة العاملة ، الطبقة التى تعمل بأجر** . . الطبقة العاملة الذين كانوا بيشوهون قيمتها وحاولوا أنهم يجعلوها شيء محتقر ، والعمل شرف لكل واحد كان يعمل ، لازم نقضى على المتناقضات التى ورثناها عن الارستقراطية ومن أشباه الارستقراطية فى الماضى . كان الواحـــد بيستنكف انه يقول انه من الطبقة العاملة أو أنه عامل ، وكانوا بيعتبروا أن الطبقة العاملة دى شيء منبوذ ، اللى لو ما قبضش آخر الشهر ما يقدرش ياكل ما يرضاش يقول أبدا انه من الطبقة العاملة ، لازم يقولوله يا سعادة البيه ولازم يفخموه وهو فى آخر الشهر لو ما قبضش العشرة جنيه لا ها يدفع إيجار البيت ولا ها يدفع البقال ولا يلاقى ياكل . » »

« هذه هى الطبقة العاملة زى ما نفهمها . . كل واحد بيأخذ مرتب وبيأخذ ماهية طبقة عاملة **كل من يأخذ أجرا فهو عامل ، كل من يأخذ أجرا على عمله فهو عامل من أول رئيس الجمهورية الى العامل الذى يعمل بالفاس . . هذا تفسيرنا وهذا مفهومنا للطبقة العاملة . . الطبقة التى أنا اقول عليها** . » (من خطاب الزعيم فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١) .

ويؤكد الزعيم الخالد عبد الناصر أن الطبقة العاملة هى جوهر المجتمع وهدفه ، لأن مجتمعنا الجديد ــ المجتمع الاشتراكى ــ هو مجتمع العاملين ، ولا مكان فى هذا المجتمع لفرد عاطل أو خامل أو يعيش على عمل غيره ، وقد أوضح عبد الناصر معنى الشعب العامل فقال : « معنى الشعب العامل إيه ؟ . . الشعب الذى يعمل كل فرد فيه . .

« **الشعب العامل هو الشعب المتحرر من كل المستغلين . . الشعب العامل هو مجتمع الأسياد لا مجتمع السادة والعبيد . . كل واحد يكون سيد فى بلده . العامل لا يشعر انه عبد للآلة ولا يشعر انه عبد لراس المال . العامل لا يشعر ان جهده ياخذ منه القليل علشان بالكاد يقدر يعيش وباقى جهد عمله يروح للراسمالى او الاحتكارى علشان يجمع الملايين وعلشان يستثمر من جديد ليجمع الملايين . . .**

« **الشعب العامل هو أن نحرر الفلاح من الاقطاع وكل فلاح يشعر انه سيد نفسه لا يتحكم فيه انسان . وكل فلاح سواء كان عامل زراعى او مالك صغير يشعر انه سيد نفسه ولا يتحكم فيه الاقطاع . . مجتمع الشعب العامل هو ان يتخلص من المجتمع الاقطاعى او المجتمع الراسمالى ثم نقيم المجتمع الاشتراكى . .** » (من كلمة الزعيم فى عيد العمال عام ١٩٦٦) .

كما يؤكد عبد الناصر فى الميثاق الوطنى أن الإنسان العامل هو الذى سوف يقرر بعمله وجهده مصير أمته فيقول : « ان الإنسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة وفى المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية ، وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة ، إن معركة الإنتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الإنسان مكانه الذى يستحقه تحت الشمس » .

تكريم الطبقة العاملة بتقرير حقوقها كاملة :

عمل عبد الناصر منذ فجـــر الثورة على تحرير الطبقة العاملة من جميع ألوان الاحتكار الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى ، فحقق لها الكثير من المكاسب ورد إليها الكثير من الحقوق التى سلبتها

الرجعية والاستغلال والاحتكارات طوال أعوام طويلة ، فقرر للطبقة العاملة حقوقها الطبيعية كمواطنين ، كما جاء بكثير من المبادئ لضمان حقوقها كعمال قاصدا بذلك إقامة العدالة الاجتماعية وتوفير الحياة الكريمة لهم ولأسرهم فى حياتهم وبعد مماتهم . وأخذت هذه القوانين تتطور على مدى الأيام لتؤكد للطبقة العاملة حقها كاملا فى الحرية والحياة حتى أصبحت تشريعات العمل فى مصر من أولى التشريعات المتقدمة فى دول العالم .

ولم يكتف عبد الناصر بتعديل وتطوير تشريعات العمل ، وإنما عمل — تحقيقا للاشتراكية العربية وبناء المجتمع الاشتراكى — على إشراك العمال فى الإدارة وفى الأرباح وتحسين شروط العمل ، وتوفير الاستقرار للعمال ، فالاشتراكية اشتراكية إنسانية ترعى كرامة الفرد وعزته ، فهى اشتراكية عزة وكرامة لا مذلة ومهانة ، اشتراكية تقوم على المحبة والعمل ، اشتراكية تضع العامل فى المكان الحقيقى له ، فلم يعد العامل مسمارا فى آلة صماء ، بل خلية حية نشيطة تساهم فى المحافظة على كيان جسم حى ، فهذه القوانين الثورية الاشتراكية غيرت مفهوم العمل ، ووضعت العمال فى مكانهم الحقيقى فى المجتمع ..

ولقد بلور عبد الناصر مؤسس مصر الاشتراكية هذه الحقيقة عندما قال : « **بالنسبة للعمال ، لقد كان لا بد من تكريم الطبقة العاملة ووضعها فى مكانها الحقيقى الذى تستطيع منه — متمتعة بكل حقوقها — ان تؤدى دورها العظيم فى عملية التطوير . . .**

« لذلك تقرر أن يدخل العمال والموظفون فى كل منشأة إلى مجلس إدارتها . ه لتكون قوة العمال فيه مؤثرة . . كذلك تقرر أن يكون لهؤلاء العمال والموظفين بنص القانون حق فى أرباح منشأتهم يحدد بربع هذه الأرباح . . وبذلك لم تهدر الملكية الفردية وإنما أتسع نطاقها ، فلم تعد الملكية هى حق رأس المال وحده . . وإنما الملكية أصبحت حق للعمل فى جانب رأس المال . . » .

ولم يقتصر الأمر على تمتع الطبقة العاملة بحقوقها كاملة ، وإنما اشترك العمال — ولأول مرة — فى وضع القوانين التى تهمهم ، معبرين عن رغباتهم ، وبذلك أصبحت القوانين منبثقة من ضمائرهم نابعة من روح جماعتهم ، لا مسخرة لهم ، ومتسلطة عليهم كما كانت الحال فى العهود المظلمة التى طالما أخرجت من القوانين أدوات ارهاب وكبت وتسخير ، وانه لأسلوب فذ فى الاشتراكية العربية ما كان ليتحقق إلا فى ظل الفكر الناصرى الذى يؤمن بالشعب العامل ويستلهمه فى كل ما يصدره من قوانين ، ويعمل فى هدى هذا الإلهام من أجل الشعب العامل .

ولقد أوضح عبد الناصر فى المؤتمر الوطنى **ان الحقوق التى اكتسبها العمال عن طريق القوانين الأشتراكية لم تكن نتيجة مطالبة العمال بها بل انهم فوجئوا بها ، ولكنها كانت نتيجة ان الدولة اليوم تعمل على اقامة ديمقراطية لكل الشعب وليست سيطرة طبقة على طبقة** . . ويؤكد الزعيم الخالد هذه المعانى فى عيد العمال فيقول : « . . احنا حققنا مطالب اقتصادية لم تكن تخطر على بال أى واحد من العمال . . فى هذا البلد قبل العمال ما كانوا يطلبوا أى شىء

تحققت لهم مطالب . . بدون ما يطلبوا قانون منع الفصل التعسفى . . طلع قانون منع الفصل التعسفى . . بدون ما يطلب اشتراك العمال فى مجلس الإدارة حصلت كل هذه الإنجازات ويستطيع أى عامل هنا ان يفتخر بهذا . . (مطالب الزعيم فى أول مايو سنة ١٩٦٥) .

تكريم الطبقة العاملة بتحقيق ديمقراطية الشعب العامل :

لم يقف عبد الناصر بالطبقة العاملة عند تخطيط العمل فقط ، بل اشركهم فى مناقشة وتحديد الخطوط الرئيسية للنظام العام للدولة ، فقد حرص على أن يتيح للطبقة العاملة الفرصة الكاملة لتشارك إيجابيا فى كافة أنواع النشاط متعاونة فى ذلك مع مختلف قطاعات الشعب لبناء الوطن على أسس من الاشتراكية الحقة والديمقراطية السليمة ، فأتاح للعمال الفرصة للاشتراك فى كافة المجالس والهيئات التى ترسم لهم مستقبل حياتهم وأبنائهم من بعدهم فدخل العامل لأول مرة مجلس الأمة ممثلا لقوة العمل فى المجتمع الثورى ، واشترك فى المؤتمرات الوطنية واللجان التنفيذية والمجالس الاستشارية وسجلت كل هذه الاجتماعات والمؤامرات صوت العامل يناقش فى جدارة وفى حرية وفى ديمقراطية ، ويساهم بفكره ومجهوده فى وضع الخطط التى تهدف إلى تقدم الوطن ورفعة شـــأنه .

وخرج صوت العامل من النطاق المحلى إلى المحيط الدولى فأشترك العمال فى المؤتمرات الدولية فى جميع أنحاء العالم ، والتقى العمال بزملائهم فى جميع أنحاء العالم يتبادلون معهم الرأى والخبرة ، ويظهرون للعالم الصورة الواضحة للتطور الذى وصلت إليه بلادهم فى سنوات الثورة .

وفى المحيط العربى التقى العمال مع إخوانهم العمال العرب فى جهود هم من أجل تحرير الوطن العربى والنهوض به ، وبذل الجهود الموحدة للقضاء على الاستعمار وأعوانه والرجعية وعملاءها وظهرت فى هذه اللقاءات أكثر من تجربة وضحت فيها وحدة العمال العرب وإرادتهم الصلبة التى تحقق دائماً النصر .

ولقد أكد الزعيم الخالد عبد الناصر ديمقراطية الطبقة العاملة فى مناسبات متعددة فيقول : « **الديمقراطية لقوى الشعب العاملة ، ما بقولش ابدأ الديمقراطية الرجعية ولا الديمقراطية للاقطاعيين أو الرأسماليين . . الديمقراطية لقوى الشعب العاملة** زى الكلام اللى قلناه فى الميثاق . . قوى الشعب العاملة ، وهى القوى الاجتماعية والسياسية فى مصر تحالف قوى الشعب العاملة العمال والفلاحين . . والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية الأخرى حصلت على مكان فى المجتمع بفضل عملها . تطورت تطوراً عظيماً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً . وليس هذا بالقضاء فقط على الطبقة المستغلة باعتبارها القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولكن بالتبديل فى وضع الطبقة العاملة . . . وضع العمال . وضع الفلاحين . وضع الفئات الاجتماعية الأخرى من الشعب .

« الطبقة العاملة كانت مستغلة وكانت قليلة العدد قبل الثورة . نمت بصورة متزايدة نتيجة التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى البلاد . . . **وهذه الطبقة العاملة تمثل فى النظام الاشتراكى المركز القيادى** والدليل على هذا أن نصف الأعضاء فى جميع المجالس المختلفة من العمال والفلاحين . نصف مجلس الأمة من

العمال والفلاحين . . » . (من بيان الزعيم فى مجلس الأمة فى ١٣/ ١٩٦٤/١٠) .

تكرم الطبقة العاملة باختيار عامل ليكون وزيرا للعمل

ارتفع عبد الناصر بالطبقة العاملة إلى قمة آمالها وذلك باختيار عامل منهم ليكون وزيراً للعمل ، وبهذا الاختيار كرم الزعيم الخالد العمل والعمال وعبر عن ثقته المطلقة فى الطبقة العاملة ورغبة فى النهوض بها بعد أن حرمت فى الماضى من حقوقها ، فلأول مرة فى تاريخنا وتاريخ العالم العربى يصبح العامل وزيراً وهى بلا شك خطوة ثورية تقدمية واعية ، وربما يكون قد سبقت أحلام العمال وآمالهم ولكنها فى الواقع تسلسل طبيعى لمنطق قرارات يوليو المجيدة التى أتاحت للعمال فرصة المشاركة فى حمل عبء إدارة المصانع وحق المشاركة فى أرباحها ، وتطبيق لمبادىء الميثاق الوطنى الذى اختاره الشعب منهاجاً لحياته وطريقاً لثورته ودليل عمل من أجل المستقبل .

وفى البيان السياسى الذى ألقاه الزعيم الخالد عبد الناصر إلى الشعب فى مساء ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ قال : « **فى تشكيل المجلس التنفيذى لأول مرة فى هذه الجمهورية يجد عامل الفرصة لأن يكون وزيرا للعمل ، أنى اعتبر هذا تطورا فى هذه الجمهورية التى يجب أن تكون المثل بالنسبة لكل شىء والتى تضع الميثاق موضع التنفيذ** » .

وبهذا الاختيار كرم عبد الناصر الطبقة العاملة والحركة النقابية ، وهو بذلك يعبر عن حبه الصادق وإيمانه الشديد وحرصه المطلق على مصالح العمال والفلاحين ، فتولى أحد العمال وزارة العمل بعد أن

عاش مشكلاتهم وآلامهم قبل الثورة ، وعاش مكاسبهم وانتصاراتهم فى ظل الثورة ، ويخوض معهم معركة البناء الاشتراكى ، تأكيداً لحقهم فى الحياة الحرة الكريمة ، وتدعيماً للديمقراطية السليمة «ديمقراطية الشعب العامل» وتأكيد لدورهم الطليعى فى المجتمع الاشتراكى .

تكريم الطبقة العاملة بان أصبح عيد العمال عيدا رسميا :

يحتفل العمال بعيدهم فى مختلف أنحاء العالم تعبيراً عن شرف العمل وانتصاراً للحرية متطلعين إلى عالم يسوده الحق والسلام .

وتقديراً للدور البناء الذى يقوم به العمال فى التحول الاشتراكى ، وتكريماً لجميع العاملين الذين يبذلون فى خدمة بلادهم أقصى الجهود بسواعدهم وبعقولهم وبخلاصة تجاربهم وخبراتهم وروحهم ، ووفاء لهذا الوطن الذى أصبح فيه العمل حقاً وواجباً وشرفاً لكل مواطن قادر ، قرر عبد الناصر الاحتفال رسمياً بعيد العمال فى مصر .

وكان عمال مصر فى مجتمع ما قبل الثورة يحرمون تعسفياً من الاحتفال بعيد أول مايو ، فقد كانت السلطات الرجعية وقتذاك بحكم مصالحها الإقطاعية والرأسمالية تعتبر هذه الاحتفالات وهذه المشاركة عملا هداماً ونشاطاً محظوراً وتستعد لمواجهته قبل حلوله بأيام بالقبض على قادة العمال واحتجازهم فى السجون ومحاصرة المناطق الصناعية بالمدرعات وقوات البوليس لردع كل من تسول له نفسه الاحتفال بذكراه .

أما الآن وفى ظل ثورة ٢٣ يوليو .. الثورة الاشتراكية .. فقد تغير الوضع وأصبح عيد العمال عيداً رسمياً تعترف به الدولة

وتشترك فى تنظيمه ويشهده رئيس الجمهورية ويلقى فيه خطاباً يتناول فيه شتى القضايا التى تهم الشعب . فقد استن الزعيم الخالد عبد الناصر سنة جديدة فينتقل إلى أماكن التجمع العمالى ليشارك العمال احتفالهم فى موقع العمل . وعند ما يلتقى عبد الناصر بالطبقة العاملة فى مواقع العمل لا يمارس الديمقراطية فحسب ، وإنما يرفع فى نفس الوقت من قدر العمل ويؤكد للدنيا أن الثورة الجديدة قامت لتعلى العمل وكرامته الإنسان العامل ، ويعطى درساً عملياً للقاء القيادة بالقاعدة .

وكان أول عيد عمالى يحضره عبد الناصر فى أول مايو سنة ١٩٦٥ فى ميدان الجمهورية فى القاهرة ، ثم حرص بعد ذلك على حضور جميع الاحتفالات التى أقيمت فى السنوات التالية ، فقد حضر احتفال عيد العمال فى أول مايو سنة ١٩٦٦ فى المحلة الكبرى . . وأوضح أهمية احتفال العمال بعيدهم فقال : « . . **عيد العمل والعمال الذى تحتفل به الانسانية كلها فى الغرب والشرق على السواء . . وفى كل بقعة من العالم المتحضر الذى يعرف للعمل قداسته ويعرف العمال دورهم الطليعى فى بناء الأوطان** . . » .

وفى أول مايو سنة ١٩٦٧ حضر احتفال عيد العمال فى شبرا الخيمة المنطقة العمالية الضخمة فقال : « . . أهنئكم بالعيد العالمى للعمال الذى نحتفل فيه مع كل إخواننا فى كل وطن حر بتكريم هؤلاء الذين يبثون التقدم الإنسانى بسواعدهم القوية وبإيمانهم المخلص وبوعيهم العميق وبصلابتهم التى تجعلهم بالطبيعة أعداء الاستغلال سواء كان هذا الاستغلال موجهاً ضد أمم أو شعوب أو فى شكل استعمار أو كان هذا الاستغلال موجهاً ضد طبقات أو جماعات أو أفراد أى إقطاع ورأسمالية عاتية . . » .

كما حضر الزعيم الخالد أول مايو سنة ١٩٦٨ فى كفر الدوار ، وفى أول مايو سنة ١٩٦٩ حضر الاحتفال الذى أقيم فى حلوان قلعة الصناعة الثقيلة ومدينة الثورة الصناعية ، ثم كان اللقاء الأخير للعمال فى شبرا الخيمة فى أول مايو سنة ١٩٧٠ .

وهكذا أصبحت تحتفل الطبقة العاملة بعيد العمال فى أول مايو من كل عام لدراسة القضايا السياسية والاجتماعية والعمالية . ويتعاهدون على بذل الجهود المضاعفة من أجل اختصار مدة مضاعفة الدخل القومى لمسابقة الزمن والتعجيل بانجاز المهام التاريخية بتشييد دعائم المجتمع الاشتراكى وتحقيق الكفاية والعدل .

تكريم الطبقة العاملة بان اصبح لها عيدا للانتاج :

ومنذ أول مايو سنة ١٩٦٧ تطورت فكرة الاحتفال بعيد العمال ، وأصبحت أعياد العمال ترتبط بتكريم العمال كأبطال للإنتاج يحصلون من الدولة على الحوائز المادية والأدبية وكان هذا التقليد قد وضعه الزعيم الخالد عبد الناصر ، وأصبح عيد العمال بمثابة عيد للإنتاج يسير على نفس الأسس التى وضع فكرتها عبد الناصر إلى اليوم ، ورصدت الدولة حوافز الإنتاج — الأدبية والمادية — لدفع عجلة الإنتاج ولزيادته وتحسينه باعتبار أن هذا الهدف هو المطلب الرئيسى لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل .

وأقيم أول احتفال لتكريم العمال فى عيدهم كان فى ١١ مايو عام ١٩٦٧ وزعت فيه كؤوس فضية تمنح للشركات والوحدات الإنتاجية المتفوقة وشهادات استثمار تمنح للعمال الممتازين والمتفوقين ،

وفى ٢ أبريل سنة ١٩٧٠ أصدر الزعيم الخالد عبـــد الناصر قراراً جمهورياً بتشكيل وتحديد اختصاصات اللجنة العليا لحوافز العمل والانتاج ، وتختص باعداد البحوث والدراسات الخاصة بحوافز العمل والإنتاج والإشراف عليها . وتشجيع المنشأت والأفراد مادياً ومعنوياً عن طريق الحوافز المشار إليها لتحقيق زيادة الإنتاج ورفع مستواه ، ووضع معايير اختيار المنشآت الفائزة والأفراد الممتازين فى أعياد الإنتاج بما يتلاءم مع ظروف قطاعات الإنتاج المختلفة .

هكذا كرم الزعيم الخالد عبد الناصر الطبقة العاملة ، ورعاها ورد إليها اعتبارها ، ووضعها فى مكانها الصحيح لأنها هى أساس قوة الوطن والدعامة الرئيسية لتقدمه ، وكفل لها حقها فى الحياة وكرامتها فى الوطن وعزتها فى الأمة ، وبذلك احتلت الطبقة العاملة أسمى مكانة فى مجتمع العاملين .

خاتمة

هذا هو نضال عبد الناصر . . الذى غير به صورة المجتمع تغيراً كاملا ، لقد كان مجتمع الإقطاع ورأس المال . . فأصبح مجتمع قوى الشعب العاملة ، وكان مجتمع الاستغلال . . فصار مجتمع سيطرة الشعب العامل على أدوات الانتاج ، فكان مجتمع الشعب العامل الذى لا حق له . . فأصبح مجتمع الحقوق الأساسية المكفولة ، وكان مجتمع الثقافة المزيفة المضللة . . فأصبح مجتمع الثقافة الإنسانية والقومية ، وكان مجتمع الفاقة . . فأصبح مجتمع الكفاية والعدل .

فقد نضال عبد الناصر . . من أجل الطبقة العاملة واقتحم كل مراكز الاستغلال من أجل هدف واحد . . هو تحرير الطبقة العاملة ، وناضل من أجل تحقيق آمال الطبقة العاملة ، وأعطى حياته كلها من أجل تأكيد وكفالة حقوق الطبقة العاملة . لقد كان عبد الناصر حرباً على الاستغلال بكل أشكاله وصوره . . حرباً على الاستغلال أينما يوجد . . حرباً على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، وكان مناضلا شديد المراس ضد الإقطاع والرجعية والرأسمالية وكل عوامل التخلف والتسلط التى كانت تحكم الطبقة العاملة .

هذا هو نضال عبد الناصر . . من أجل حقوق الطبقة العاملة ، فقد استبدل عبد الناصر بمفهوم تشريعات العمل الرجعية مفهوماً جديداً قوامها المساواة بين العاملين بحيث لا يتميز عامل على آخر إلا بجهده وعمله ، وأصبح العمل وحده هو معيار تقدير الحقوق العامة ، ووجه القانون لدعم

علاقات اجتماعية تقوم بين طرفى الانتاج بغير استغلال ، وأرسى مبادىء جديدة مستهدفة خلق فرص متكافئة بين العاملين فى العمل والتعليم والعلاج والثقافة ، وكان ذلك ركيزة لخلق المجتمع الجديد . الذى تدعمه المبادىء الثورية العادلة التى حققت سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج لكى لا تستأثر بعائداتها فئة دون أخرى . وستظل قوانين يوليو سنة ١٩٦١ أبرز علامات التحول الاجتماعى فى بلادنا ، فيما قدرته من سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج ، وتمكين العمال من الممارسة الديمقراطية لإدارة مؤسسات الشعب . وكانت هذه القوانين إلى جوار قوانين الإصلاح الزراعى ، بما كفلت للفلاحين من حقوق ، الأساس القوى المتين لحقوق جماهير الشعب العامل ، الذى يقوم على جهدهم ، بناء اقتصادنا القومى .

هذا هو نضال عبد الناصر وفكره الذى سيبقى ... ويتردد صداه فى كل مكان . . وتكتشف فيه الطبقة العاملة فى كل يوم مفهوماً ومزايا جديدة . . ويكون نبراساً يهديها إلى مسئولياتها تجاه الوطن . . وتستمد منه العلم والحركة والانطلاق .

المراجـــع

١ ـ بيانات وأحاديث وخطب الزعيم الخالد جمال عبد الناصر .

٢ ـ الميثـــاق الوطنى .

٣ ـ بيـــان ٣٠ مارس .

٤ ـ نضال العمال وثورة ٢٣ يوليو : الأستاذ عبد المغنى سعيد

٥ ـ الفــلاح وثورة ٢٣ يوليو : الأستاذ عبد المغنى سعيد

٦ ـ التأمينات الاجتماعية فى عهد جمــال عبد الناصر : كتاب العمل

٧ ـ العمال فى مجتمعنا الاشتراكى : للمؤلف

٨ ـ المرأة العاملة فى الجمهورية العــربية المتحـــدة : للمؤلف

٩ ـ ساعات العمل والإنتـــاج : للمؤلف

١٠ ـ الأجور فى مجتمعنا الاشتراكى : للمؤلف

١١ ـ العلاقات الإنســـانية والإنتـــاج : للمؤلف

الفهـــرس

تمهـــيد :	٣
تقديم السيد نائب رئيس الجمهورية	٤ ـ ٦
كلمة رئيس الاتحاد العام للعمال	٩ ١٠
المقـــدمة :	١١ ـ ١٦
الفصل الأول : الطبقة العاملة قبل ثورة ٢٣ يوليو	١٧ ـ ٢٨
الفصل الثانى : عبد الناصر . . وحق العمـــل	٢٩ ـ ٥٢
الفصل الثالث : عبد الناصر . . وحقوق الطبقة العاملة	٥٣ ـ ٨٨
الفصل الرابع : عبد الناصر . . والمرأة العاملة	٨٩ ـ ٩٧
الفصل الخامس : عبد الناصر . . وعمال الزارعة	٩٨ ـ ١١٢
الفصل السادس : عبد الناصر . . والحركة النقابية	١١٣ ـ ١٣٢
الفصل السابع : عبد الناصر . . والثقافة العمالية	١٣٣ ـ ١٦١
الفصل الثامن : عبد الناصر . . والتامينات الاجتماعية	١٦٢ ـ ١٨٣
الفصل التاسع : عبد الناصر . . يكرم الطبقة العاملة	١٨٤ ـ ١٩٥
الخاتمـــة	١٩٦ ـ ١٩٧
المراجـــع	١٩٨

النـــاشر

شركة مركز كتب الشرق الأوسط

٤٥ شارع قصر النيل

تليفون ٩١٠٩٨٠

رقم الإيداع ٥١٨٥ / ١٩٧١

م ـ الدجوى ـ عابدين

ت { ٩٢٤٢٦٨
٩٠٠٤٩٨

الثمن ٢٥ ص